الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الشعبة: علوم تجارية

التخصص: تجارة دولية

الإقليمية الجديدة وأثارها على إقتصاديات الدول النامية

دراسة حالة الجزائر- تونس 2000-2013

إعداد الطالب:

بوجلخة شوقي

تحت إشراف:

الشاهد إلياس

لجنة المناقشة

نذير غانيا	**أستاذ**	**جامعة الوادي**	**رئيسا**
الشاهد إلياس	**أستاذ**	**جامعة الوادي**	**مشرفا ومقررا**
منى خلف	**أستاذ**	**جامعة الوادي**	**ممتحنا**

السنة الجامعية: 2015/2014

ملخص الدراسة

لقد تناولت هذه الدراسة موضوع الإقليمية الجديدة وآثارها على الدول النامية دراسة حالة الجزائر وتونس خلال الفترة 2000-2013، حيث شكل موضوع التكامل الإقتصادي والإقليمية الجديدة، إهتماما كبيرا بين الإقتصاديين، بالنظر إلى أهميته والمكاسب التي يمكن أن تحققها الدول من ورائه.

حيث أن الإقليمية الجديدة ساهمت في تكوين فضاءات إقتصادية إقليمية بين الدول المتقدمة والدول النامية، مثل تكتل النافتا والشراكة الأورو-متوسطية. حيث شملت هذه الدراسة في الجانب النظري مفهوم التكامل الإقتصادي وكذا مفاهيم الإقليمية الجديدة، وطرح بعض النماذج للتكتلات العالمية (شمال-شمال) ، و(جنوب-جنوب) ، و (شمال-جنوب)، أما الجانب التطبيقي لهذه الدراسة فقد تم فيه دراسة وتحليل إحصائيات تدفقات التجارة الخارجية لكل من الجزائر وتونس، وكذا تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر في ظل الإتفاقيات الإقليمية الجديدة.

الكلمات المفتاحية: التكامل الإقتصادي، الإقليمية الجديدة، إقتصاديات الجزائر وتونس، الإستثمار الأجنبي المباشر، تدفقات التجارة الخارجية.

Résumé

Cette étude a porté sur le thème de la nouvelle régionalisme et ses implications pour les pays en développement, le cas de l'Algérie et de la Tunisie étude au cours de la période 2000-2013, où le sujet de la nouvelle intégration économique et régionale, un intérêt significatif chez les économistes, étant donné l'importance et les gains qui peuvent être réalisés par les pays dant le monde.

Comme le nouveau régionale contribué à la formation d'espaces économiques régionaux entre pays développés et pays en développement, tels que le conglomérat de l'ALENA et de Partenariat euro-méditerranée inclus cette étude dans le côté théorique de la notion de l'intégration économique, ainsi que de la nouvelle régionalisme, mettre quelques modèles de intégration économique (Nord-Nord), et (Sud-Sud), et (Nord-Sud), et le côté pratique de cette étude a été l'étude et l'analyse du commerce extérieur flux des statistiques pour l'Algérie et la Tunisie, ainsi que les flux d'investissements directs étrangers dans le cadre des nouveaux accords régionaux.

Mots clés: l'intégration économique, la nouvelle régionalisme, l'Algérie et la Tunisie, l'investissement direct étranger, les flux de commerce extérieur.

فهرس الجداول

مسميات الجداول	الصفحة
مميزات كل مستوي من مستويات التكامل الإقتصادي	7
التجارة لدول رابطة الأسيان بـ: المليون دولار	12
مقارنة بين صيغتي التكامل الاقتصادي المنهج التقليدي والجديدة	18
تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر وتعداد السكان في النافتا	22
إتفاقيات الشراكة بين الإتحاد الأوروبي والدول العربية المتوسطية	25
رزنامة تفكيك الجمركي للمنتوجات الصناعية في إيطار الشراكة الأورو–وجزائرية	36
برنامج ميدا 1 للجزائر	37
برنامج ميدا 2 للجزائر	38
رزنامة تفكيك الرسوم الجمركية للمنتوجات الصناعية وفق اتفاق الشراكة الأوروبي التونسي	39
برنامج ميدا للشراكة الأورو–تونسية	41
الإتفاقيات التي شاركة فيها تونس	42
إتفاقيات الثنائية التي شاركة فيها الجزائر	43
تطور إجمالي صادرات و واردات الجزائرية خلال فترة (2000–2013):	45

تطور واردات الجزائرية من الاتحاد الأوروبي لفترة (2000–2013):	46
: صادرات الجزائرية إلى الاتحاد الأوروبي لفترة (2000–2013)	48
تطور واردات الجزائر من الدول العربية.	48
تطور صادرات الجزائر إلى الدول العربية	49
تطور التصريحات بالإستثمار في الجزائر خلال الفترة (2002-2014).	50
مشاريع الإستثمار المصرح بها في الجزائر المحلية والأجنبية 2002–2014	51
جتطور صادرات وواردات تونس 2000–2013.	53
تطور التجارة الخارجية لتونس مع الإتحاد الأوروبي 2000– 2013	54
الميزان التجاري لتونس مع الدول العربية 2000–2013	55
الإستثمار الأجنبي المباشر الداخل لتونس من الإتحاد الأوروبي 2001– 2012	57
تدفقات التجارة الخارجية للجزائر حسب إتفاقيات التجارية الإقليمية	58
تدفقات التجارة الخارجية التونسية حسب إتفاقيات التجارية الإقليمية	58
صادرات جزائرية إلى الإتحاد الأوروبي خارج المحروقات	60
مقارنة تدفقات الإستثمار الداخل للجزائر وتونس 2000–2013	63
المزايا المقدمة من طرف الجزائر وتونس للمستثمرين الأجانب الداخلين	65

فهرس الأشكال

مسميات الاشكال	الصفحة
شكل رقم (2–1): شبكة الإتفاقيات الثنائية المبرمة مع الإتحاد الأوروبي في إطار الشراكة الأورو– متوسطية25	
الشكل رقم (3–1): تطور صادرات وواردات حسب التجمعات العربية الإقليمية 2011–2013.	32
الشكل رقم (3–2) تطور إجمالي صادرات و واردات الجزائرية خلال فترة (2000–2013)	46
تطور واردات الجزائر من الإتحاد الأوروبي 2000–2013	47
الشكل رقم (3–4): صادرات الجزائرية إلى الاتحاد الأوروبي لفترة (2000–2013)	48
الشكل رقم (3–5): تطور واردات الجزائر من الدول العربية	49
تطور صادرات الجزائر إلى الدول العربية.	50
مبالغ وعدد المشاريع الإستثمارية المحلية والأجنبية المصرح بها في الجزائر 2002–2014	51
مشاريع الإستثمار الأجنبية في الجزائر حسب الأقاليم 2002–2014.	52
تطور صادرات ووارادات تونس 2000–2013.	54
تطور التجارة الخارجية لتونس مع الإتحاد الأوروبي 2000–2013	54

واردات تونس مع دول إتفاقية أغادير	56
صادرات تونس مع دول إتفاقية أغادير.	56
الميزان التجاري والميزان خ المحروقات للجزائري	59
الميزان التجاري لتونس	60
تطور قيمة واردات الجزائر من الإتحاد الأوروبي الخاضعة لإتفاق الشراكة للفترة 2005-2010	60
الميزان التجاري التونسي مع الإتحاد الأوروبي	61
مقارنة الميزان التجاري للجزائر وتونس في ظل الإتفاقيات التجارية مع الدول العربية	62
مقارنة تدفقات الإستثمار الأجنبي الداخل لتونس والجزائر 2000-2013	64

شهد العالم أحداثا متسارعة أحدثت تحولا عميقا في النظام الإقتصادي العالمي، اصفر على نتائج وتطورات هامة، وضعت العالم والشعوب المختلفة أمام متطلبات واحتياجات جديدة جعلتها تبحث عن سبل مختلفة تمكنها من تلبية حاجيات العصر، ومواجهة تحديات بالرغم من تنوعها إقليميا لجميع الدول سواء كانت دولا متقدمة أو دول نامية، ومن أجل ذلك اتجهت معظم دول العالم إلى إقامة تكتلات إقتصادية إقليمية لزيادة التنمية الداخلية ، وتعزيز مواجهاتها أمام المنافسة العالمية.

وتعتبر ظاهرة التكامل الإقتصادي الإقليمي من أبرز الظواهر الاقتصادية في العالم، وخاصة بعد نجاح تجربة الإتحاد الأوروبي كنموذج لتكتلات رائدة بين الدول المتقدمة (شمال–شمال)، وتعميق درجات التكامل الإقتصادي بينهم، مما أدى بالدول المضي حذوه في محاولة إقامة تكاملات اقتصادية فيما بينها (جنوب–جنوب)، يحقق لها أهدافها ويضمن لها مكانتها في الساحة الإقتصادية العالمية، مثل تكتل دول جنوب رابطة شرق آسيا.

وبعد استكمال الدول المتقدمة وخاصة الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكي ة إقامة تكاملاتها وبنائها الداخلي إقتصاديا ، وبعد سقوط قطب من الأقطاب العالمية وانتهاء الحرب الباردة، ظهرت موجة جديدة من الإتفاقيات التجارية الإقليمية وكان طابعها ثنائي، وخاصة بعد توجه الو.م.أ إلى إقامة منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية سنة 1994 النافتا، مع كل من كندا والمكسيك، حيث اعتبر تغيرا جذريا نحو هذا النوع من الإتفاقيات الإقليمية، ما أدى بالإتحاد الأوروبي وبعد سنة واحدة فقط من إنشاء النافتا من طرح منظوره نحو الإقليمية الجديدة من خلال إعلان برشلونة سنة 1995، وإطلاق مشروع الأورو متوسطية، الذي يهدف إلى إقامة منطقة تبادل حر مع دول جنوب شرق المتوسط، ترجمة إلى إتفاقيات تجارية ثنائية مع الدول المتوسطية من بينها الجزائر وتونس، وفي سياق هذه التطورات أصبح من اللازم على كل من الجزائر وتونس، السير نحو اتجاهين، ترجم في إنشاء وتفعيل تكتلات مع دول الجوار العربية، منطقة التجارة الحرة العربية الكبري، وإتحاد المغرب العربي والاتجاه الثاني عقد اتفاقيات تجارية إقليمية مع الدول المتقدمة في إطار ما يعرف بالإقليمية الجديدة.

الإشكالية الرئيسية:

للبحث في هذا الموضوع يمكن صياغة الإشكالية الرئيسة من خلال طرح التساؤل الرئيسي التالي:

كيف يمكن أن تساهم إتفاقيات الإقليمية الجديد في تحريك هياكل إقتصاديات الدول النامية وخاصة الجزائر وتونس؟.

الأسئلة الفرعية:

إن هذا التساؤل الرئيسي يقودنا إلى طرح عدة تساؤلات فرعية يمكن إيجازها كما يلي:

1- ما مفهوم التكامل الإقتصادي؟ وماذا تعني الإقليمية الجديدة؟ وما هي سماتها ودوافعها؟

2- ما هي توجهات كل من الجزائر وتونس للدخول في الإتفاقيات الإقليمية الجديدة؟ وما هي هذه الإتفاقيات؟

3- ما هي المكاسب الإقتصادية التي يمكن أن تحققها الجزائر وتونس من وراء الدخول في الإتفاقيات الإقليمية الجديدة؟

فرضيات الدراسة:

يمكن أن نستعين بالفرضيات التالية لمعالجة الإشكالية الرئيسية للبحث من خلال الإجابة الأولية عن التساؤلات التي تطرحها هذه الدراسة كما يلي:

1- التكامل الإقتصادي هو إتفاق بين دولتين أو أكثر لتحقيق أهداف إقتصادية مشتركة، وتعتبر الإقليمية الجديدة شكلا جديدا من أشكال التكامل الاقتصادي، ومن ابرز سماتها تباين مستويات التنمية بين أطرافها

2- لقد كان للجزائر وتونس مسارين للدخول في الإتفاقيات الإقليمية، الأول التكتل مع الدول العربية، والمسار الثاني التوقيع على إتفاقيات الشراكة الأورو-متوسطية.

3- تكمن المكاسب الجزائرية التونسية من وراء الدخول في الإتفاقيات الإقليمية الجديدة، في زيادة تدفقات التجارة الخارجية وجذب الإستثمار الأجنبي المباشر من الشركاء.

مبررات إختيار الموضوع:

كانت مبررات اختيار الموضوع كالآتي:

1- بروز وأهمية ظاهرة الإقليمية الجديدة والتكامل الإقتصادي الإقليمي في العالم.

2- توسع وانتشار الإتفاقيات الإقليمية الجديدة في العصر الراهن.

أهداف الدراسة:

تكمن الأهداف المرجوة من هذا البحث في إبراز النقاط التالية:

1- التعرف على المظاهر الأساسية حول التكامل الإقتصادي الإقليمي ا لجديد.

2- معرفة الإتفاقيات الإقليمية التي وقعتها كل من الجزائر وتونس.

3- الوقوف على المكاسب التي حققتها كل من الجزائر وتونس من وراء توجهها نحو الإتفاقيات الإقليمية الجديدة.

الدراسات السابقة:

- أطروحة دكتوراه لعقبة عبد اللاوي، التكتل الإقتصادي كقوة مانعة وكمعبر لتدويل الأزمات الرأس مالية، دراسة قياسية لتكتل النافتا للفترة 1980-2012.

- أطروحة دكتوراه، لشريط عابد، دراسة تحليلية لواقع وآفاق الشراكة الاقتصادية الأورو-متوسطية، حالة دول المغرب العربي، سنة 2009.

- اطروحة دكتوراه، لعمورة جمال، دراسة تحليلية وتقييمية لاتفاقيات التجارة العربية الأورو-متوسطية، 2005-2006.

- أطروحة دكتوراه، لعبد الوهاب رميدي، التكتلات الإقتصادية الإقليمية في عصر العولمة والتجارب المختلفة، جامعة الجزائر، 2007.

– شهادة ماجستير، لعقبة عبد اللاوي، الإقليمية الجديدة وآثارها على إقتصاديات الدول النامية، جامعة قاصدي مرباح، 2009.

حدود الدراسة:

– الإطار الزماني: يتمثل الإطار الزماني للدراسة في أخذ الفترة من 2000-2013 والأخذ بتقلباتها ومجريات الأحداث الواقعة في الفترة المذكورة.

– الإطار المكاني: دراسة الإتفاقيات الإقليمية الجديدة بالنسبة للجزائر وتونس واعتبارها من الدول النامية.

– التركيز في الجانب التطبيقي للدراسة على تحليل تطور تدفقات التجارة الخارجية وتدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر لكل من الجزائر وتونس في ظل الإتفاقيات التجارية الموقعة.

المنهج المتبع في هذه الدراسة:

للوصول إلى أهداف الدراسة واختبار الفرضيات المعتمدة وحل هذه الإشكالية، فإن المنهج المتبع في هذه الدراسة، يجمع بين المنهج الوصفي والمنهج التاريخي، لإعطاء رؤية واضحة للإتفاقيات الإقليمية التي وقعت عليها كل من الجزائر وتونس، والمنهج التحليلي لدراسة تطور التجارة الخارجية وتدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر للجزائر وتونس.

صعوبات البحث:

وجود تعب وعدم توفر الأرقام الإحصائية الكاملة للفترة المدروسة، للتجارة الخارجية، وخاصة الإستثمار الأجنبي المباشر لتونس والجزائر.

محتوى البحث:

للقيام بهذه الدراسة قسمنا هذه الدراسة إلى ثلاث فصول، يتناول الفصل الأول الإطار المفاهيمي للتكامل الإقتصادي الإقليمي، وذلك في مبحثين، يمثل المبحث الأول مفهوم التكامل الإقتصادي، والثاني بعض التجارب الرائدة للتكامل الاقتصادي الإقليمي في العالم.

أما الفصل الثاني فكان بعنوان أساسيات حول الإقليمية الجديدة، وتناول المبحث الأول الإقليمية الجديدة ومفهومها وسماتها، أما المبحث الثاني فتناولنا فيه الإقليمية الجديدة من حيث التطبيق.

ويدخل الفصل الثالث في عمق الدراسة، بعنوان الإقليمية الجديدة وآثارها على إقتصاديات الدولة الجزائرية والتونسية، وتطرقنا فيه إلى توجهات الجزائر وتونس حول الإتفاقيات الإقليمية الجديدة، أما المبحث الثاني فكان دراسة تحليلية لتدفقات التجارة الخارجية والإستثمار الأجنبي المباشر على الجزائر وتونس خلال الفترة 2000-2013.

الفصل الأول:

الإطار المفاهيمي للتكامل الإقتصادي الإقليمي

الفصل الأول:
الإطار المفاهيمي للتكامل الإقتصادي الإقليمي

تمهيد:

لقد برزت ظاهرة التكامل الاقتصادي الإقليمي، في النصف الثاني من القرن العشرين، حيث شهد العام إقامة عدة محاولات للتكامل الاقتصادي، مما جعل مختلف دول العالم سواء كانت متقدمة أو نامية تتجه إلى تكوين تجمعات اقتصادية إقليمه، مما يدل على ضرورة أهمية التكامل الاقتصادي بالنسبة لهذه الدول.

ولعل من أهم هذه التكتلات الاقتصادية التي شهدها العالم، والتي شكلت دافعا قويا لبعض الدول لإنشاء تكتلات اقتصادية، تجربة الاتحاد الأوروبي، واتفاقية منطقة التجارة الحرة الأمريكية الشمالية – النافتا– ورابطة جنوب شرق آسيا – آسيان– ولذلك في هذا الفصل سوف نحاول التعرض إلى: مفهوم التكامل ودوافعه وأهدافه ودرجاته.

المبحث الأول: التكامل الاقتصادي الإقليمي مفاهيم أساسية

لقد شغل موضوع التكامل الاقتصادي الإقليمي حيزا من أدبيات الفكر الاقتصادي، وجذب اهتمام كبير لدى الباحثين الإقتصاديين لدراسة هذه الظاهرة من جميع جوانبها.

المطلب الأول: مفهوم التكامل الاقتصادي الإقليمي وأهدافه

لقد تعددت أراء الاقتصاديين حول تعريف التكامل الاقتصادي، مما يدل على تشعب واتساع مفهومه ومدلولاته نظريا وتطبيقيا.

أولا: مفهوم التكامل الاقتصادي:

1- تعريف التكامل الاقتصادي:

لقد عرفه " بيلا بلاسا" * على أنه عملية وحالة، فبوصفه عملية فإنه يشمل الإجراءات والتدابير التي تؤدي إلى إلغاء التمييز بين الوحدات المنتمية إلى دولة قومية مختلفة، وإذا نظرنا إليه على أنه حالة فإنه من الإمكان أن تتمثل في انتقاء مختلف التفرقة بين إقتصاديات القومية[1].

ونعني به جمع ما ليس موحدا في إطار تبادل يقوم على التنسيق الإداري، بهدف توحيد أنماط معينة من السياسات الاقتصادية، بين مجموعة من الدول تجمعها خصائص ومميزات متعددة، وتستهدف المنفعة المشتركة، من خلال إيجاد سلسلة من العلاقات، وفيه يحقق اعتمادا متبادل بين إقتصاديات مجموعة من الدول، بدرجات مختلفة قائمة على أساس معين، بهدف زيادة وتدعيم القدرة الإقتصادية والإجتماعية لدول الأعضاء، ويعد التنسيق الإقتصادي بمثابة مرحلة متقدمة للتعاون الاقتصادي، من حيث كونه يتطلب اتفاق معين على إجراء التنسيق بين الدول، في بعض القطاعات والنشاطات الإقتصادية[2].

2- تعريف التكتل الاقتصادي:

يمكن تعريف التكتل الاقتصادي الإقليمي الدولي، على أنه يعبر على درجة معينة من التكامل الاقتصادي الذي يقوم بين مجموعة من الدول المتجانسة اقتصاديا وجغرافيا وتاريخيا وثقافيا واجتماعيا، والتي تجمعها مجموعة من المصالح الاقتصادية المشتركة وبهدف تعظيم تلك المصالح وزيادة التجارة الدولية لتحقيق أكبر عائد ممكن من التبادل فيما بينهم، ومن ثم الوصول إلى أقصى درجات من الرفاهية الإقتصادية لشعوب تلك الدول[3].

---

1 بيلا بلاسا، نظرية التكامل الاقتصادي، ترجمة رشيد البراوي، دار النهضة العربية، القاهرة، 1964، ص 10.

* بيلا بلاسا هو إقتصادي مجري من وليد مدينة بواد بيست 1928 وتوفي سنة 1991، إقترح سنة 1961 مخطط التكامل الجهوي وأصبح مرجعا للتكتلات الاقتصادية في كتاب نظرية التكامل الإقتصادي.

[2] حماد عبد حداد، التكامل الاقتصادي والتنسيق الصناعي العربي، دراسة تحليلية، مجلة كلية الأداب، العدد 99، ص 241.

[3] عبد المطلب عبد الحميد، إقتصاديات لا مشاركة الدولية (من التكتلات الاقتصادية حتى الكريز)، الدار الجامعية الأسكندرية، 2006، ص 21.

3- تعريف الإقليمية الجديدة:

- **تعريف "محمد السعيد إدريس":** الإقليمية الجديدة أنها تلك الموجة الحديثة من العلاقات و تنظيمات الاندماج الاقتصادي والتجاري الإقليمي التي أخذت في التبلور إبتد اء من منتصف الثمانينات في شكل تجمعات وتكتلات تجارية اقتصادية إقليمية كبرى. علما أن مصطلح الإقليمية الجديدة يستخدم للتمييز بين المضمون الاقتصادي التجاري للعلاقات والتفاعلات التي تحدث داخل التكتلات أو التجمعات الإقليمية, وبين المضمون السياسي والاستراتيجي الذي يحكم تفاعلات النظم الإقليمية بمفهومها التقليدي والحديث, ونمط العلاقات التي يدار بها النظام العالمي بعد انتهاء الحرب الباردة[4].

إنطلاقا من التعريفات السابقة، يمكن القول أن التكامل الاقتصادي الإقليمي هو عبارة عن اتفاق بين دولتين أو أكثر، يتم فيه إزالة جميع العراقيل التجارية والاقتصادية فيما بينهم، وزيادة التعاون الاقتصادي ، من خلال تنسيق السياسات الاقتصادية بين الدول الأعضاء.

ثانيا دوافع وأهداف التكامل الإقتصادي:

تعتبر الأهداف والمكاسب المشتركة للدول الأعضاء، هي الدافع الحقيقي لهذه الدول لإقامة تكامل اقتصادي فيما بينهم، والتغلب على العقبات التي يمكن أن تواجههم.

أ- الدوافع:

تختلف دوافع الدول في سعيها لتحقيق تكامل اقتصادي، منها ما هو اقتصادي ومنها ما هو سياسي، ومنها ما هو أمني، نوجزها فيما يلي[5]:

1- الدوافع الاقتصادية: إن للدول الرغبة في إقامة تكامل اقتصادي، تحكمها مجموعة من الدوافع الاقتصادية التي تسعى لتحقيقها.

- الأثر الإنتاجي للتكامل الذي يؤدي إلى زيادة رفاهية الأعضاء، كنتيجة لزيادة المشروعات.

- الأثر الاستهلاكي للتكامل الإقتصادي، يؤدي إلى زيادة رفاهية المستهلكين، عن طريق إدخال سلع رخيصة الثمن، وزيادة عدد السلع المتاحة مع تحسين جودتها.

- رغبة الدول المتكاملة إلى وضع خطة مشتركة للتنمية، التي تسمح بتعبئة الموارد الاقتصادية مما يؤدي إلى تفادي المشكلات.

---

[4] بن عزوز محمد، الإقتصاد الجزائري وإشكالية الإندماج الإقتصادي الإقليمي في ظل البحث عن البدائل المتاحة للفترة 1990-2007، أطروحة دكتوراه، جامعة دايلي إبراهيم الجزائر، 76.

[5] عائشة خلوفي، تأثير التكتلات الاقتصادية الإقلمية على حركة التجارة الدولية ، دراسة حالة الاتحاد الأوروبي، مذكرة ماجستير، تخصص إقتصاديات الأعمال، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2011-2012، ص 49-52.

– رغبة الدول المتكاملة وخاصة النامية، في توفير الظروف الملائمة، والاستفادة من مزايا الإنتاج، وتحريك عجلة التصنيع فيها، التي تجسد الثورة العلمية والتكنولوجية.

– رغبة الدول الأعضاء في زيادة معدلات التبادل التجاري لها، واكتساب قوة تفاوضية.

– رغبة الدول الأعضاء في الاستفادة من اتساع حجم السوق، الناجم عن إلغاء الحواجز الجمركية فيما بينهم.

2– الدوافع السياسية[6]: قد يكون الدافع وراء إقامة تكتل سياسي بالدرجة الأولى، إدراك زعماء أوروبا خطورة تزايد الوزن النسبي للولايات المتحدة الأمريكية، بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، ومن ثم أجمعوا على إقامة تكتل اقتصادي أوروبي، يستطيع مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية.

– تعزيز الروابط السياسية بين الدول الأعضاء.

– تعزيز القوة السياسية بين البلدان الأعضاء، لها تأثير في السياسات العالمية.

3– الدوافع الأمنية:

الإستقرار الأمني هدف قد يدفع الدول لعقد اتفاقيات إقليمية، وهذا الدافع هو الذي يكون وراء ضم دول معينة لتكتل أمني، ورغبة الحكومات في المحافظة على سيادتها بالتعاون مع دول أخرى، هذا تم مع مجمع الفحم والصلب الأوروبي والمجمع الأوروبي.

– يكون الهدف من إنشاء تكتل إقليمي الرغبة في تكوين وحدة عسكرية لمواجهة مختلف المخاطر الأمنية في العالم الخارجي.

– اختلاف الأهداف من منظور الدول المتقدمة ومنظور الدول النامية.

ب– أهدافه:

يوجد عدة أهداف تريد الدول الأعضاء تحقيقها، من وراء إنشاء تكامل اقتصادي فيما بينها نذكر منها[7]:

– اتساع حجم السوق: يعمل التكامل الاقتصادي على حل مشكلة ضيق السوق، لذلك تجد المنتجات المختلفة أسواقا أوسع، لتلبية العرض بالطلب. وذلك بتشغيل طاقات إنتاجية أخري.

– زيادة معدل النمو الاقتصادي: يعمل التكامل الاقتصادي عن طريق تشجيع الاستثمار، لأن اتساع السوق يؤدي إلى زيادة الطلب ويؤدي إلى حافز الاستثمار، وذلك بانتقال رؤوس الأموال، واستغلال موارد جديدة متمثلة في الزراعة، الصناعة والخدمات.

[6] غربي هشام– محمد مداحي، إشكالية التكامل الإقصادي علي ضوء الأزمة العالمية لعام 2008، دول مجلس التعاون الخليجي نموذجا، بحث مقدم إلى الملتقي الدولي الثاني، جامعة حمه لخظر، الوادي، يومي 26-27- فيفري 2012، ص 6.

[7] أسياء الوافي، التكتلات الاقتصادية وحرية التجارة في إطار المنظمة العالمية للتجارة، مذكرة ماجستير، تخصص إقتصاد دولي، جامعة الحاج لخضرن باتنه، 2006-2007، ص 52.

– تحسين شروط التبادل وتعزيز القدرة على التفاوض بين الدول وبين العالم الخارجي: إن التكامل الاقتصادي يعطي للدول قوة اقتصادية، كما يضيف قوة وهيمنة في المجال الدولي، وقد تضاف للدول الأعضاء قدرتهم على إملاء شروط وطلبات على الأطراف الأخرى وقوة في التفاوض.

المطلب الثاني:الآثار الاقتصادية للتكامل الاقتصادي:

ينتج عن التكامل الاقتصادي بين الدول، أثار اقتصادية، في ما أصبح يعرف بالآثار الساكنة والآثار الديناميكية للتكامل الإقتصادي الإقليمي.

أولا: الآثار الساكنة:

إن مختلف أشكال التكامل الإقتصادي، تعمل على تخفيض مستوى العوامل التجارية بين الدول الأعضاء، ذلك نحو تحرير التجارة، إذا كان إلغاء القيود التجارية يخفض أسعار السلع فيجب التفريق بين شيئين[8]:

أ– إنخفاض السعر في الدول التي كانت تتمتع بميزة في إنتاجها قبل دخولها الإتحاد، إنخفاض السعر يؤدي إلى زيادة التبادل الدولي، وهذا ما يسمى بخلق التجارة.

ب– إنخفاض السعر في الدول التي لم تكن تتمتع بميزة في إنتاجها قبل دخولها الإتحاد، هنا فإن إلغاء القيود على منتجاتها بعد تكوين إتحاد يؤدي إلى زيادة التبادل بينهم.

ثانيا: الآثار الديناميكية:

يؤدي التكامل الإقتصادي إلى تغيرات أساسية في الهيكل الإقتصادي للدول الأعضاء[9].

أ– إتساع نطاق المنافسة: إن إنخفاض العوائق التجارية بين الدول الأعضاء، يحتم على السلع التي كانت تتمتع بالحماية، قبل الإنضمام إلى التكامل، أن تتلاءم مع البيئة التنافسية، وأن كثرة دخول الدول إلى المنطقة يؤدي إلى كسر قوة الإحتكار.

ب– إتساع نطاق السوق: يؤدي التكامل الإقتصادي إلى إتساع حجم السوق، وأن نمو حجم السوق قد يؤدي إلى توقع زيادة الأرباح في المستقبل، وهو ما يعمل على إنعاش الإنفاق الإستثماري.

المطلب الثالث: درجات التكامل الاقتصادي ومعوقاته:

أولا: درجات التكامل الاقتصادي: إن درجات التكامل الاقتصادي تختلف من باحث إلى آخر إلا أنها تتمثل في: اتفاقية التفضيل الجمركي، منطقة التجارة الحرة، السوق المشتركة، الوحدة النقدية، التكامل الاقتصادي التام.

1– منطقة التجارة التفضيلية: هي المرحلة الأولى من التكامل الاقتصادي، إذ تقوم دولة أو دولتان أو أكثر، تنشيط تبادل تجاري بينهم، ويكون مفاد هذه الاتفاقية تخفيض العراقيل التجارية، إن كانت جمركية أو غيرها، على وارداتهم،

[8] محمد يونس محمد، على عبد الوهاب نجا، إقتصاديات دولية، الدار الجامعية، جامعة الإسكندرية، 2009، ص 180-190.

[9] مداني لخضر، تطور سياسة التعريفة الجمركية في ظل النظام التجاري متعدد الأطراف والتكتلات الإقتصادية الإقليمية، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2005-2006، ص 101.

ولا يكون تخفيض هذه العراقيل في إزالتها كليا بل جزئيا، وتكون هته الأخيرة على الدول غير الأعضاء. ومن أهم النقاط المعمول بها في هذه المرحلة:

– تكون الاتفاقية على الشق السلعي فقط من التجارة الإقليمية بين المجموعة.

– الحق للدول الأعضاء بحق صياغة وتحديد نمط سياستها في المجالات الجمركية، دون مشاركة الدول الأعضاء[10].

2– منطقة التجارة الحرة: منطقة ا لتجارة الحرة هي ثاني مرحلة من مراحل التكامل الاقتصادي، وتعد مرحلة نحو تحقيق الإندماج الاقتصادي الإقليمي، وأنها منطقة مكونة من إقليم جمركي أو أكثر، ويتم فيها إزالة الحواجز الجمركية المتعلقة بالمبادلات التجارية، التي يكو ن مصدرها الدول الداخلة في المنطقة، وتكون الميزة هنا تحرير المبادلات التجارية الجارية بين الدول الأعضاء، مع احتفاض كل دولة بسيادتها، وتحديد السياسات التجارية.[11]

ج: الإتحاد الجمركي: هي مرحلة متقدمة من التكامل الاقتصادي، بعد منطقة التجارة التفضيلية، ومنطقة التجارة الحرة، وفيها يتم إلغاء مختلف الحواجز الجمركية المفروضة على التجارة البينية للدول الأعضاء. حيث تكون التعريفة الجمركية موحدة لكل الأعضاء في هذه المرحلة، ولا يجوز للدول الأعضاء إقامة أو حرية إجراء أو تحديد اتفاقية مع دول العا لم الأخرى، وتتميز منطقة الاتحاد الجمركي عن المراحل السابقة:

– فرض رسوم جمركية موحدة من الدول الأعضاء اتجاه دول العا لم الأخرى.

– عدم حرية الدول الأعضاء بإبرام أو تجديد اتفاقية تجارية مع الدول الأخرى غير الأعضاء[12].

د– السوق المشتركة: بعد كل ما حققه التكامل الاقتصادي في الثلاث المراحل السابقة، تضاف بعض المزايا إلى هذه المرحلة المتقدمة من التكامل الاقتصادي، والمتمثلة في حرية انتقال عناصر الإنتاج حيث تشكل سوق مشتركة، تنتقل فيها السلع والخدمات بالإضافة إلى اليد العاملة ورؤوس الأموال، وتنسيق السياسات، وإيجاد حلول للمشكلات، وإن جرى وتحققت تلك المزايا، يكون دليلا على أن الدول الأعضاء تود التقدم قدما لتحقيق النقاط الأخيرة في التكامل الاقتصادي، وتسمى هذه المرحلة بالتكامل العميق[13].

هـ– الإتحاد الاقتصادي والنقدي:

1– الاتحاد الإقتصادي: هو درجة أعلى من السوق المشتركة، وفيه تقوم كل الدول الأعضاء بتوحيد سياساتها الاقتصادية، ولتحقيق إتحاد اقتصادي متكامل يربط كل الأقاليم لدول الأعضاء، بحيث يكون ترابط تجاري ونقدي

---

[10] مقروس كمال، دول المشروعات المشتركة في تحقيق التكامل الاقتصادي، دراسة مقارنة بين التجربة الأوروبية والتجربة المغاربية، مذكرة ماجستير، تخصص إقتصاد دولي، جامعة فرحات عباس، 2013-2014، ص 19-20.

[11] محمد المكلف، العلاقات التفاعلية بين التكتلات الإقليمية والنظام التجاري المتعدد الأطراف، دروس محاضرات، جامعة محمد الخامس– السويسي، الرباط، المملكة المغربية، ص 3-4.

[12] عبد الوهاب رميدي، التكتلات الاقتصادية الإقليمية في عصر العولمة والتجارب المختلفة، أطروحة دكتوراه، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2007، ص 4.

[13] إيمان عطية ناصف، مبادء الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2008، ص 223.

ومالي واستثماري، وإن للإتحاد الإقتصادي القدرة على إنشاء مؤسسات عديدة، تصبح قراراتها ملزمة لجميع الدول الأعضاء في الإتحاد.

2- الإتحاد النقدي: هنا وفي هذه المرحلة تزداد خصائص على خصائص المراحل الأخرى، وتعد آخر مرحلة من مراحل التكامل الإقتصادي، وأن تكون في هذه المرحلة عملة موحدة بين الدول الأعضاء، ويعد الوصول إلى توحيد العملة، والتخلي عن العملة المحلية للدول الأعضاء هو الوصول إلى تكامل اقتصادي مكتمل الجوانب[14].

جدول رقم (1-1) مميزات كل مستوى من مستويات التكامل الإقتصادي

	منطقة التجارة الحرة	الاتحاد الجمركي	السوق المشتركة	الاتحاد الاقتصادي+النقدي
-إلغاء الرسوم الجمركية	+	+	+	+
- توحيد الرسوم				
-حرية انتقال السلع		+	+	+
- حرية انتقال العمال+رؤوس الأموال	+	+	+	+
-تنسيق السياسات			+	+
- توحيد السياسات			+	+
- توحيد العملة				+

المصدر: من إعداد الطالب معتمدا على المعلومات السابقة والمراجع السابقة.

مشاكل التكامل الاقتصادي: كما للتكامل الاقتصادي مزايا وإيجابيات يمنحها للدول الأعضاء، كما يقف أماما صعوبات ومشاكل متمثلة في[15]:

1- مشكلة التعريفة الجمركية: الوصول إلى حل لمشكلة التعريفة الجمركية يكون معقدا، لأن كل دولة لها التعريفة الجمركية الخاصة بها، فهناك من تضع تعريفة جمركية مرتفعة على وارداتها لحماية مشاريعها الوطنية،وهناك من تطبق تعريفة جمركية منخفضة نظرا لأهمية السلع المستوردة لإنتاجها المحلي.

2- مشكلة تقسيم إيرادات الجمارك: تكون مشكلة تقسيم الإيرادات الجمركية في الخسائر التي تتكبدها الدول الكبرى في التكامل مع الدول الصغرى وكيفية استعادة خسارتها، ويكون تقسيم هذه الإيرادات حسب الاتفاق وبغض النظر على مساهمة كل دولة في هذه الإيرادات.

3- مشكلة تنسيق السياسات الإقتصادية: إن تنسيق السياسات الإقتصادية بين الدول الأعضاء، عملية معقدة نظرا لإختلاف السياسات المطبقة في كل دولة، وخاصة بين الدول النامية والمتقدمة، وتكون فكرة التنسيق في

[14] زاير بلقاسم، تأثير اليورو على إقتصاديات دول جنوب وشرق المتوسطي، ملتقى وطني حول اليورو واقتصاديات الدول العربية فرص وتحديات، جامعة لغواط، أفريل 2005.

[15] قري محمد عادل، التكتلات الإقتصادية الإقليمية: دراسة مقارنة بين الاتحاد المغرب العربي والإتحاد الأوروبي، مذكرة ماجستير، فرع التحليل الإستشراف الإقتصادي، جامعة منتوري- قسنطينة، 2008-2009، ص 46-47

السياسات المالية، ومن جهة أخرى تنسيق السياسات النقدية، وتتمثل في توحيد أسعار الصرف في مابين الدول الأعضاء، وهناك تكون مشكلة هروب رؤوس الأموال من دولة إلى أخرى.

المبحث الثاني: تجارب رائدة حول التكامل الإتقصادي الإقليمي: يعتبر قيام التكتلات الإقتصادية الإقليمية، الترجمة العملية والتطبيقية للإطار النظري للتكامل الإقتصادي، ولذلك نتناول في هذا المبحث نموذج التكتلات الإقتصادية الرائدة في العالم، التجربة الأولى تجربة الإتحاد الأوروبي باعتباره تكامل اقتصاديا للدول المتقدمة، والثانية رابطة جنوب شرق آسيا –الآسيان– باعتبارها تمثل تكتل رائد للدول النامية.

المطلب الأول: الإتحاد الأوروبي كنموذج رائد للتكتلات الإقتصادية بين الدول المتقدمة:

أولا: نشأته: إن المعاهدات التي تم توقيعها في باريس 18-04-1951، بين الدول الأوروبية (فرنسا– ألمانيا– إيطاليا– هولندا– بلجيكا– لوكسمبورغ) حجر الأساس لتأسيس الجماعة الإقتصادية الأوروبية، واتفقوا على فض النزاعات التي بينهم، من أجل السيطرة على مناطق الحديد والفحم، المنجره عليها الحرب العالمية الأولى والثانية، ووضعوا تاريخ فيفري 1958، الأجل لإزالة رسوم الإستيراد والتمييز بين المنتجين[16].

وفي سنة 1957، الدول الستة الأعضاء وقعت بروما معاهدتي التأسيس المجموعة الإقتصادية والمجموعة الأوروبية للطاقة الذرية في 1958، وفي نفس السنة عقد مؤتمر تحديد السياسة الزراعية المشتركة في إيطاليا وفي سنة 1959، بدأ العمل بإلغاء الجمارك والحصص مابين أعضاء المجموعة الإقتصادية الأوروبية، ونوقشت ضرورة التعاون السياسي في قمة باريس سنة 1961، وفي 09-10-1961، إتفقت كل من إيطاليا والدانمارك للإنضمام للمجموعة الأوروبية، وفي سنة 1963، الإفتتاح الرسمي لمفاوضات الإتفاقية الدولية للتجارة والتعريفة الجمركية للتجارة[17].

ثانيا: دوافع قيام الإتحاد الأوربي:

– خروج أغلب الدول الأوروبية من الحرب العالمية الثانية مدمرة المرافق الإقتصادية، ومعانات الدول الأوروبية من عجز في ميزان المدفوعات.

– وعي الدول الأوروبية بأهمية التكامل، لإعادة شملها ونهوضها ورفع مستوى المعيشة.

– كان الدافع وراء تكوين تكامل إقتصادي أوروبي، إحلال السلام بينهم وإيقاف الحروب والنزاعات.

– إنخفاض الأرصدة الذهبية للدول الأوروبية بعد الحرب بانخفاضات كبيرة[18].

ثالثا: توسعات الإتحاد الأوروبي:

---

[16] جمال عمورة، معوقات ومقومات التكامل الإقتصادي العربي مع عرض تجربة الإتحاد الأوروبي كتجربة رائدة في مجال التكامل الإقتصادي، جامعة سعد دحلب ، لبليدة، ص 13.

[17] أنضر موقع الإتحاد الأوروبي WWW. eu arabic. org

[18] فرج شعبان، التجارة والإستثمار البينيان كمدخل للتكامل الإقتصادي العربي، مذكرة ماجستير، في النقود والمالية، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف، 2005، ص 35.

بدأت الجماعة الاقتصادية الأوروبية (1957) بناء تكاملها الاقتصادي سبع دول وهي: فرنسا ألمانيا الغربية إيطاليا ودول البنلوكس الثلاث وهي: بلجيكا، هولندا ولكسمبورغ. وبعد المسار الطويل نحو التكامل الاقتصادي والتوسع، أصبح الاتحاد الأوروبي من أول جانفي 2007 يضم عضوية 27 دولة أوروبية وكان ذلك عبر المراحل التالية:

المرحلة الأولى: من سنة 1962 إلى سنة 1973 حيث وقعت كل من بريطانيا وايرلندا والنرويج والد انمارك على معاهدة الإنضمام إلي الجماعة الأوروبية.

المرحلة الثانية: ابتداء من 1981 إلى سنة 1986 توقعت عضوية الجماعة الأوروبية بانضمام كل من إسبانيا والبرتغال ليصبح العدد 12 دولة.

المرحلة الثالثة: انضمت ثلاث دول وهي النمسا، فنلندا والسويد، حيث أصبح في سنة 1995 عدد الأعضاء 15 عضوا.

المرحلة الرابعة: في الأول من ماي 2004 انضمت عشر دول من أوروبا الشرقية في أكبر عملية توسع للاتحاد الأوروبي وهي: قبرص، مالطا، المجر، بولندا، سلوفينيا، لاتفيا، ليتوانينا، جمهورية التشيك

ومن الواضح أن التوسع الأخير للإتحاد الأوروبي نحو بلدان أوروبا الشرقية والوسطى يجعله أضخم توسع مقارنة بالتوسعات الأخرى, حيث ضم عشر دول دفعة واحدة, ليرتفع العدد من خمسة عشرة دولة إلى خمسة وعشرون دولة, بنسبة زيادة في المساحة تقدر بـ 34 % ونسبة زيادة في السكان تقدر بـ 29 % وارتفاع في الناتج المحلي الإجمالي قدره 9% [19].

المرحلة الخامسة: في عام 2007 حيث انضمت كل من رومانيا و بلغاريا, ليصبح العدد 27 دولة, وتجدر الإشارة إلى الاعتراف بتركيا كدولة مرشحة للانضمام إلى الإتحاد الأوروبي منذ عام 1993, غير أنه لم يتم انضمامها رسميا و بصفة نهائية لحد الآن.

لكن التباين الكبير في مستويات التطور والتنمية بين الدول المنضمة حديثا إلى الإتحاد الأوروبي وانخفاض هذا المستوى بشكل عام يجعل المشكلة أكثر صعوبة وتأثيراتها السلبية على الإتحاد الأوروبي في المستقبل أكثر تعقيدا, ذلك أن متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بين الحد الأعلى والحد الأدنى لم يكن يتجاوز في مجموعة الخمسة عشر دولة سنة 1995 أكثر من الثلث بين الدانمارك والبرتغال, لكن هذا التباين وصل سنة 2004 إلى 46 % على الرغم من كل الجهود التي بذلت خلال الفترة الانتقالية لتقليل الفجوة في مستويات المعيشة. [20]

[19] عادل جبل، التجربة الأوروبية في التعاون والتكامل الإقليم مقارنة بين مجموعة 15 و مجموعة 25، رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ص 116.

[20] نفس المرجع السابق, ص 116

رابعا: مؤسسات الإتحاد الأوروبي:

لقد عملت الدول الأوروبية الأعضاء في مسيرتها الطويلة نحو تحقيق إتحادها الإقتصادي، جهدا كبيرا لإنشاء العديد من مؤسساتها، لتسهر على تحقيق أهدافها المرجوة، وهذه المؤسسات هي[21]:

– **المجلس الأوروبي:** يعتبر أعلى مؤسسة في الإتحاد، وهو عبارة على إجتماع قمة الرؤساء في الإتحاد الذي يعقد 03 مرات كل سنة، وتم تعديله في سنة 1985، فأصبحت إجتماعات المجلس تعقد مرتين في السنة، ومهمته وضع السياسات العامة للإتحاد والتنسيقات.

– **مجلس الإتحاد الأوروبي:** مقره في العاصمة البلجيكية بروكسل، ووضيفته إقرار التشريعات المختلفة، التي تصدر عن الإتحاد، ويكون تغيير رئيس الإتحاد كل ستة أشهر، ويتكون من 78 عضو، وكل دولة عضو متفاوته في نسبة التصويت على حسب حجمها.

– **المفوضية الأوروبية:** تعبر على الإندماج الأوروبي، وإطارها العام الذي يعبر على مصالح الوحدة الأوروبية، ويبلغ 20 مفوض، بعملة إثنين لكل دولة كبرى، وعضو واحد لكل الدول الأخرى من دول الإتحاد، ويكون تعيينهم خمسة سنوات قابلة للتجديد وبموافقة البرلمان الأوروبي، و وضيفتهم إعداد التشريعات ومراقبة التنفيذ ودفاع على مصالح الإتحاد.

– **البرلمان الأوروبي:** يمثل السلطة التشريعية في الإتحاد، بدأ عملة سنة 1977، وله صلاحية واسعة من الناحية التشريعية.

– **محكمة العدل الأوروبية:** بها قضاة ومحامون، ويعينون من طرف حكوماتهم لمدة 06 سنوات، ويقوم بالموافقة على الإجراءات المتخذة عن المعاهدات، كما يعملون على الصلة بين المفوضين ومحكمة العدل، قائمة على الشكاوي المقدمة بحق الدول الأعضاء.

– **محكمة التدقيق:** تدقق في ميزانيات المجموعة الإقتصادية الأوروبية، وتعد في كل نهاية سنة تقرير وملاحظات[22].

المطلب الثاني: رابطة جنوب شرق آسياء (آسيان) كنموذج رائد للتكتلات الإقتصادية بين الدول النامية:

يعتبر تكتل رابطة جنوب شرق آسيا، نموذجا ناجحا للتكامل الإقتصادي الإقليمي فيما بين الدول النامية، برغم من وجود عدة تكتلات في آسيا، مثل منتدى التعاون الإقتصادي بآسيا والمحيط الهادي، الذي يضم كل من اليابان والولايات المتحدة الأمريكية.

[21] أحمد سعيد نوفل، الإتحاد الأوروبي في مطلع الألفية الثالثة: الواقع والتحديات، جامعة اليرموك، الأردن، ص 6-9.

[22] العيد رزق الله، العلاقات التجارية بين الدول العربية والإتحاد الأوروبي، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2001-2002، ص 16-17.

أولا: النشأة

نشأت رابطة الآسيان بمقتضى إعلان البانكوك بتاريخ 08-أوت-1967، ويضم عشرة دول وتميزت هذه الدول بالكثافة السكانية الكبيرة، مما يجعلها من أكثر التجمعات الإقليمية كثافة سكانية، وأصبحت تهتم تدريجيا بالتعاون السياسي والإقتصادي، كانت تضم في البداية (ماليزيا- أندونيسا- سنغافورة- الفليبين وتايلندا)، ثم في 08-جانفي 1984، إنضمت كل من بروناي في 08 جويلية 1995، الفيتنام ولاووس ومينار في 23 جويلية 1997، ثم في الأخير كمبوديا في 30 أفريل 1999[23].

ثانيا: الهيئات المكونة لرابطة الآسيان: يضم تكتل الآسيان عدة هيئات ومؤسسات تسهر على تحقيق الأهداف المرجوة وهي[24]:

1- قمة الآسيان: يكون من طرفها سن القرارات، وهي عبارة على تجميع حكومات الدول الأعضاء، يتم عقدها كل سنة في دولة من دول الأعضاء.

2- الإجتماعات الوزارية: يضم وزراء خارجية الدول الأعضاء.

3- الأمانة العامة: تقع هته الأخيرة في جاكرتا، تعمل على تسيير وتنفيذ أنشطة الرابطة، وتكون المدة المخولة للأمين العام خمسة سنوات.

4- اللجان المساعدة: مهمتها مساعدة إجتماعات الوزراء السالف ذكرها.

5- إدارة العلاقات الخارجية: قامت الآسيان بتنظيم لجان دبلوماسيين في العديد من العواصم الدولية،مثل جنيف وواشنطن، وأجهزة أخرى تعمل على تعزيز التعاون الإقليمي بين الدول الأعضاء مثل مركز الطاقة الآسيان.

ثالثا: أهمية تكتل رابطة الآسيان: تكمن أهمية تكتل رابطة الآسيان في النقاط التالية[25]:

1- تمثل منطقة التجارة الحرة المزمع إقامتها داخل حدود الرابطة أكبر تجمع اقتصادي في العالم بأسره من زاوية عدد المستهلكين، وهو الأمر الذي يساهم كثيرا في تحقيق وفرات إقتصادية كبيرة[26].

2- وضعت مجموعة الآسيان هدفا هاما، هو تكوين جماعة اقتصادية للرابطة، بحلول عام 2020، ستكون هذه الجماعة عندما تقوم المنطقة الحرة للتجارة، وقاعة الإنتاج الموحد تضم 500 مليون فردا يمكن أن يكون كافيا اقتصاديا له زيادة إلى جانب الصين والهند[27].

---

[23] تواتي عثمان، التكامل التجاري الإقليمي، أثار وتحديات منظمة التجارة العالمية حالة منطقة التجارة الحرة الكبرى، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2007، ص 62-64.

[24] أنضر موقع رابطة الآسيان، WWW. asean. org

[25] سامي عفيف حاتم، التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، الكتاب الثاني، ط 2، 1994، ص 77.

[26] سامي عفيف، نفس المرجع السابق، ص 78.

[27] ريمو نديم، خلق جماعة أسيوية مرتبطة بالعالم: كيف يمهد صعود الصين والهند الطريق لتكامل آسيا، مجلة التمويل والتنمية، العدد 2، المجلد 4، صندوق النقد الدولي، يونيو 2006، ص 28.

1- تعتبر من أكبر التجمعات الإقتصادية في العالم من منظور عدد السكان، مما يسهل حركة إنتقال الأشخاص والعمال داخل المنطقة.

2- إن النهج المفتوح للتكامل الإقتصادي لرابطة الآسيان، وفتح العضوية أمام دول آسيا القوية اقتصاديا، مثل اليابان، يزيد من حدة التنافس ولمواجهة التحديات الخارجية، خاصة منطقة النافتا، الذي هو يعتبر من التكتلات الناجحة[28].

3- تنامي الدول الآسيوية في العلاقات الإقتصادية الدولية، وعلى الأخص منذ عقد التسعينات، انضمام الصين لها، وإحتمالات ضم كل من الآسيان وكوريا الجنوبية، سيزيد من مصداقية لعب دور تنامي في العلاقات الإقتصادية الدولية[29].

رابعا: أهداف رابطة الآسيان: بالرغم من أن الهدف الرئيسي الذي من أجله قامت رابطة الآسيان كان سياسيا بالدرجة الأولى، إلا أن دول الرابطة أدركت ضرورة الإهتمام بالأهداف الإقتصادية الأخرى، لتفعيل دور الرابطة ومن بين هذه الأهداف مايلي[30]:

يمثل أهم هدف لرابطة الآسيان هو إقامة منطقة تجارة حرة لدول الرابطة، حيث وقعت بلدان رابطة الآسيان خلال قمة دول الرابطة المنعقدة في سنغافورة في 28 جانفي 1992، إتفاق مفاده تعزيز التعاون الإقتصادي في المنطقة، يتم عن طريق إنشاء منطقة تجارة حرة الآسيان يتم من خلالها تخفيض الرسوم الجمركية تدريجيا، بين دول الرابطة لتصبح أصل من 5 % أو إلغائها تماما، وذلك بداية من 1993، إلى أجل أقصاه 2010، بالنسبة لجميع دول الرابطة.

- تسريع النمو الإقتصادي والتقدم الإجتماعي والتنمية الثقافية، في المنطقة.
- تعزيز السلام والإستقرار في المنطقة من خلال الإلتزام والإحترام والعدالة والمساواة.
- تعزيز التعاون والمساعدة في الوسائل ذات المنفعة المشتركة في المجالات الإقتصادية والإجتماعية.
- تعزيز الدراسات في جنوب شرق آسيا، للحفاظ على التعاون الوثيق والمفيد[31].

جدول رقم (1-2) يبين إجمالي التجارة لدول رابطة الآسيان ب: المليون دولار

	2000	2005	2009	2010	2011	2012
بروناي دار السلام	3.237	7.872	9.602	10.999	14.822	16.856
كمبوديا	2.772	5.916	8.887	10.480	12.844	18.664
أندونيسا	95.639	143.361	213.339	293.442	380.932	381.721
جمهورية لاو الديمقراية	-	876	2.962	4.509	3.956	6.159
ماليزيا	177.802	254.684	280.221	363.534	415.559	423.930
مينمار	3.413	4.757	10.191	11.789	14.925	18.503

[28] عشمان أبو حرب، الإقتصاد الدولي، دار أساسة النشر والتوزيع، عمان، 2008، ص 173.

[29] خالفي على- رميدي عبد الوهاب، رابطة دول جنوب شرق آسيا، نموذج الدول النامية الإقليمية المنفتحة، ملتقي وطني،جامعة باتنة، 2010، ص 85.

[30] تواتي عثمان، مرجع سابق، ص 66

[31] موقع رابطة الآسيان، مرجع سابق WWW. asean. org.

الفليبين	72.569	88.673	83.869	109.660	111.752	117.382
سنغافورة	273.033	429.656	515.616	662.658	775.167	788.117
تيلندا	130.636	227.613	286.267	385.041	458.904	477.302
فيتنام	-	61.170	125.822	156.993	199.582	227.793
المجموع	759.101	1.224.578	1.536.877	2.009.116	2.388.44	2.476.427

Sourse: the ASEAN Secretariat. ASEAN community in figures (ACIF). Jakrta p: 11

من الجدول السابق أعلاه نلاحظ: التجارة البينية لرابطة الآسيان، في إرتفاعا مستمرا عند الدخول في الإتفاقية، حيث حققت في سنة 2012 مبلغ 2.476.427 مليون دولار، حيث حققت كمبوديا في سنة 2000 مبلغ 2.772 مليون دولار، وهي في تزايد مستمر إلى أن وصلت في سنة 2012 إلى مبلغ 18.664 مليون دولار، أما أندونيسا فقد حققت 95.639 مليون دولار، سنة 2000، وفي سنة 2012 وصلت إلى 381.721 مليون دولار، أما ماليزيا فقد حققت نابجا مرتفعا بالدول السابقة حيث كان إجمالي تجارتها في سنة 2000، 177.802 مليون دولار، إلى أن وصلت سنة 2012 إلى مبلغ 423.930 مليون دولار ، أما سنغافورة فقد كان إجمالي تجارتها مرتفعا جدا بماليزيا حيث حققت في سنة 2000 مبلغ 273.033 مليون دولار إلى أن وصلت سنة 2012 إلى 788.177 مليون دولار.

ومن الملاحظ من هذا الجدول أن منذ دخول الإتفاقية حيز التنفيذ فإن نفقات التجارة البينية داخل الرابطة سجلت تزايدات وبصفة خاصة ماليزيا وسنغافورة وتايلندا.

خلاصة الفصل

لقد شكل ظهور التكتلات الإقليمية الإقتصادية بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، أحد أهم سمات النظام الإقتصادي العالمي في العصر الراهن.

ومن أبرز تجارب التكامل الإقتصادي في العالم، تجربة الإتحاد الأوروبي كنموذج للتكتل بين الدول المتقدمة، الذي بدأت سنة 1957، بإنفاق ست دول، والذي توسع ليضم 28 دولة الوقت الحالي، مرورا بعدة مراحل عبر مسيرة طويلة في الإنجاز.

إن تجربةالإتحاد الأوروبي ألهمت العديد من الدول في محاولات إنشاء تكتلات اقتصادية، ومن أبرز هذه المحاولات بين الدول النامية تكتل رابطة جنوب شرق آسيا الآسيان.

الفصل الثاني:

الإطار المفاهيمي للإقليمية الجديدة

الفصل الثاني:
أساسيات حول الإقليمية الجديدة

تمهيد:

لقد ظهرت موجة الإتفاقيات الإقليمية الجديدة فيما يعرف " بالإقليمية الجديدة " في بداية سنوات التسعينيات، بعد نشأة تكتل " النافتا " بين الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك سنة 1994، ومنذ ذلك الحين بدأ السباق المحموم بين الدول المتقدمة الأخرى لعقد إتفاقيات تجارية إقليمية متشابكة مع الدول النامية.

وهذا ما سوف نحاول التطرق إليه في هذه الدراسة، بعرض أساسيات حول الإقليمية الجديدة في الفصل الثاني، حيث قسم الفصل إلى مبحثين، نتناول في المبحث الأول مفهوم الإقليمية الجديدة، وفي المبحث الثاني الإطار التطبيقي للإقليمية الجديدة.

المبحث الأول: الإقليمية الجديدة:

بعد ظهور وإزدهار تجربة الإتحاد الأوروبي في العالم، خلال فترة الخمسينيات، أدى إلى تطور أفكار الإندماج و التكامل الإقتصادي، من التكتل بين دول متجانسة (شمال-شمال) أو (جنوب-جنوب)، إلى عقد إتفاقيات تجارية إقليمية (شمال-جنوب).

المطلب الأول: مفهوم الإقليمية الجديدة:

برزت التوجهات المبكرة للإقليمية، منذ نهاية الحرب العالمية الثانية،وبداية الحرب الباردة، والتي قامت على فكرة التكامل، وتزامنت مع عصر إنتماءات إقليمية، وكان لنجاح التجربة الإقليمية الأوروبية، وقيام الو. م .أ، بإقامة منطقة التجارة الحرة، مع كل من كندا والمكسيك، أطلقت عليها الإقليمية الجديدة، الناتج عنها تكامل اقتصادي وتجاري، وتركزت على نموذجين[1]:

أ- النموذج الأول: التكتل التجاري الإقليمي القائم على فرصة العلاقات التجارية، بين دول الأعضاء، وتميزها على العلاقات التجارية بين الدول الأخرى.

ب- النموذج الثاني: قائم على أساس التخصص وتقسيم العمل الصناعي في الصناعات أو في صناعة واحدة بين مجموعة دول مختصة في التقسيم في العمل.

أولا: تعريف الإقليمية الجديدة:

يوجد عدة تعريفات للإقليمية الجديدة وسوف نحاول تقديم بعض التعريفات المهمة لفهم مختلف الجوانب المتعلقة بالإقليمية الجديدة كما يلي[2]:

تعريف "موريس شيف وول – ألن ونترز" قدما مصطلح الإقليمية المفتوحة كترجمة للإقليمية الجديدة, حيث قاما بتعريفها بأنها "تتميز بالانفتاح الأكبر الذي يجعل اتفاقيات الاندماج الإقليمي أكثر اعتدالا, كما أنها تهدف إلى تحقيق المنفعة للأعضاء المشكلة لها.

أ - **تعريف "برجيستن 1997"** حيث قدم تعاريف عديدة للإقليمية الجديدة وسماها أيضا "بالمفتوحة" نذكر منها:

1- المدخل المفتوح: ويعني أن أي دولة تستطيع التمسك بقواعد اتفاقية الاندماج الإقليمي الانضمام إلى تلك الاتفاقية, كما أنه من الضروري توافر عدة شروط للإقليمية المفتوحة و منها :

- **أن تكون مفتوحة العضوية:** وهي تعني يمكن لكل دولة غير عضو الانضمام إلى التكتل إذا رغبت في ذلك, بشرط أن تتوفر فيها شروط العضوية.

[1] علاوي محمد لحسن، الإقليمية الجديدة: المنهج المعاصر للتكامل الإقتصادي الإقليمي، مجلة الباحث العدد 07ن جامعة ورقلة، 2009، ص 108-109

[2] بن عزوز محمد، سبق ذكره، ص 77-78.

- **شرط عدم المنع:** وهي تعني أن اتفاقية التجارة الإقليمية تسمح وبشكل تلقائي لأي دولة عضو بالتكتل بتحرير تجارتها لتمتد مكاسب التكتل الإقليمي إلى الدول غير الأعضاء.

أما الباحث محمد توفيق عبد المجيد أعطى مفهومها على أنها عملية الإندماج الإقتصادي بين الدول الأعضاء، يتم بموجبها إزالة الحواجز الموجودة بين الأقطار المختلفة، ويتطلب وجود إرادة سياسية واعية، وتنازل على بعض السياسات والمقومات من أجل فائدة الأعضاء، ويتم التكامل المعاصر بتوليد رقعة الإسهام العالمي، وبعد المدى في العلا قات الإقتصادية والسياسية والجغرافية، مع توقع الوصول إلى زيادة في معدلات النمو و ارتفاع مستويات المعيشة[3].

إن تعدد التعاريف يدل على مدى اتساع الجدل وتشعبه حول مفهوم الإقليمية الجديدة ومحاولة تحديده ولذلك يمكن طرح مفهوما للإقليمية الجديدة يشمل مختلف أبعادها الأساسية فالإقليمية الجديدة هي محاولة لإعادة ترتيب العلاقات الدولية من خلال الجمع بين دول متقدمة ودول نامية متجاورة وغير متجاورة لتكريس مفهوم المركز والأطراف لتحقيق أهداف تنموية في الظاهر وإستراتيجية في الباطن، والترويج لمزايا التحرير التجاري والإقتصادي.

ثانيا: سيمات الإقليمية الجديدة:

لقد إتسمت الإقليمية الجديدة بعدة سمات، ويمكن إبراز بعض الخصائص الأساسية المتعلقة بالإقليمية الجديدة فيما يلي:

إن الإقليمية الجديدة لا تقتصر على مجموعة من الدول المتقدمة فقط، والتي تقع ضمن إقليم معين، بل يكون الأساس فيها اتفاق الدول النامية مع الدول المتقدمة، أو جمع بين إقليمين أو أكثر، أي تكون المعايير في الإقليمية الجديدة تباين مستويات النمو بين الدول النامية والمتقدمة، بينما ركزت الإقليمية التقليدية على إنشاء المؤسسات، لكن بها الصبغة الحكومية المسيطرة على تلك المؤسسات، وفي حين أن الإقليمية الجديدة تدور حول إنشاء المؤسسات على التعاون، بحيث يتم إشراك مؤسسات القطاع الخاص، ويكون تحرير رأس المال بالصيغة التقليدية يكون تدريجيا، أما في الصيغة الجديدة يفرض التحرير من البداية[4].

ويمكن إجمال أهم خصائص الإقليمية الجديدة في النقاط الثلاث التالية[5]:

أ – جميع الاتفاقيات هي اتفاقيات تجارة حرة, وتحولت بشكل أو بآخر نحو الاندماج في الاقتصاد العالمي.

3 محمد توفيق عبد المجيد، الإقليمية في إطار العولمة المالية، ماذا بعد الأزمة العالمية، جامعة المنصورة، كلية الحقوق لدراسات العلية، ص 8

4 هويدي عبد الجليل، إنعكاسات الشراكة الأورومتوسطية على التجارة الخارجية في الجزائر، مذكرة ماجستار، تخصص إقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012-2013، ص 29-30.

5 - CHRPSTIAN DEBLOCK, **Régionalisme économique et Mondialisation : que nous apprennent les théories?** Centre détudes internationales et mondialisation CEIM. Université du Québec, Montréal. 2005, p2. www.ieim.uqam.ca. 11-03-2015 تم الإطلاع عليها بتاريخ

ب – نطاق هذه الاتفاقيات في توسع أكثر فأكثر, و محتواها تجاوز القضايا التجارية البحتة وأصبحت تمس القواعد التنظيمية والإدارة العامة.

ج – شملت كل مناطق العالم, مع إشراك البلدان النامية والبلدان المتقدمة.

ومن إيجابيات الإقليمية الجديدة، من شأنها تحرير الأسواق وانفتاحها للتجارة، هذا يؤدي إلى توزيع أفضل لعوامل الإنتاج، وترقية المنافسة، مما يمكن من رفع القدرة الإنتاجية، وتتضمن الإتفاقية الإقليمية الجديدة على إعادة وتأهيل هيكلة المؤسسات في مجال الجودة وجذب الإستثمار وتحقيق حالة المنطقة التفضيلية بسبب إتساع السوق وحرية دخول السلع وخروجها من وإلى الدول النامية والمتقدمة، وتوفير رؤوس الأموال وتنقل التكنولوجي بسبب الإستثمار المباشر والشركات المتعددة الجنسيات في البلدان النامية[6].

ثالثا: الفروقات بين الإقليمية الجديدة والتكامل التقليدي

من خلال مايلي سوف نبين أهم نواحي التباين بين الصيغة التقليدية للتكامل الإقتصادي والإقليمية الجديدة بالارتكاز على الجدول التالي:

الجدول رقم (2–1) : مقارنة بين صيغتي التكامل الاقتصادي المنهج التقليدي والجديدة

الخصائص	التكامل التقليدي	الإقليمية الجديدة
النطاق الجغرافي	إقليم يضم دول مجاورة	إقليم أو أكثر متجاورين
الخصائص الإقليمية	تجانس وتقارب مستويات الإقتصاد	التباين، التقدم، أعضاء يتولون القيادة
الخصائص الإجتماعية والثقافية	التقارب كتكوين الوحدة كهدف نهائي	السماح بالخصوصيات والتفاهم
الدوافع السياسية	تحقيق الأمن وتوقيف الحروب	دعم الإستقرار السياسي
تحرير التجارة	إتفاقية تفضيلية ثم منطقة حرة ثم إتحاد جمركي	مناطق حرة تتفاوت فيها المدة التي تستكمل فيها مختلف المقومات
عدم إشتراط المعاملة بالمثل	مجازة لدول الأكثر تقدما	عدم مجازة مع تعويض الدول الأقل تقدما
نطاق التجارة	أساسها المنتجات الصناعية لإحلالها محل الواردات في الإقليم	السلع والخدمات مع التركيز على تعزيز التصدير

6 عبد الرحمان روابح، حركة التجارة الدولية في إطار التكامل الإقتصادي في ضوء التغيرات الإقتصادية، دراسة تحليلية لدول مجلس التعاون الخليجي، 2000–2010، مذكرة ماجستير تخصص إقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012–2013، ص 71–72.

رأس المال	تحريرة تدريجا مع توفر شروط لتكامل النقدي	يفرض منذ البداية، الحركة من الأكثر الى الأقل تقدم
العمل	يؤجل لمرحلة وسطية ويستكمل عند التكامل	غير متاح لمواطنين الدول النامية
تنسيق السياسات	تدريجي مع توسيع صلاحيات السلطة يشارك الأعضاء بالتساوي	إعطاء وزن اكبر للشركات متعددة الجنسيات وللأعضاء الأكثر تقدم
القائم بالتوجيه	السلطات الرسمية للدول الأعضاء	قطاع الأعمال وعابرات القارات
المرحلة النهائية	وحدة إقتصادية على أمل أن تفضي لوحدة سياسية	مرحلة وحيدة تقتصر على تحرير التجارة وحركة رؤوس الأموال

المصدر: زكريا دمدوم، علي العبسي، تطور الفكر التكاملي بين صيغ التكامل التقليدي ونسق الإقليمية الجديدة ، ورقة مقدمة للمشاركة في الملتقى الدولي الثاني حول: واقع التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات، يومي 27/26 فيفري 2012 بالمركز الجامعي بالوادي، ص 8.

نلاحظ من الجدول السابق أهم الفرقات بين الصيغتين، التكامل الإقتصادي التقليدي والحديث، حيث لا تراعي الإقليمية الجديدة التعاون في النطاق الجغرافي فحسب، بل يمكن أن تضم الإتفاقيات دول من عدة أقاليم، كما لا يشترط التجانس الإجتماعي وفي المستوي التنموي بين الدول الأعضاء، بعكس التكامل الإقتصادي التقليدي.

كأن الصيغة الحديثة للتكامل الإقتصادي، لا تهتم بالتقدم في تنسيق السياسات والتدرج في المراتب ل لتكامل الإقتصادي، لأن إهتمام الدول المتقدمة في هذه الإتفاقيات هو التحرر التجاري، وفسح المجال للشركات المتعددة الجنسيات، والإستحواذ على أسواق الدول النامية وحركة رؤوس الأموال والإستثمار فيها، بعكس الصيغة التقليدية للتكامل الإقتصادي، وأن تنقل العمالة واليد العاملة يكون إلا في مرحلة السوق المشتركة أو الإتحاد الإقتصادي.

رابعا:دوافع الإقليمية الجديدة

إن من أبرز سمات الإقليمية الجديدة، إقامة إتفاقيات تجارية بين دول متقدمة وأخري نامية، ولذلك يجب أن نفرق بين دوافع كل منهما[7]:

– فالدول الصناعية في هذا الإطار تسعى إلى الاستفادة من عوائد الكفاءة الاقتصادية الناجمة عن إزالة العوائق المفروضة على الأنشطة الاقتصادية القائمة, حيث أن الهياكل الصناعية لهذه الدول عادة ما تتسم بالاستقرار لعقود طويلة

– فالدافع الذي يجعل بلدا ناميا يعقد اتفاقا ثنائيا مع بلد متقدم شريك هو الحصول على تسهيلات لا تمنح لبلدان أخرى, ولاسيما إتاحة إمكانية وصول منتجاته إلى الأسواق على نحو أفضل, والواقع أن اتفاقيات التجارة الحرة الثنائية

7محمد سعيد إدريس، الإقليمية الجديدة ومستقبل النظام الإقليمي، مجلة السياسة الدولية، ص 6.

المعقودة بين الشمال والجنوب تنطوي على إمكانات إتاحة قدر كبير من الفرص التجارية الجديدة للبلد النامي الشريك.

كما يمكن ذكر عدة دوافع أخرى لإنشاء اتفاقيات إقليمية جديدة في النقاط التالية:

. حدوث تغيرات في البيئة التجارية العالمية، منذ انهيار نظام بروتن وودز.

. صعود قوى اقتصادية جديدة، مثل بلدان جنوب شرق آسيا، والتي تتزايد معدلات تجارتها بمعدلات سريعة.

. تباين القوى بين القدرة والتكنولوجيا ووفرة الثروات والمساحات الإستثمارية.

. تعتبر سياسة الإقليمية الجديدة ميزة من مزايا الحماية العاليمة.

. عجز الدول من مجابهة الشركات الكبري التي تمتلكها اليابان – فرنسا وبريطانيا وعجزها في منافستها.

. إنهيار نظام القطبية الثنائية والذي كان قد ترتب عليه انقسامات دولية داخل الإقليم كانت الفكرة وراء إنشاء تكتلات إقليمية جديدة.

المبحث الثاني: الإقليمية الجديدة من حيث التطبيق

تعتبر الإقليمية الجديدة شكلا من أشكال التكامل الاقتصادي الإقليمي الحديث ، مقارنة بتجربة الاتحاد الأوربي ، كما لا تقتصر هذه الإتفاقيات على دول ذات اقتصاديات متجانسة سواء متقدمة أو نامية ، وإنما تجاوزت ذلك إلى إقامة تكامل اقتصادي بين دول متقدمة مثل الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك كدولة نامية ، واتفاقيات الشراكة الأورو–متوسطية، بين الإتحاد الأوروبي ودول جنوب شرق حوض البحر الأبيض المتوسطي.

المطلب الأول: الإقليمية الجديدة من منظور الو. م. أ، حالة منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (النافتا) نموذجا.

إن إنشاء منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية "نافتا" أملته مصالح الولايات المتحدة الاقتصادية ومخاوفها من تصاعد القوة الاقتصادية لأوربا الموجودة من جهة والمنافسة العالمية لليابان.

اولا : نشأتها

لقد أدت التطورات الاقتصادية الدولية وخاصة بدايات ظهور الاتحاد الأوربي سنة 1995 كقوة اقتصادية عالمية منافسة للولايات المتحدة الأمريكية.

وكانت أمريكا تعاني من عجز هائل في الحساب الجاري، وبعدم القدرة على السيطرة على اقتصادها، أدى هذا إلى التفكير في تجمع إقليمي خاص بها، وهذه الفكرة كان تجسيدها في إنشاء منطقة التجارة الحرة بين كندا والمكسيك وأمريكا سنة 1989[8].

[8] أسامة المجدوب، العولمة الإقليمية،الدار المصرفية اللبنانية، القاهرة، ط2 ، 2000، ص 50.

بدأت الترتيبات حول منطقة التجارة الحرة الأمريكية وكندا، التي دخلت حيز التنفيذ في سنة 1989، والأمر الذي أدى إلى تفاوض المكسيك مع الولايات المتحدة الأمريكية وكندا في أوت 1992، إصلاحات 1986، ودخلت حيز التنفيذ في جانفي 1994، والتي تناولت التحرير التصاعدي لتجارة السلع الخدمات المالية، وتحرير سياسات الإستثمار، وكانت المدة المتفق عليها على إزالة القيود الجمركية 15 سنة، إلا أنها كان الإتفاق على إزالتها دفعة واحدة[9].

لقد كلل بتكوين منطقة للتجارة الحرة بين أكبر شركاء تجاريين في العالم وهما الولايات المتحدة وكندا الجهود المبذولة لتحقيق هذا الهدف للعديد من السنوات بالنجاح, فحوالي 75% من الصادرات الكندية موجهة إلى الولايات المتحدة وبالمقابل فان كندا تستحوذ على خمس صادرات وواردات الولايات المتحدة. [10] ثم توسع نطاقها من خلال التفاوض حول منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (NAFTA) التي ضمت أيضا المكسيك في عام 1994.[11]

ثانيا: مبادئ النافتا

هناك مجموعة من الإجراءات التي سوف تتخذ من طرف أمريكا وكندا والمكسيك،كغيرها من الإتفاقيات العالمية، لتنشيط التجارة الإقليمية فيما بينهم، وكان التدبير لتعريفة الجمركية، إما أن يتم إزالتها دفعة واحدة أو بالتدريج على فترة مقدرة بـ: 15 سنة، مع إلغاء رخص الواردات، مع الإشارة في القدرة على العودة إلى نسبة من القيود الجمركية في حالة تعرض الصناعات المحلية للدول المعنية لصعوبات نتيجة فتح الأسواق، كما أشير إلى حماية حقوق الملكية الفكرة مثل – براءة الإختراع- وبرامج الكمبيوتر، مع الإشارة في الإتفاق إلى تحرير الشاحنات عبر الدول والتقليل من تكاليف النقل بالإضافة إلى إمكانية تصريح كل دولة في رغبتها في الإنسحاب من الإتفاقية قبل التاريخ المحدد لإنسحابها بـ: 6 أشهر ، ويمكن توسع الأطراف في المنطقة والسماح بانضمام أطراف أخرى[12].

ثالثا: أهداف النافتا

إن أهداف منطقة التجارة الحرة النافتا متعددة، وتنقسم على كل دولة على حدى، وتنقسم إلى أهداف عامة متمثلة في تنشيط التجارة الإقليمية بين الدول الأعضاء، ويكون الهدف من تحرير التجارة زيادة معدلات نمو الناتج المحلي، الذي بدوره يؤدي إلى رفاهية المجتمعات، و الميزة المكتسبة من إقامة منطقة تجارية حرة إلغاء الحواجز الجمركية، وتحرير

[9] فيروز سلطاني، دور السياسات التجارية في تفعيل الإتفاقيات التجارية الإقليمية والدولية، دراسة حالة الجزائر وإتفاق الشراكة الأورو–متوسطية، مذكرة ماجستير، تخصص إقتصاد دولة، جامعة محمد خيضر، بسكرة،الجزائر، 2012–2013، ص 139.

[10] موردخاي كريانين ، **الاقتصاد الدولي مدخل السياسات** ، تعريب محمد أبراهيم منصور وعلي مسعود عطية، دار المريخ ، الرياض، 2007، ص 121.

[11] أسامة الجدوب, مرجع سبق ذكره, ص 50.

12 عقبة عبد أللاوي، الإقليمية الجديدة وأثارها على إقتصاديات الدول النامية، مذكرة ماجستير ، تخصص تجارة دولية جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2008–2009، ص 80.

التجارة وزيادة الإستثمار، وهته الأخير من شأنها رفع القدرة التنافسية في السوق العالمي بزيادة الإستثمارات، وزيادة نسبة تجارتها بين الدول الأعضاء والعالم الخارجي[13].

أما بالنسبة للمكسيك، يكون المتوقع عند الدخول في اتفاقية النافتا، والتي تعتبر نموذج دولة نامية، أن تتحصل على مزايا من هته الإتفاقية، عن طريق دخولها في اقتصاد دولتين متطورتين، وذلك بتدوير ومشاركة أموالها في تلك الدولتين مما يقلل من هروب رؤوس أموالها ومع ذلك سماح المكسيك بدخول التكنولوجيا المتقدمة، والإحتكاك بالفكر المتقدم، ومع زيادة التدفقات الإستثمارية في منطقة التجارة الحرة، وأمريكا كان سعيها وراء هته الإتفاقية محاولة وصولها إلى تكتل صاعد مثل تكتل الإتحاد الأوروبي مع توفر فرص جديدة للعمل خلقت جراء طلب المكسيك على صادرات أمريكية، ومع هته الإتفاقية الموقعة بينهم سوف تتحصل أمريكا على إعفاءات جمركية وهذا سوف يزيد من نسبة صادراتها نحوى المكسيك وكندا، وأن لأمريكا الفرصة لزيادة رؤوس أموالها، مع زيادة فرص العمل المتاحة جراء التجارة البينية بينهم[14]. ومنطقة التبادل الحر النافتا هذه كانت منذ البداية مضمارها تجاري، ولم تقتضي بوجود سياسة مشتركة للأعضاء، فهي تقوم على تسهيل التبادل التجاري للسلع، الضريبة حول الطاقة، فيما حضي القطاع الصناعي للبترول للمكسيك و قطاع الإلكترونيات فاتفقوا على تعريفة مشتركة إتجاه الدول الثلاثة[15].

ومن أهم الإستثناءات التي قامت بها أمريكا المراجعة الكاملة لأحجام المشروعات الصغيرة، التي أجريت بعد تنفيذ الإتفاقية لمنطقة التجارة الحرة، والتي تطلب تغيير النظام القديم، ليصبح نظام تصنيف الصناعات في أمريكا الشمالية، وقد أجريت إعادة النظر هذه في يناير 1997، عند دخول الإتفاقية حيز التنفيذ، وأكتوبر 2000 عند نشر الجدول الجديد[16]. أما الشركات الأمريكية والكندية فتحصل بمقتضى الإتفاقية على مدخل لسوق سريع النمو الإضافة إلى فرصة خفض تكاليف الإنتاج عند طريق الإنتقال إلى موقع جديد في المكسيك حيث تقل الأجور[17].

13 عقبة عبد ألللاوي، التكتلات الإقتصادية كقوة ممانعة وكمعبر لتدويل الأزمات الرأسمالية، دراسة قياسية لتكتل النافتا لفترة 1980-2012، أطروحة دكتوراه، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة الجزائر، 2014-2015، ص 264.

14 شحاب نوال، أثر التكتلات الإقتصادية الإقليمية على تحرير التجارة الدولية، مذكرة ماجستير. تخصص علاقات دولية، جامعة الجزائر، 2009-2010، ص 69-70.

15 عبد اللطيف شهاب زكري، عبد الرحيم مكضوف، إتفاقيات التجارة الرئيسية في العالم آسيان- النافتا، مجلة الإدارة الإقتصادية، العدد 66 2007، ص 35.

16 أعدها منتدى البحوث الإقتصادية لمشروع التنمية سياسات مشروعات الصغيرة والمتوسطة في وزارة التجارة ومركز بحوث التنمية الدولية الكندية، دراسة عن تعريف المشروعات متناهية الصغر ومتوسطة، تقرير نهائي، وزارة التجارة الخارجية، أكتوبر 2003، ص 55.

17 مرداسي خولة، النظام التجاري العالمي وعلاقته بالمعايير المتعلقة بالبيئة،مذكرة ماجستير، تخصص إقتصاد وتسير البيئة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2006-2007، ص 31.

جدول رقم (2-2) تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر وتعداد السكان في النافتا

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
الإستثمار المباشر	3.3873	1.7862	0.9610	0.6027	1.1341	1.0198	1.9617
السكان	423070.9	427767.2	432187.	436424 3.	440664 1.	445019.6	449527 8.

	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الإستثمار المباشر	2.1377	2.2692	1.0942	1.4094	1.5432	1.1430	1.4412
السكان	544148.3	458830 4.	463492 6.	468075 8.	472568 1.	476991.4	481335 9.8

المصدر: موقع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أونكتاد) www. unctad.org/

المبحث الثالث: الإقليمية الجديدة من منظور الإتحاد الأوروبي الشراكة الأورو-متوسطية نموذجا

المطلب الأول: نشأتها ومحتواها

أولا: النشأة:

إن التحولات التي عرفتها الساحات الدولية على كافة الأصعدة، بعد سقوط المعسكر الإشتراكي، واتجاه الدول نحو تكوين التكتلات الإقليمية الجديدة، أدى بالأوروبيين إلى التفكير بسياسة جديدة من أجل هذه التغيراتِ أدت لخروجهم بفكرة عقد مؤتمر ألا وهو مؤتمر برشلونة، وكان ذلك بتاريخ 27-28- 1995، بأبعاده الإقتصادية والمالية، وكذلك الإجتماعية والثقافية[18]، ولعل أن المشروع الذي طرحته الولايات المتحدة الأمريكية لحل السلام في منطقة الشرق الأوسط، لابد وأن يصب في صالح الو. م . أ ، بطريقة أو بأخرى، فكان على الأوروبيين العمل بجد لكي لا تفوتهم فرصة بقاء الدول المتوسطية لجانبهم، ولا سيما أنها تمثل 40 % من ما تستورده من دول المنطقة، كما للأسواق

18 على لزكر- ناصر بوعزوز، تأهيل المؤسسات الإقتصادية الجزائرية، في ظل الشراكة الأورو متوسطية، مجلة أبحاث إقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد الخامس، ص 30

الأوروبية إستعاب 28 % من صادرات دول المنطقة، وهذا يعتبر من الأسباب الرئيسية في سعيها نحو شد وتنمية العلاقات الإقتصادية مع البحر الأبيض المتوسط، من خلال إنشاء منطقة تبادل حر على مر الزمن[19].

كما عرفت الشراكة الأورو–متوسطية على أنها نمط أو نموذج من العلاقات الإقتصادية الخاصة والمميزة، القائمة بين المؤسسات والمبنية على التعاون الطويل المدى، يتعدى العلاقات التجارية، والهادف إلى تحقيق رغبات تلبي متطلبات المتعاقدين، وأيضا، ذلك الكيان الذهبي القائم بين الشركات والمبني على علاقات مميزة، عمادها البحث المشترك في المدى المتوسط والطويل والموجه إلى خلق وتوسع المتطلبات الضرورية [20].

أو هي تلك العلاقات المتطورة التي تجمع بين مجموعة من الدول غير المتجانسة نسبيا، وهي تشمل مختلف الميادين الإقتصادية والإجتماعية والسياسية والأمنية. وهناك من يقول أنها مفهوم جديد للتنمية تتحول فيه العلاقات بين الشمال والجنوب من علاقة منح إلى علاقة الشراكة، وتدور الفكرة على إحداث نوع من التعاون الإقليمي في مجال الإقتصاد ومجال ذات الطابع أو الطبيعة الفنية غير السياسية والإجتماعية[21].

ثانيا: المحاور الرئيسة لندوة برشلونة:

أن لمسار برشلونة مجموعة من المحاور مرتكز عليها، والمتمثلة في القضايا المشتركة في المنطقة، تتلخص في ثلاث محاور أساسية كما يلي:

أ– المحور الإقتصادي والمالي:

يعتبر من أهم المحاور، إذ أن مسار برشلونة أدرك وبوضوح أهمية النمو الإقتصادي، لإحياء المنطقة وفقا للأهداف المرجوة، والمتمثلة في التكامل الإقليمي في الجانب الزراعي، والطاقة والبيئة...، كما وضع أطر قانونية من أجل تفعيل المؤسسات والشركات للتعاون فيما بينهم، وأن بعض المشاركين أقروا بإزالة كل أشكال البيروقراطية، وعوائق الإستثمار من أجل تسهيل نقل التكنولوجيا والتصدير والإستراد[22].

---

19 غراب رزيقة– سجار نادية، محتوى الشراكة الأورو –جزائرية، الملتقي الدولي حول أثار وإنعكاسات إتفاقية الشراكة على إقتصاد الجزائر كمنظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة فرحات عباس، يومي 13–14– نوفمبر 2006، ص 5.

[20] شرفاوي عائشة، تطور التجارة الخارجية في ظل تطور التحولات الإقتصادية العالمية، حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2001، ص 102.

[21] بن سونة العجال، إتفاقية الشراكة وأثارها على الإقتصاد الوطني، مذكرة ماجستير. تخصص إدارة أعمال،جامعة خميس مليانة، 08–06– 2014، ص 16.

[22] إبراهيم برونان– الطاهر جعيجات، التعاون المالي والتجاري الأوروبي الجزائري في إتفاق الشراكة اليورو وإقتصاديات الدول العربية، فرص وتحديات، جامعة الأغواط، 18–29 أفريل 2005، ص 222،221.

ب- محور الشراكة السياسية والأمنية:

تمثل النقاط الأساسية في الشراكة السياسية و الأمنية في احترام حقوق الإنسان، والحريات، بما في ذلك حرية إبداء الرأي، وحقوق تساوي الشعوب، وتقرير مصيرها، كما أن محاولة تسوية المنازعات سلميا، كما أنه هناك حرية احترام متبادل للسيادة الوطنية وأراضي الأطراف الأخرى[23].

ج – محور الشراكة الإجتماعية والثقافية والإنسانية:

إن هذا الجانب من الشراكة، يهدف إلى تطوير الموارد البشرية، وتحسين الثقافات، والوصول إلى التفاهم فيما بين الثقافات المطلة على حوض البحر الأبيض المتوسط، ووجوب التبادل بينهم، وإيصال ما هو غير معروف من ثقافات عربية أوروبية، والمزج بينهم ومحاولة فهمها، لمحاولة خلق مجتمع بعيدا إقليميا لكن بفكر موحد، ومن هنا يمكن أن يصلوا إلى إقامة حوار متوازن يرتكز على أساس إحترام الثقافات والأديان، ومن التعاون في مجال الإعلامي، وهذا يهدف إلى إبراز قيمة ودور تبادل المعلومات، وتوفير الرعاية الصحية والإجتماعية للمهاجرين الأجانب، بالإضافة إلى السيطرة على الهجرة السرية، كما أن هناك تشجيع في ميدان المعرفة والتعليم العالي، وقد أدرجوا في مؤتمر برشلونة مقاربة لمعالجة التلوث وذلك بتطوير خطط مشتركة لتحقيق الأمن البحري، وتنسيق قواعد مشتركة من شأنها فرض رقابة على مستخدمين الطرق المائية في الحوض المتوسط، ووضع نظام مشترك يساعد على تنظيم النقل البحري في البحر الأبيض المتوسط[24].

وعليه ومنذ إتفاق جميع الأطراف على مبادئ إعلان برشلونة سنة 1995، نتج عن ذلك تكوين شبكة من الإتفاقيات الثنائية بين الإتحاد الأوروبي من جهة ودول جنوب حوض البحر المتوسطي، كل دولة على حدى، لإقامة منطقة للتبادل الحر الأورو –متوسطية خلال فترة 12 سنة.

شكل رقم (2-1): شبكة الإتفاقيات الثنائية المبرمة مع الإتحاد الأوروبي في إطار الشراكة الأورو-متوسطية

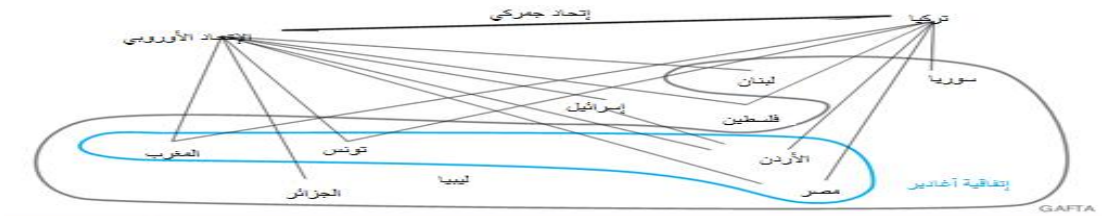

المصدر: موقع المنظمة العالمية للتجارة، إتفاقيات التجارية، www.omc.org.

[23] محمد أحمد هلال، إتفاقية الشراكة العربية/الأوروبية، الأسكوار، الكويت 11-15 ديسمبر 1999، ص 6.

[24] سايل سعيد، التعاون الأوروبي- المتوسطي في ضوء الأزمة الإقتصادية العالمية 2007-2010، مذكرة ماجستير، جامعة ميلود معمري- تيزيوزو، تخصص تنظيمات سياسية وعلاقات دولية، 20-05-2012، ص 80-81.

جدول رقم (2-3): إتفاقيات الشراكة بين الإتحاد الأوروبي والدول العربية المتوسطية

البلدان	اختتام المفاوضات	التوقيع على المفاوضات	دخول حيز التنفيذ
تونس	جوان 1995	جويلية 1955	مارس 1998
المغرب	نوفمبر 1996	فيفري 1996	مارس 2000
السلطة الفلسطينية	ديسمبر 1996	فيفري 1997	جويلية 1997
الأردن	أفريل 1997	نوفمبر 1997	1 أيار 2002
مصر	جوان 1999	25 حزيران 2001	1 حزيران 2004
الجزائر	19 ديسمبر 2001	22 أفريل 2002	1 سبتمبر 2005
لبنان	-	22 تموز 2002	1 أذار 2003
سوريا	-	-	-

المصدر: بوجلخة إبراهيم، دراسة تحليلية و تقييمية الإطار التعاون الجزائر الأوروبي على ضوء إتفاقية الشراكة الأورو جزائرية- دراسة تقييمية لمجموعة من المتغيرات الكلية، مذكرة ماجستير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012-2013، ص 123.

المطلب الثاني: أسباب اللجوء إلى الشراكة

من خلال إتفاقيات الشاركة الأورو- متوسطية التي وقعت عليها بالإضافة إلى الإتحاد الأوروبي إثنا عشرة دولة متوسطية من بينها ثماني دول عربية، ولكل دولة منها أسبابها الخاصة في اللجوء إلى الشراكة نوجزها فيما يلي:

- توسع نفوذها العالمي في إطار التنافسية مع الدول الكبرى.
- توسع نطاق منتجاتها للإستفادة من مزايا الحجم الكبير.
- إكتساب المزيد من الخبرة بظروف الأسواق المحلية والأجنبية من خلال الصادرات والإستثمار المباشر.
- تشجيع المساهمة المحلية إلى جانب الشريك الأجنبي.
- ربط مشاريع المشاركة بين التكنولوجيا ورؤوس أموال الدول العربية.
- إبرام الإتفاقيات لضمان المزايا، والإعفاءات الجمركية والتسهيلات الدولية.
- تؤدي الشراكة إلى تحسين النوعية وجودة المنتوجات الدول النامية[25].
- تعتبر الدول المتوسطية شريكا مهما للإتحاد الأوروبي.

[25] العالية الشرع، أثار إتفاقية التعاون والشراكة على حجم التجارة العربية البينية، مذكرة ماجستير، تخصص تجارة دولية، المركز الجامعي بغرداية، 2010-2011، ص 31.

– إن مثل هذه الإتفاقيات تؤمن للدول الأوربية سوق استهلاكيا واسعا في ظل غياب الصناعة العربية المتطورة، وفي نفس الوقت وإن وجدة فإنها ليست بالمقاييس العالمية و الجودة المرجوة.

– إن الدول المتوسطية تشكل شريكا جوهريا لأوروبا، كونها مصدرا هاما للبترول والغاز الطبيعي، بالإضافة إلى خطوط الملاحة في البحر الأبيض المتوسط.

– معانات أوروبا في الهجرة غير الشرعية الواسعة من بلدان المتوسط بحيث اعتبرتها مشكلة أمنية.

– تحويل المنطقة العربية إلى منطقة أمن وازدهار وذلك بدخول كل الدول العربية إلى اتفاقية الشراكة وليس متوسطية فقط.

– إن فتح الأسواق الأوروبية أمام الصناعات العربية وتخفيض القيود المفروضة على الصادرات العربية الزراعية[26].

المطلب الثالث: الأهداف الرئيسية للشراكة الأورو–متوسطية

إن للشراكة الأورو متوسطية أهداف كثيرة من الممكن أن تكون مبينة على الورق ومن جهة أخرى إمكانية أن تكون مخفية في أذهان الأوروبيين، تصب في طرف المنطقة المتوسطية وفي طرف الأوروبيين، ومن الواضح أنها تخلق منطقة يسودها السلام، والاستقرار على أساس مبادئ حقوق الإنسان والديمقراطية، وبناء منطقة من الرخاء والازدهار المشترك، عن طريق إقامة منطقة للتبادل الحر تدريجيا، بين الإتحاد الأوروبي والشركاء المتوسطين، وتوفير دعم مالي من الإتحاد لتسهيل عملية التحويل الإقتصادي، ومساعدة الشركاء[27].

أما في ما يخص الدوافع الأوروبية للشراكة مع الدول العربية، أن تصبح المنطقة العربية كلها منطقة نفوذ للإتحاد الأوروبي، والإستفادة من المواقع الإستراتيجية للدول العربية، وتحكمها في المضايق والممرات المائية، بالتكنولوجيا المتطورة والفكر المتقدم، وتأمين الموارد الأولية والموارد الطاقوية، وربما باستخدام المنطقة العربية كمنطقة للوثوب إلى باقي مناطق العالم المختلفة، وأما على الدول العربية، فإنها تتمثل على فتح الأسواق الأوروبية على المنتجات العربية، وإمداد الدول العربية بالتكنولوجيا المتقدمة والإستفادة منها في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتكون مجالا لتصدير العمالة الفنية والمتميزة للدول الأوروبية مما يحقق عائد للدول العربية [28]، كما لها الحصول على مساعدات وقروض لتمويل مشاريعها وجلب رؤوس الأموال، والارتباط بوحدة من أكبر الوحدات الإقتصادية العالمية، لتحريك الإقتصاد، وتنمية الصادرات واقتصاديات الدول العربية، ودعم عمليات التحرير والإصلاح الإقتصادي مع تشجيع الإستثمار[29].

---

[26] لبنة الجديد، السوق الأوربية المشتركة والسوق العربية المشتركة تشابه المقدمات واختلاف النتائج، بحث علمي لنيل شهادة الماجستير، جامعة تشرين 2004، ص 142-144.

[27] سميرة آمني، على الكنز وآخرون، العلاقة العربية الأوروبية، مركز البحوث العربية/ مايو 2002، ص 19.

[28] محمد جمال الدين مظلوم،الرؤية المستقبلية والشرك الدولية المحور نحو إستراتيجية مستقبلية عربية في إطار الشراكة الدولية، ملتقي علمي، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 3-5_2 – 2013.

29عمورة جمال، دراسة تحليلية وتقييميه لاتفاقية التجربة العربية الأورو –متوسطية، أطروحة دكتوراه، في العلوم الإقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، 2005-2006، ص 159

و تشجيع الأطراف المشاركة على إبرام اتفاقيات فيما بينهم في قطاعات مختلفة، ودعم النمو الإقتصادي بتجنيد المدخرات المحلية أساسا وبواسطة الإستثمارات الأجنبية المباشرة، وهذا يأتي برفع الحواجز على الإستثمار المباشر الأجنبي لعدم هروبه وتحولها لأماكن لها تسهيلات في هذا المجال. ولتحسين القدرة التنافسية عن طريق إعادة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودعم التعاون في مجال إعادة تأهيل القطاع الزراعي وتطوير القطاع الريفي.

خاتمة الفصل

لقد برزت الإقليمية الجديدة كشكل جديد من أشكال التكامل الإقتصادي، حيث أصبح التكامل الإقتصادي لا يشترط التجانس والتجاور بين الدول الأعضاء، بل أنشأت اتفاقيات تجارية إقليمية بين دول غير متجانسة اقتصاديا " شمال-جنوب " ومتباعدة جغرافيا.

وقد ترجمت الإتفاقيات الإقليمية الجديدة من منظور الو.م.أ في ظهور تكتل " النافتا " مع كل من كندا والمكسيك سنة 1994، أما من منظور الإتحاد الأوروبي، فقد أطلق الإتحاد مشروع إعلان برشلونة سنة 1995، بداية اتفاقيات الشراكة الأورو-متوسطية مع دول جنوب الحوض المتوسطي.

الفصل الثالث:

دراسة تحليلية لأثار الإقليمية الجديدة على تونس والجزائر

الفصل الثالث:

دراسة تحليلية لأثار الإقليمية الجديدة على تونس والجزائر

تمهيد:

لقد وقعت كل من الجزائر وتونس على عدة اتفاقيات تجارية إقليمية، سواء ما تعلق بمحاولات التكامل التاريخي مع الدول العربية، بصفتها دولا نامية أو مع دول متقدمة، مثل الإتحاد الأوروبي في إطار الشراكة المتوسطية.

وهذا ما سنحاول دراسته آثار هذه الإتفاقيات على اقتصاديات كل من الجزائر وتونس، من خلال تحليل وإجراء مقارنة لتطور التجارة الخارجية وتدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر لكليهما.

المبحث الأول: الجزائر وتونس بين التكامل مع الدول العربية و الانضمام إلى الشراكة مع الإتحاد الأوروبي.

من خلال التطورات التي شهدتها الساحة الإقتصادية العالمية والإقليمية، التي أصبحت من الضروري على الدول الإنضمام إلى صيغ مختلفة من التكتلات والإتفاقيات الإقليمية الجديدة، وهذا ما جعل كل من الجزائر وتونس أمام توجهين، الأول التكتل مع الدول العربية، والتوجه الثاني الشراكة مع الإتحاد الأوروبي.

المطلب الأول: محاولات التكامل مع الدول العربية

أولا– منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

تعتبر الدول العربية أول من دعا إلى مثل هذه التكتلات، حيث دعت إلى السوق العربية المشتركة في سنة 1945، الذي تزامن مع إنشاء الجامعة العربية، ومنذ ذلك الوقت والعرب يقترحون في كل فترة إنشاء تكتل اقتصادي، وآخر هذه الإتفاقيات كان في عام 1997، حيث كان الإتفاق على إنشاء منطقة التجارة العربية الكبرى [1]، وتعتبر اتفاقية التسهيل التجاري سنة 1953، هي أول اتفاقية للتنظيم التجاري للجامعة العربية، ثم جاء قرار السوق العربية المشتركة، الذي صدر عن الوحدة الإقتصادية العربية سنة 1964، ثم اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية سنة 1981، إلا أنها لم تكن اتفاقيات ناجحة، على غرار أنها قديمة العهد، لأن معظم اقتصاديات الدول العربية معتمدة على الإيرادات الجمركية وغيرها، لتغطية الحاجيات المالية، ودخول مجموعة من الدول لمنظمة التجارة العالمية، هذا كان دافع وراء إقامة تكتل والإستفادة من المزايا المقدمة من هذا التكتل، ولمواجهة التكتلات الخارجية [2]، ولقد جاء إقرار البرنامج التنفيذي لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبري، من قبل المجلس الإقتصادي والإجتماعي سنة 1981، وإقرار على المادة السادسة التي تنص على إعفاء السلع الزراعية والحيوانية والمواد الخام والسلع النصف مصنعة..الخ، من الجمارك والضرائ [3]، ويتم تحرير السلع المتبادلة جميعها بين دول الأطراف من الرسوم الجمركية وذلك بداية من سنة 1989 إلى 2007، وتخفيض متساوي مقدر بـ 10 % [4].

[1] فؤاد أبو شتيت، التكتلات الإقتصادية في عصر العولمة، الدار المصرية للبنانية، ص 174.

[2] محمود بيبلي، أثر منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى على التجارة السورية بعد التطبيق الكامل، قسم السياسات التجارية، المركز الوطني للسياسات الزراعية، ورقة عمل رقم 40، 2008، ص 2-3

[3] حبيب محمود، منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى آفاق منطقة التكامل الإقتصادي العربي، المجلد 13، العدد الثاني، جامعة دمشق، 2000، ص 173.

4 رانية ثابت الدروبي، منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وآثارها في التجارة العربية والزراعة بشكل خاص، مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية والقانونية، المجلد 23، العدد الأول، ص 205.

ثانيا: إتحاد المغرب العربي:

تأسس إتحاد دول المغرب العربي بين خمس دول وهي ليبيا- تونس- الجزائر- المغرب- موريتانيا، عقب توقيع اتفاقية مراكش 17 فبراير 1989، فعلى الصعيد الإقتصادي تم إنشاء مجموعة من اللجان، وهي اللجنة المالية والجمركية، واللجنة الإقصادية، وقد أسندوا لها القيام بالدراسات الإقتصادية، اللجنة العليا لوضع مشروع التكامل الإقتصادي بين دول الأعضاء موضع التنفيذ، ولقد عرفت السنوات التي أعقبت تأسيس الإتحاد المغاربي، تطورا في مجال العلاقات الإقتصادية، واتضح ذلك من خلال اجتماع الوزراء الخارجية في ديسمبر 1990، الذي وضع فيه المحاور الأساسية للتكامل الإقتصادي بين الدول الأعضاء، وقد حددت هذه المحاور في العناصر الإقتصادية الرئيسية وهي[5]:

أ- منطقة التبادل الحر: وكان الهدف منها رفع جميع الحواجز الجمركية، أمام حركة تدفقات السلع الصناعية والزراعية ذات المنشأ المغاربي والموجهة للإستهلاك داخل الإتحاد، وكان من المفروض تحقيق ذلك قبل سنة 1992.

ب- الإتحاد الجمركي: وهدفه توحيد النظام الجمركي في الدول الأعضاء، وبالتالي توحيد التعريفة الجمركية بين الدول الخمس، وبين الدول الأخرى من جهة، وكان من المفروض الوصول إلى هذا الإتحاد في سنة 1995.

ج: السوق المشتركة المغاربية: وتهدف إلى توحيد السياسات الإقتصادية، فيما يتعلق بحركة انتقال الأشخاص والسلع ورؤوس الأموال بين دول الإتحاد، وكان من المتوقع الوصول إلى ذلك في سنة 2000

د- الإندماج الإقتصادي المغاربي: وذلك بعد تحقيق النجاح في المستويات الأولى[6].

ثالثا: إتفاقية أغادير:

جاءت اتفاقية منطقة التبادل التجاري الحر أغادير بين الدول العربية المتوسطية، التي تم التوقيع عليها بالرباط، في 25 فيفري 2004، ودخلت حيز التنفيذ في مارس 2007، وفي إطار توفير بيئة مواتية لنجاح الإتفاقية، واستهدفته دراسة بيئة الأعمال المحيطة نتائج أفضل، والتي وقعت عليها أربعة دول وهي الأردن ومصر وتونس والمغرب، في 8 ماي 2001، والذي جاء لإدراك هذه الدول لضرورة التعاون العربي المشترك، ينسجم مع برنامج تنفيذ المنطقة العربية الحرة الكبرى، إلى جانب القواسم المشتركة بينهم من حيث الإتفاق مع الإتحاد الأوروبي[7]، ولتحقيق هذه الأهداف أعد مشروع برنامج عمل السنة الأولى وتم الموافقة عليه بتاريخ 21-06-2007، وقد عبرت كل من الأردن- تونس- المغرب- ومصر عن نية إقامة منطقة التبادل التجاري الحر بين الدول العربية المتوسطية، وذلك في شهر مارس 2001، ودخلت الإتفاقية حيز

[5] عيسى حمد الفارس، التكامل الإقتصادي بين دول المغرب العربي واقع- مقومات- معوقات القيام، الندوة العلمية الدولية حول التكامل الإقصادي العربي كآلية التحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوروبية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 8-9 ماي 2004، ص 9.

[6] العالية الشرع، اثر إتفاقية التعاون والشراكة على حجم التجارة العربية البينية، مذكرة ماجستيير، تخصص تجارة دولية، جامعة غرداية، 2010-2011، ص 78.

[7] رشاء مسطفي عوض، إتفاقية أغادير: نحو بيئة أعمال أفضل، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مجلس الوزراء المصري، ص 1-2.

التنفيذ بتاريخ 06-07-2006، والمصادقة عليها من طرف الدول الأعضاء، كما بدأ التطبيق الفعلي لهذه الإتفاقية 27-03-2007، وذلك بإخطار الدول الأعضاء منافذها الجمركية بالبدء في تنفيذ الإتفاقية[8].

وقال المدير التنفيذي للوحدة الفنية الإتفاقية أغادير العيد المحسوسي خلال الإفتتاح الإجتماع، أن الإتفاقية تسعى إلى تعزيز التعاون الجمركي المشترك، مشيرا إلى أن الإتفاقية تفتح الباب لمزيد من التعاون الإداري، وتبادل الخبرات ومكافحة الغش والتهريب الجمركي، وتبادل المعلومات من قبل الجمارك لدول أغادير، كما قال المدير العام للجمارك الأردنية، أن الإتفاقية العربية المتوسطية للتبادل الحر، تم خلال اجتماع اللجنة الجمركية المشتركة بحث موضوعات التعاون الجمركي، في إطار الإتفاقية، خاصة ما يتعلق بالربط الإلكتروني بين الجمارك الدولية للدول الأربعة، بغرض تبادل المعلومات الإلكترونية لسرعة الإفراج عن البضائع[9].

كما كانت ترتيبات تحرير التجارة بموجب اتفاقية أغادير:

- إعفاء كامل من الرسوم الجمركية والضرائب الأخرى على السلع الزراعية والمصنعة المتبادلة بين الدول الأعضاء.

- كما تواجه دول اتفاقية أغادير عدة تحديات أبرزها:

- عدم توفر إستراتيجيات طويلة الأجل، فاعلة وكفأة لتحقيق تنمية مستدانة ومتعددة الأوجه في المجال الاقتصادي.

ضعف البنى الأساسية وانخفاض معدلات الادخار المحلي، تنامي فجوة الاستثمار وفي ما يخص تجارة الخدمات فتلتزم الدول الأطراف بتطبيق جدول التزاماتها[10].

بعض إحصائيات التجارة البينية حسب التكتلات العربية

الشكل رقم (3-1): تطور صادرات وواردات حسب التجمعات العربية الإقليمية 2011-2013.

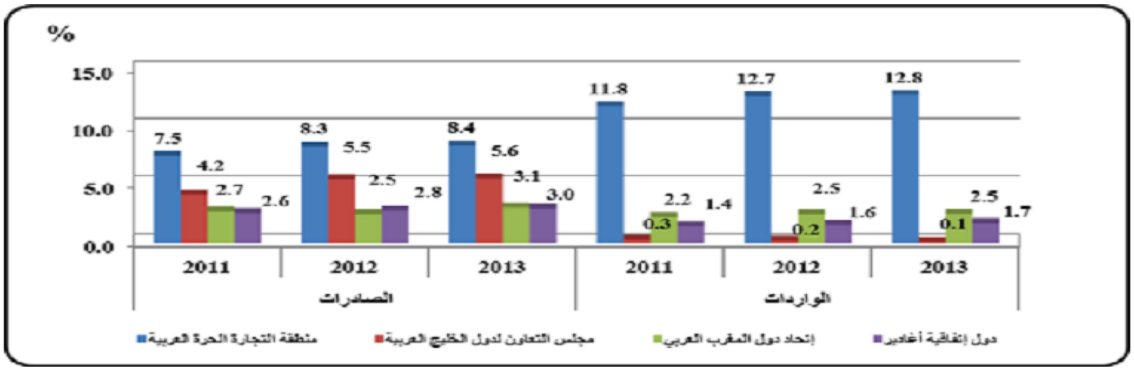

المصدر:

ص.ن. العربي، التقرير العربي الموحد، 2013، ص 182.

[8] الوحدة الفنية لإتفاقية أغادير، تقرير حول أنشطة الوحدة الفنية لإتفاقية أغادير للسنة الأولى،عمان الأردن، حزيران 2008، ص 3-4.

[9] زيد أبو خروب، توقيع اتفاقية تعاون جمركي بين دول أغادير، جريدة الدستور، عمان، 19 فيفري 20015، ص 20، شوهد يوم 23-04-2015.

[10] لبعد فاطمة، المناطق الحرة العربية ودورها في تنمية التجارة العربية البينية، المنظمة الحرة الأردنية، سورية، 2000-2010، مذكرة ماجستير، تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر، 20011-2012، ص 75.

من خلال الشكل أعلاه، يمكن الوقوف على واقع التجارة البينية داخل التكتلات الإقتصادية العربية خلال 2011-2013، حيث نلاحظ منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى قد سجلت أعلى المستويات حيث بلغت صادراتها سنة 2013 نسبة 8.4% ، مقابل 3.1 % لإتحاد دول المغرب العربي، أما اتفاقية أغادير فقد كان نصيبها 3 %. وتليها واردات إتحاد دول المغرب العربي بنسبة 2.5 % سنة 2013، وأما نسبة واردات دول اتفاقية أغادير، فقد سجلت نسبة ضعيفة قدرت بـ 1.7 % سنة 2013.

أما الواردات فقد استحوذت منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى سنتي 2012-2013، بنسب 12.7-12.8 على التوالي.

رابعا :معوقات نجاح السوق العربية المشتركة:

إن للسوق العربية الكثير من الآراء التي تلوح إلى المضي قدما نحو تحقيق والوصول إلى نتائج تكاملية، إلا أنه وفي المقابل توجد صعوبات ومعوقات تقف عائقا أمام السوق العربية المشتركة منها ما هي سياسية ومنها ما هي اجتماعية ومنها اقتصادية وغيرها...

بقاء تجربة التكامل الاقتصادي العربي في مراسيم وقرارات نظرية ليس لها بوادر التطبيق، وعدم تنوع الهيكل التجاري العربي، مع قلة الخبرة والكفاءة العربية، ومن جهة أخرى لا تزال الصادرات العربية معتمدة على مصادر الطاقة الخام، تشكل عمود اقتصادياتها، مع عدم القدرة على تكريرها والإستفادة منها محليا[11].

إلا أنها توجد اختلافات أخرى تعرف بالإختلافات السياسية، عطلت عملية التكامل الإقتصادي، وأن الإتفاقيات لم تصادق عليها إلا بعد فترة طويلة[12]: والتحولات الدستورية على المستوى العربي، والتركيز على الأهداف الوظيفية أكثر من الأهداف السياسية، ونقص الفكر في إقامة تجمع تعاوني عربي، وعدم وضوح الفوائد المتبادلة للتكامل الإقتصادي العربي. إلا أنه توجد اختلافات في مستويات المعيشة بين مختلف دول العرب، من العوامل المهمة التي تقف عائقا أمام التكامل الإقتصادي العربي[13]: فمثلا بلغ متوسط الفرد في قطر 42676 دولار في سنة 2004، بينما بلغ متوسط الفرد اليمني 620 دولار في نفس السنة. في حين أن التوجهات الحديثة في إقامة تكامل اقتصادي متمثلة في التعاون والإنفتاح وإقامة المشاريع المشتركة والإستثمارات المشتركة[14].

[11] طلال زغبة- عباس فرحات، التكتلات الإقتصادية بين جغرافية التكامل وعالمية المرحلة الراهنة، ملتقي بعنوان السوق العربية المشتركة كخيار إستراتيجي لتغلب على معوقات التجارة العربية البينية في عصر التكتلات الإقتصادية، ص 11.

[12] خاطر أسمهان، دول التكامل الإقتصادي في تفعيل الإستثمار الأجنبي المباشر، دراسة حالة دول مجلس التعاون الخليجي، مذكرة ماجستير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2012-2013، ص 55.

[13] الجوزي جميلة، التكتلات الإقتصادية العربية واقع وآفاق، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 5، ص 27.

[14] بن ناصر محمد، المشاريع العربية المشتركة ودورها في تعزيز التكتلات الإقتصادية العربية، مذكرة ماجستير، فرع نقود المالية، جامعة الجزائر، 2007-2008، ص 77-79.

المطلب الثاني: إتفاقيات الشراكة مع الإتحاد الأوروبي – حالة الجزائر وتونس–

أولا: إتفاقية الشراكة الأورو جزائرية

تسعى الجزائر من وراء توقيع اتفاقية مع الإتحاد الأوروبي، إلى تقوية التنافسية للوطن، بما يتمتع به الإتحاد الأوروبي، من خبرات ميدانية خاصة في ظل منطقة التبادل الحر أفاق 2017.

لعبت الجزائر دورا هاما في المنافسات التحضيرية لعقد قمة برشلونة، رغم العزلة التي كانت تعاني منها، والتي أثرت بدورها على تأخير الإنطلاق الرسمي للمفاوضات بين الجزائر والإتحاد الأوروبي إلى غاية 10 جوان 1996، حيث صادق الإتحاد على وثيقة تفاوض عرضت على الجزائر بصفة رسمية في ديسمبر 1996[15]، ثم كانت هناك فترة للنظر لما سوف يحصل فيما بعد، ووضع تخطيطات للمفاوضات القادمة، لتنطلق المفاوضات الرسمية بين الجزائر والإتحاد الأوروبي في مارس 1997 ببروكسل، فعقدت عدة جولات بين الطرفين إلى غاية 07 ديسمبر 2001، حين أعلن الوزير الخارجي للجزائر عن قرار توقيع اتفاقية الشراكة مع الإتحاد الأوروبي، وفي 22 أفريل 2002 بمدينة فالنسيا، تم التوقيع النهائي على الإتفاقية، التي تمثل اتفاقية إقامة منطقة تبادل حر[16]. دخلت اتفاقية الشراكة الأورو الجزائرية حيز التنفيذ في اليوم الأول من شهر 2005، بعد المصادقة عليها من طرف البرلمان الجزائري بغرفتيه في 01 أفريل 2005، وبرلمان الإتحاد الأوروبي من جهة أخرى[17].

1 -محتوى إتفاقية الأورو جزائرية

وقعت الجزائر مع المجموعة الأوروبية على الإتفاق المبدئي في 19 ديسمبر 2001، في بروكسل، مع بقاء تواصل بين الطرفين، على أن تم التوقيع رسميا بين الجزائر والإتحاد الأوروبي بفالونسيا في أفريل 2002، ويتلخص فيما يلي[18]:

أ - **المحور الإقتصادي:** إهتمت بالنشاطات التي تتأثر بتحرير الإقتصاد الجزائري، وبالنشاطات التي سوف تسهل التقارب بين الجزائر والإتحاد الأوروبي والهدف إقامة منطقة للتبادل الحر في أفاق 2017.

ب - . **محور الخدمات التجارية وحركة رؤوس الأموال:** ركز الطرفان على توفير مناخ ملائم للإستثمار وتهيئة الضروف الملائمة لحركة رؤوس الأموال.

---

[15] جبار ياسين، الشراكة الأورو–متوسطية واقع وآفاق، دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية، فرع تخطيط، جامعة الجزائر، 2007، ص 30.

[16] بوشارب أحمد، تأهيل المؤسسات الإقتصادية الجزائرية في ظل منطقة التبادل الحر الأورو متوسطي، مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية، فرع إدارة أعمال جامعة الجزائر، ص 88.

[17] المرسوم الرئاسي رقم 195/05، المؤرخ في 17 أفريل 2005، يتضمن التصديق على اتفاقية الأوروبي المتوسطي لتأسيس شراكة بين الجمهورية الجزائرية والمجموعة الأوروبية والدول الأعضاء فيها من جهة أخرى، الموقع بفالنسيا يوم 22 أفريل 2002، وكذا ملاحقه من 1 إلى 6 و 1 و 7 والوثيقة النهائية المرفقة، العدد 30، الصادر في 30 أفريل 2005.

[18] عديسة شهرة، اثر الجانب المالي للشراكة الأورو–جزائرية على الإقتصاد الجزائري، مذكرة ماجستير، العلوم الإقتصادية، تخصص نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2007–2008، ص 72–73.

ج - **المحور السياسي والأمني:** وذلك من خلال تمكين كل طرف من حرية اختيار النظام السياسي في ظل السيادة الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان. كما توجد محاور أخرى متمثلة في أحكام المؤسسات ومحور التجارة والخدمات ومحور التعاون الثقافي والإجتماعي[19]:

د - **محور أحكام المؤسسات العامة والختامية:** تم إنشاء مجلس شراكة مع المستوى الوزاري يجتمع مرة واحدة لمتابعة ودراسة المشاكل.

ه - **محور التجارة والخدمات:** يمنح الإتحاد الأوروبي بموجب الإتفاقية نظام تفضيلي بنفس الإمتيازات التي تتمتع به الممولون الأوروبيين، وتتمثل في الخدمات والنقل بمختلف أنواعها...الخ.

و - **محور التعاون الإجتماعي والثقافي:** تهدف لحماية العمال الجزائريين المقيمين على التراب الأوروبي في الجانب الإجتماعي، الثقافي، التربوي، وترقية هذه المجالات، بالإضافة إلى محوران متمثلان في مجال العدالة والشؤون الداخلية ومحور التعاون المالي[20]:

ز - **محور التعاون المالي:** من خلال البنود 79-80-81، حيث اتفق الطرفان على أن تقدم إعانات مالية للجزائر لمواصلة الإصلاحات الهيكلية وعصرنة الإقتصاد وترقية الإستثمارات الخاصة وخلق مناصب شغل وذلك لتجنب الآثار السلبية المتوقعة لإنشاء منطقة التبادل الحر بين الطرفين.

ح - **محور التعاون في مجال العدالة والشؤون الداخلية:** وذلك من خلال البنود 82-91، حيث اتفق الطرفان على تقوية المؤسسات الدولية، والتعاون على تسهيل تنقل الأشخاص ومراقبة الهجرة غير الشرعية والتعاون في المجال القانوني ومحاربة تبييض الأموال...الخ.

2 الشق الإقتصادي:

يتم إنشاء منطقة التبادل الحر، في الإتفاقية الأورو متوسطية، بالإتفاق بالتحرير المتبادل بين الطرفين، وذلك في حدود 2010، كآخر أجل لإقامة منطقة التبادل الحر.

وقد قرر المشاركون في منطقة التبادل الحر، تبيين الأحكام الملائمة في مجال القواعد الأصلية، وحماية حقوق الملكية الفكرية والصناعية، وتطوير السياسات القائمة على التبادل الإقتصادي، واندماج الأسواق، كما يجب متابعة الإصلاحات المستقبلية وتطوير الهياكل الإقتصادية والإجتماعية، بالإضافة إلى تطوير التكنولوجيا وتنقلها[21]، من دول

[19] إبراهيم بوزيان- وآخرون، التعاون المالي والتجاري والأوروبي للجزائر في إطار اتفاقية الشراكة، الملتقى الوطني، جامعة الأغواط، الجزائر، 18-20 أفريل 20 ص 224-225

[20] بو علفى عبد القادر، اثر الشراكة الأورو متوسطية على سوق العمل – حالة الجزائر- مذكرة ماجستير، تخصص التحليل المالي، جامعة أبوبكر بالقاسم، تلمسان، الجزائر، 2006-2007، ص .70

[21] بخوش مسطفي، حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة، دراسة في الرهانات والأهداف ط1، القاهرة، دار الفجر للنشر وتوزيع، 2006، ص 38.

الإتحاد الأوروبي إلى الجزائر للإستفادة منه وتطوير الفكر في العمل وإنتاج منتوجات في أوقاتها المحدودة وبسرعة وفي نفس الوقت بالجودة المطلوبة.

وكذلك بعد سريان الإتفاقية لا يمكن تطبيق أي قيد جديد من قبل أي من الطرفين، لا بزيادة ولا بنقصان، كما لا يمكن تطبيق أي حق جمركي جديد أو رسم ذو أثر على الصادرات والواردات بين الجماعة والجزائر [22]. وهذا يعني أن الإتفاق بين الجزائر والإتحاد الأوروبي، يسعى إلى فتح الأسواق الجزائرية أمام المنتجات الأوروبية، والأسواق الأوروبية أمام المنتجات الجزائرية عند دخول الاتفاقية حيز التنفيذ.

الجدول رقم (3-1): **رزنامة التفكيك الجمركي للمنتجات الصناعية في إطار الشراكة الأورو–جزائرية**

القائمة	المنتوجات	تاريخ التفكيك	نسبة
القائمة 1	المنتوجات الواردة في المادة 9 الفقرة 1 الملحق 2	إبتداء من 1 سيتمبر 2005	100
القائمة 2	المنتوجات الواردة في المادة 9 الفقرة 2	1 سبتمبر 2007	20
		1 سبتمبر 2008	30
		1 سبتمبر 2009	40
		1 سبتمبر 2010	60
		1 سبتمبر 2011	80
		1 سبتمبر 2012	100
القائمة 3	المنتوجات الواردة في المادة 9 الفقرة 3	1 سبتمبر 2007	10
		1 سبتمبر 2008	20
		1 سبتمبر 2009	30
		1 سبتمبر 2010	40
		1 سبتمبر 2011	50
		1 سبتمبر 2012	60
		1 سبتمبر 2013	70
		1 سبتمبر 2014	80
		1 سبتمبر 2015	90
		1 سبتمبر 2016	95
		1 سبتمبر 2017	100

المصدر: من إعداد الطالب، بناء على نص الإتفاقية الشراكة الجزائرية مع الإتحاد الأوروبي.

22 زعباط عبد الحميد، الشراكة الأورو متوسطية وآثارها على الإقتصاد الجزائري، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الأول، جامعة الجزائر، ص 56.

تختص القائمة رقم (1) بالمنتجات الصناعية التي تم تفكيكها جمركيا فورا، بمجرد دخول الإتفاقية حيز التنفيذ في 01 سبتمبر 2005.

-ومن الملحق رقم (1) تتكون هذه القائمة من 2076 منتوجا، وتمس هذه القائمة المنتجات الصناعية غير المنتجة محليا والمواد الأولية.

- من القائمة رقم (2) تخص المنتوجات الصناعية التي يتم إلغاء رسومها جمركيا بصفة تدريجية، وذلك ابتداء من 1 سبتمبر 2007، خلال خمسة سنوات، بعد إعفاء سنتين، إلى 2012 تاريخ النهاية للتحرير التام.

وتتكون هذه القائمة من سلع تجهيز وسلع استهلاكية وعددها 1100.

- القائمة رقم (3) يبدأ التفكيك الجمركي لهذه القائمة بعد سنتين من الإعفاء أي في تاريخ 1 سبتمبر 2007 إلى غاية 1 سبتمبر 2017، على مدى 10 سنوات، وتعرف بالتفكيك الطويل، وتتكون هذه القائمة من 1963 سلعة إرجع للملحق رقم (1) وتتكون من سلع التجهيز والإستهلاك...الخ

3 الشـق المـالـي:

يعد برنامج ميدا مشروع مساعد لدول حوض البحر الأبيض المتوسط من الاتحاد الأوروبي، وهو على قسمين، برنامج ميدا1 من 1995-1999، وبرنامج ميدا 2 من 2000-2006، بحيث قاموا بتعديل برنامج ميدا 1 وفيها قاموا بزيادة الحصة التي سوف تتحصل عليها الجزائر من الأموال وخروج بفكرة ميدا 2[23]، إستفادت الجزائر كدولة من دول حوض البحر الأبيض المتوسط من برنامج ميدا 1-2، الممتدان من 1995 إلى 2006، حيث يدخلان هذين البرنامجين ضمن جملة من أولويات الاتحاد الأوروبي في حماية الدول من خطر الهجرة والإرهاب، بمجموعة مشاريع لتلك المنطقة، فبرنامج ميدا 1 ركز فيه الاتحاد الأوروبي على تطوير القطاع الخاص والقطاع الاجتماعي والاقتصادي، مع إحداث توازن، حيث استفادت الجزائر من 6،5 % من الأموال المقترضة، واستكمال لبرنامج ميدا 1 خص الاتحاد الأوروبي للجزائر برنامج ميدا 2، والذي شملة وسائل الإعلام وإدارة الاقتصاد.

كما يهدف البرنامج تأهيل وتحسين تنافسية القطاع المؤسساتي، للمساهمة في النمو الاقتصادي والاجتماعي وذلك من خلال:

- تطوير قدرة المؤسسات للتكيف مع مستلزمات الاقتصاد.
- تطوير طرق الحصول على المعلومة المهنية للمتعاملين الاقتصاديين في القطاع العام والخاص.
- تطوير المحيط المقاولاتي بواسطة المنشآت والمنظمات[24].

[23] موقع الاتحاد الأوروبي، نظرة عامة حول الاتحاد الأوروبي،www.eu-arabic.org شوهدة على الساعة 23:02 .

[24] سليمة غدير أحمد، تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، دراسة حالة تقييمية لبرنامج ميدا، مجلة الباحث: العدد 2011/09، جامعة ورقلة، الجزائر، ص 136.

الجدول رقم (3-2): **برنامج ميدا 1 للجزائر**

السنوات	الإلتزام بالدفع	الدفع
1995	-	-
1996	-	-
1997	41	-
1998	95	30
1999	28	0،2
المجموع	164	30،2

الجدول رقم (3-3): برنامج ميدا 2 للجزائر

السنوات	الإلتزام بالدفع	الدفع
2000	30	0،4
2001	60	5،5
2002	50	11
2003	41،6	15،8
2004	51	42
2005	40	39،4
2006	66	-
المجموع	338،8	114،1

Sourse: European neighbougood and partnership instrument Alegrian The Union Eropian organization. 2007. p: 13.

ثانيا – إتفاق الشراكة الأورو تونسية:

كانت تونس أول بلد متوسطي عربي وقع اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي في 1995/07/17، و دخلت حيز التنفيذ في 1998/03/01.

1 محتوى محاور الإتفاق:

و جاءت اتفاقيات الشراكة الأوروبية المغاربية لتحل محل اتفاقيات التعاون السابقة المبرمة مع المجموعة الاقتصادية الأوروبية، والتي ميزت العلاقات الإقتصادية والتجارية بين الطرفين لعدة عقود.

لقد اتسمت محاور إتفاق الشراكة الأورو- تونسية بالتشابه مع اتفاق الشراكة الأورو- جزائرية، حيث تضمنت في حالة تونس على ثمان محاور رئيسية نوجزها كما يلي:[25]

- **المحور الأول** : الحوار السياسي ويتضمن : الاستقرار, الأمن والتنمية المشتركة لكل الأطراف.
- **المحور الثاني** : حرية انتقال السلع, بإنشاء منطقة للتبادل الحر.

[25] – من نص إتفاق الشراكة مع تونس أنظر الموقع التالي :

- Texte de l'accord d'association Tunisie-EU : www.commerce.gov.tn/fr/union-européeme.

- **المحور الثالث** : حق التأسيس والخدمات: أي حق كل طرف في إنشاء مؤسسات في إقليم الطرف الآخر, وتحرير تقديم الخدمات.
- **المحور الرابع**: المدفوعات ورؤوس الأموال والمنافسة: ضمان حرية المدفوعات الجارية عن المعاملات, وتسويتها بعملة قابلة للتحويل بحرية.
- **المحور الخامس** : التعاون الاقتصادي بين طرفي الاتفاق.
- **المحور السادس** : التعاون الاجتماعي والثقافي.
- **المحور السابع** : التعاون المالي.
- **المحور الثامن** : أحكام مؤسسية عامة وختامية.

2 إقامة منطقة التبادل الحر الأورو–تونسية

إن التوقيع على اتفاق الشراكة بين تونس والإتحاد الأوروبي ينتج عنه إقامة منطقة للتجارة الحرة خلال فترة انتقالية في حدود 12 سنة بعد دخول الاتفاقية حيز التنفيذ، 01-03-1998 أي في حدود سنة 2010، وقد تضمنت إقامة هذه المنطقة الإجراءات التالية:[26]

- الإلغاء التدريجي للقيود التعريفية على المنتجات الصناعية, وتحرير تدريجي لتجارة المنتجات الزراعية وتجارة الخدمات.
- إتخاذ إجراءات مناسبة فيما يتعلق بقواعد المنشأ والشهادات الخاصة به, وحماية حقوق الملكية الفكرية, والملكية الصناعية وزيادة المنافسة, وشهادات التقييس العالمي.
- إتباع سياسة مبنية على قواعد اقتصاديات السوق, وتكامل الاقتصاد الوطني, آخذا بعين الإعتبار احتياجات ومستويات التنمية.
- تحديث وتعديل البنى الاقتصادية والاجتماعية, مع إعطاء الأولوية لتشجيع وتطوير القطاع الخاص والنهوض بقطاع الإنتاج وإقامة إطار إداري ملائم لاقتصاد السوق, إلى جانب العمل على تخفيف الآثار الاجتماعية السلبية المترتبة على هذا التعديل.
- إقامة آليات لتشجيع نقل التكنولوجيا.

[26] – شريط عابد, مرجع سبق ذكره, ص137.

جدول (3-4): رزنامة تفكيك الرسوم الجمركية للمنتوجات الصناعية وفق اتفاق الشراكة الأوروبي التونسي

سنة التفكيك	سلع تزال الرسوم عنها فورا القائمة(1)	سلع تزال الرسوم الجمركية عنها تدريجيا		
		القائمة(2)	القائمة(3)	القائمة(4)
0	٪100	تخفيض الرسوم إلى85٪	تخفيض الرسوم إلى92٪	فترة إعفاء
1	٪0	تخفيض الرسوم إلى70٪	تخفيض الرسوم إلى84٪	
2		تخفيض الرسوم إلى55٪	تخفيض الرسوم إلى76٪	
3		تخفيض الرسوم إلى40٪	تخفيض الرسوم إلى68٪	
4		تخفيض الرسوم إلى25٪	تخفيض الرسوم إلى60٪	تخفيض الرسوم إلى88٪
5		تخفيض الرسوم إلى0٪	تخفيض الرسوم إلى52٪	تخفيض الرسوم إلى77٪
6			تخفيض الرسوم إلى44٪	تخفيض الرسوم إلى66٪
7			تخفيض الرسوم إلى36٪	تخفيض الرسوم إلى55٪
8			تخفيض الرسوم إلى28٪	تخفيض الرسوم إلى44٪
9			تخفيض الرسوم إلى20٪	تخفيض الرسوم إلى33٪
10			تخفيض الرسوم إلى12٪	تخفيض الرسوم إلى22٪
11			تخفيض الرسوم إلى4٪	تخفيض الرسوم إلى11٪
12			تخفيض الرسوم إلى0٪	تخفيض الرسوم إلى0٪

المصدر : من إعداد الطالب بناء على نص اتفاق الشراكة التونسية مع الإتحاد الأوروبي.

من الجدول أعلاه يمكن قراءة رزنامة تفكيك الرسوم الجمركية في إطار إتفاقية الشراكة الأورو- تونسية كما يلي:

- القائمة الأولى: يكون فيها التفكيك فوريا.
- القائمة الثانية: تكون وتيرة التفكيك الجمركي فيها أبطء من القائمة الأولى، حيث يكون تدريجيا لمدة 05 سنوات.
- القائمة الثالثة: تتميز وتيرة التفكيك فيها هنا لمدة 12 سنة.
- القائمة الرابعة: يكون فيها التفكيك متوسط البطء، ويكون التفكيك فيها لثماني سنوات، ويكون هذا التخفيض في القوائم الأربعة، منذ بداية دخول الإتفاقية حيز التنفيذ.

3 الشق المالي لإتفاق الشراكة الأور-تونسية (برنامج ميدا MEDA)

يمثل برنامج "ميدا " "MEDA "العنصر الأساسي في التعاون الاقتصادي والمالي للشراكة الأوربية المتوسطية ويسمح هذا البرنامج للاتحاد الأوربي بمنح مساعدة مالية وتقنية للبلدان الشريكة.

جاء برنامج ميدا لتحقيق الأهداف المسطرة من خلال الشراكة الأوربية المتوسطية، حيث يدعم "ميدا" التحول الاقتصادي في بلدان البحر المتوسط من خلال دعم الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية من أجل تحديث المؤسسات وتنمية القطاع الخاص مع التركيز على ما يلي:[27]

- تقديم الدعم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخلق فرص العمل .
- فتح الأسواق .
- تشجيع الاستثمار الخاص والتعاون الصناعي والتجاري بين الشركاء .
- تطوير البنية التحتية الاقتصادية بما ذلك النظم المالية .
- تعزيز التوازنات المالية الكبرى وخلق بيئة اجتماعية مواتية لنمو أسرع.
- إنشاء وتطوير هياكل التعاون الإقليمي بين الشركات المتعددة الجنسيات وبين الاتحاد الأوربي والدول المتوسطية الشريكة.
- إنشاء البنية التحتية اللازمة للتجارة الإقليمية في مجالات الاتصالات والنقل والطاقة.

الجدول رقم (3-5): برنامج ميدا للشراكة الأورو-تونسية مليون دولار

	1999-1995		2005 -2000		2005 -1995	
	الإتزام	**الإنفاق**	**الإلتزام**	**الإنفاق**	**الإلتزام**	**الإنفاق**
الجزائر	164	30	273	114	437	144
السلطة الفلسطينية	111	59	430	421	541	480
مصر	686	157	463	493	1150	650
الأردن	254	108	262	285	516	393
لبنان	182	1	101	131	283	132
المغرب	660	128	812	656	1472	782
سوريا	101	0	158	64	259	64
تونس	428	168	447	400	875	568
مجموع المساعدة الثنائية	2586	651	2946	2564	5533	3214
مجموع المساعدة الاقليمة	471	223	884	606	1355	829
المجموع	3057	874	3831	3169	6888	4043

المصدر: نادية بلورغي، تداعيات أزمة منطقة اليورو على الشراكة الأورو متوسطية دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، تخصص إقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012-2013، ص 110.

[27]- بعثة المفوضية الأوروبية في تونس, انظر الموقع:

www.europa.eu /délégations/tunisia /index fr.

الجدول رقم (3-6): الإتفاقيات التي شاركت فيها تونس

تاريخها ومحتواها	سبب الاتفاقية وموادها	التخفيض %
إقامة منطقة للتبادل الحر ، بين المغرب وتونس، 1994- 2007	-إقامة منطقة تبادل حر بصفة تدريجية (المادة 1). -تعفى من الرسوم الجمركية والضرائب السلع المستوردة إلى تونس في القائمة ت1، والعكس صحيح في القائمة م2. (مادة 2) -وجوب إخطار الطرف الآخر بالرغبة في انهاء الاتفاقية قبل 6 أشهر (المادة 22).	90
إقامة منطقة تبادل حر بين ليبيا وتونس 14-2001-06	-إتفاقية إقامة منطقة تبادل حر (المادة 1). -تهدف الاتفاقية لتحرير التجارة من جميع القيود (المادة 2). - تطبق هذه الاتفاقية على السلع والمنتجات الزراعية والحيوانية والحيوانات الحية والمواد الغذائية والثروات الباطنية والمنتوجات الصناعية ذات المنشأ الوطني (المادة3). - تجرى تسوية المعاملات المالية المتعلقة بالمبادلات التجارية بأحكام الإتفاقية المغاربية (المادة 23).	تام
إقامة منطقة تبادل حر بين تونس ومصر 5 مارس 1998- 31-ديسمبر- 2007	- إنشاء منطقة تبادل حر (المادة 1). - الإعفاء الكلي على الرسوم والضرائب على السلع المصرية الواقعة في القائمة رقم1، والسلع التونسية في القائمة رقم2،(المادة2) ترفق السلع التونسية والمصرية بشهادة المنشأ (المادة6).	كلي
إقامة منطقة تجارة حرة بين تونس وسوريا 10 أفريل 2002	-إتفاقية إقامة منطقة تجارة حرة (المادة1). -تعفى من الرسوم الجمركية والضرائب السلع التونسية والسورية ذات المنشأ الوطني المستوردة مباشرة من وإلى سوريا وتونس (المادة2). -تتم تسوية المدفوعات الناتجة عن هذه الاتفاقية بأي عملة حرة قابلة للتحويل (المادة10). -	حسب الاتفاقية
إتفاقية بين تونس وإيران 12-جانفي- 2007	-تهدف الاتفاقية إلى: زيادة حجم المبادلات السلعية- توسع التبادل الحر- تنويع السلع المتبادلة (الفصل1). -إزالة كافة الحواجز غير الجمركية بتاريخ دخول الاتفاقية حيز التنفيذ باستثناء أحكام الفصل10 (الفصل6). -تعهد الطرفان بالشفافية في القوانين والإجراءات من خلال نشرها (الفصل9). -وجوب إسطحاب شهادة المنشأ (الفصل11). -تتم تسوية المنازعات بالإنهاء ثنائيا وديا. -الملحق أ مواد تونسية معنية بالتخفيض: أدوات مائدة، أبواب ونوافذ وستائر. -الملحق ب مواد إيرانية معنية بالتخفيض: أوكسيد الزنك، كربون، أقمشة من القطن.(الفصل19).	

المصدر: من إعداد الطالب، بناء على نصوص الإتفاقيات، ولمزيد من التفاصيل أنظر موقع وزارة التجارة التونسية، www.commerce.gov.tn

الجدول رقم (3–7) الإتفاقيات الثنائية التي شاركت فيها الجزائر

البلد	طبيعة الاتفاق	تاريخ التوقيع	تاريخ التصدجيق
اثيوبيا	ترقية وحماية المبادلات الإستثمارية	2002-05-27	2003-03-17
ليبيا	تشجيع الحماية وضمان الاستثمار	2001-08-06	2003-05-05
مالي	الترقية والحماية المتبادلة للإستثمار	1969-07-11	1998-12-27
الموزنبيق	الترقية والحماية المتبادلة للإستثمار	1998-12-12	2001-07-23
النيجر	ترقية وحماية الاستثمار	1998-03-16	2000-08-02
نيجيريا	ترقية وحماية المبادلات الاستثمارية	2000-01-14	2003-03-03
السودان	تشجيع الحماية وضمان الاستثمار	2001-10-24	2003-03-17
تونس	تشجيع الحماية وضمان الاستثمار	2003-02-16	2006-11-14
الأرجنتين	ترقية وحماية الاستثمار	2000-10-14	2001-11-13
الو–م–أ	تشجيع الاستثمار	1990-06-02	1990-10-10
الصين	تشجيع الحماية وضمان الاستثمار	1996-10-20	2006-11-25
كوريا	حماية وترقية الاستثمار	1999-10-12	2001-07-23
أندونيسا	ترقية وحماية الاستثمار	2000-03-21	2002-
إيران	تشجيع الحماية وضمان الاستثمار	2003-10-19	2005-02-26
ماليزيا	ترقية وحماية الاستثمار	2000-01-27	2001-07-23
المانيا	تشجيع الحماية وضمان الاستثمار	1996-03-11	2000-10-07
النمسا	ترقية وحماية الاستثمار	2003-06-17	2004-10-10
بلغاريا	ترقية وحماية الاستثمار	1998-10-25	2002-04-07
الدانيمارك	الترقية وحماية الاستثمار	1999-01-25	2003-12-30
البانيا	الترقية وحماية الاستثمار	1994-12-23	1995-03-25
فلندا	الترقية وحماية المبادلات الاستثمارية	2006-12-11	2005-01-13
فرنسا	تشجيع الحماية وضمان الاستثمار	1993-02-13	1994-01-02
اليونان	تشجيع الحماية وضمان الاستثمار	2000-02-20	2001-07-23
إيطاليا	ترقية وحماية المبادلات الاستثمارية	1991-05-18	1991-10-05
البرتغال	ترقية وحماية المبادلات الاستثمارية	2004-09-15	2005-05-28
تشيك	ترقية وحماية المبادلات الاستثمارية	2000-09-22	2000-04-07
رومانيا	تشجيع وحماية الاستثمار	1994-06-28	1994-10-22
السويد	ترقية وحماية المبادلات الاستثمارية	2003-02-15	2004-12-29
صربيا	ترقية وحماية المبادلات الاستثمارية	2012-02-13	2013-09-30
سويسرا	ترقية وحماية المبادلات الاستثمارية	2004-11-30	2005)06-23
الاتحاد الأوروبي	تشجيع وحماية الاستثمار	1991-04-24	1991-10-05
البحرين	تشجيع وحماية الاستثمار	2000-06-11	2003-02-08
الإمارات العربية	تشجيع وحماية الاستثمار	2001-04-24	2002-06-22
الأردن	تشجيع وحماية الاستثمار	1996-08-01	1997-04-05

الكويت	تشجيع وحماية الاستثمار	2001-09-30	2003-10-23
عمان	تشجيع وحماية الاستثمار	2000-04-09	2002-06-22
قطر	تشجيع وحماية المبادلات الاستثمارية	1996-06-24	1997-06-23
اليمن	تشجيع وحماية المبادلات الاستثمارية	1999-11-25	2001-07-23

المصدر: من إعداد الطالب، بالإعتماد على معطيات الوكالة الوطنية لترقية الإستثمار، لمزيد من التفصيل أنظر www.andi.org.dz

ثالثا: بعض إيجابيات الشراكة الأورو–متوسطية بالنسبة للجزائر وتونس

1– بالنسبة للجزائر:

إن من الميزات التي سوف تستفيد منها الجزائر، تأهيل الاندماج في الاقتصاد العالمي، وسوف تتلخص فيما يلي[28]:

تأهيل المؤسسات الجزائرية، وذلك بمعالجة الأخطاء وإزالة القيود التي كانت مفروضة على المؤسسات، ومواكبة التطورات العالمية وعصرنة القطاع الصناعي، بما يتناسب والمطلوب الدولي، وتقوية الهياكل الصناعية التنافسية، والاستفادة من النقل التكنولوجي للتنمية الاقتصادية، والاهتمام بمجال البحث والتطور العلمي والتكنولوجي، وتحسين من الدخل الفردي للمجتمع الجزائري، وللشراكة الأورو جزائرية مساعدات متمثلة في التقنية المادية والمساعدات المالية، التي تهدف إلى التشغيل.

2– بالنسبة لتونس

أما بما يخص الدولة التونسية، فإن الاتفاقية الأورو– تونسية شملت إقامة منطقة تبادل حر كما شملت التعاون المالي والفني والتكنولوجي ودعم الثقافة، وبإعتبار تونس دولة من دول الحوض المتوسطي ودولة من الدول النامية، وباعتبارها اتفاقية شراكة، ستستفيد الدولة التونسية من الإمتيازات التي تأهلها لدخول المنافسة مع الاقتصاد الأوروبي، والمتمثلة في المجال الصناعي والتكنولوجي والتعاون المالي المتمثل في برنامج ميدا، وتقديم مساعدات لتونس في مجال الإصلاح الاقتصادي وتطوير البنية الأساسية، وإعادة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتنويع الإنتاج المحلي[29].

[28] قصابة سعدية، الاقتصاد الجزائري بين التأهيل للشراكة الأوروبية والأداء للاندماج في الاقتصاد العالمي، جامعة الجزائر، ص 10-12.

[29] زكري مريم، البعد الاقتصادي للعلاقات الأوروبية المغاربية، مذكرة ماجستير، تخصص دراسات أورو–متوسطية، أبوبكر بلقاسم– تلمسان، 2010-2011، ص 126

المبحث الثاني: دراسة تحليلية للإتفاقيات الإقليمية الجديدة الجزائر وتونس

المطلب الأول: تحليل تدفقات التجارة الخارجية الجزائر وتونس

أولا: تحليل تطور التجارة الخارجية والإستثمار للجزائر

1- تحليل الصادرات و الواردات

إن أرقام الجدول أدناه تبين تزايد قيمة صادرات وواردات الجزائر بصفة عامة مابين 2000-2013

الجدول رقم (3-8) تطور إجمالي للصادرات و الواردات الجزائرية خلال فترة (2000-2013):

الوحدة مليون دولار أمريكي

2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
إجمالي الواردات													
9173	9940	12009	13534	18308	20357	21456	27631	39479	39294	40473	47247	50376	54852
إجمالي الصادرات													
22031	19132	18825	24612	32083	46001	54613	60163	79298	45194	57053	73489	71866	65917
الصادرات خارج المحروقات													
612	648	734	673	781	907	1190	1332	1937	1066	1526	2062	2062	2165

المصدر: الموقع الرسمي للمديرية العامة للجمارك الجزائرية www.douane.gov.dz

حيث نلاحظ أن قيمة الواردات في تزايد مستمر، حيث إرتفعت قيمة الواردات في سنة 2005 المسجلة 20352 مليون دولار، بنسبة نمو حوالي 82 % ، وتشكل سنة 2013 أعلى مستوى لقيمة الواردات الجزائرية حيث بلغت 54852 مليون دولار، وهو ما يشكل حوالي ستة أضعاف بالمقارنة مع سنة 2000.

أما إجمالي الصادرات فقد سجلت أيضا ارتفاعا ملموسا خلال فترة الدراسة، حيث نلاحظ أعلى قيمة للصادرات سجلت في سنة 2011 بمبلغ 73489 مليون دولار، أما أدنى قيمة فقد سجلت في سنة 2002، بمبلغ 18825 مليون دولار، كما يعود سبب صادرات الجزائر إلى ارتفاع سعر النفط إبتداء من سنة 2003، إلا أنه نلاحظ انخفاض قيمة الصادرات خلال فترة 2009، بسبب تداعيات الأزمة المالية.

الشكل رقم (3-2) تطور إجمالي الصادرات و الواردات الجزائرية خلال فترة (2000-2013)

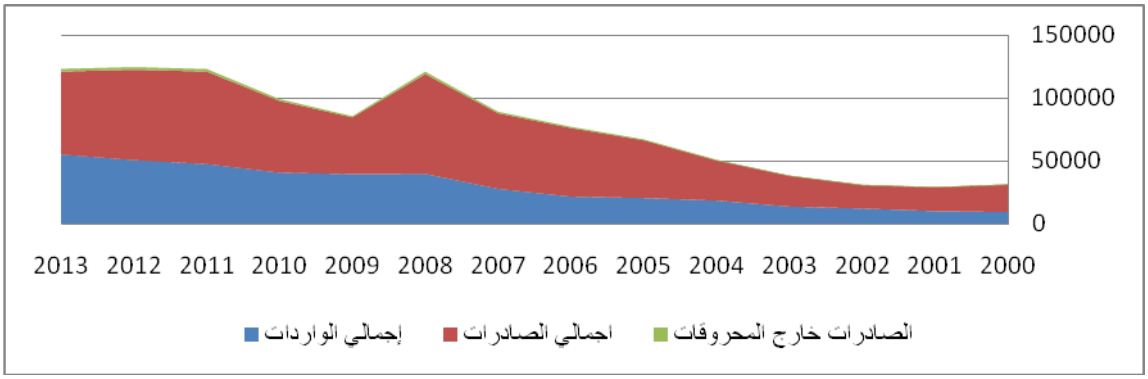

المصدر: من إعداد الطالب بناء على الجدول رقم (3-8).

أما فيما يخص تطور الصادرات خارج المحروقات، فقد سجلت سنة 2013 أعلى قيمة لها بـ 2165 مليون دولار، بحوالي ثلاثة أضعاف ونصف بالمقارنة سنة 2000 بمبلغ 612 مليون دولار.

2- تطور التجارة الخارجية للجزائر مع الإتحاد الأوروبي

أ- الواردات:

إن الأثر البديهي والمتوقع نتيجة اتفاق الشراكة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي هو ارتفاع واردات الجزائر من الإتحاد الأوروبي، نتيجة رزنامة التخفيض الجمركي المتفق عليها.

الجدول رقم (3-9): تطور الواردات الجزائرية من الإتحاد الأوروبي لفترة (2000-2013):

2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الواردات من الإتحاد الأوروبي													
5256	5903	6732	7954	10097	11225	11729	14427	20985	20772	20704	24616	26333	28582
النسبة إلى الواردات الكلية %													
57.29	59.38	56.06	58.77	56.31	55.28	54.66	52.22	53.15	52.86	51.15	52.10	52.27	52.10

المصدر: الموقع الرسمي للمديرية العامة للجمارك الجزائرية. www.douane.gov

* من إعداد الطالب بناء على الجدول رقم (9-8)

والجدول أعلاه يعطي صورة واضحة من أجل تحليل انعكاسات اتفاق الشراكة على واردات الجزائر، حيث يبين أن قيمة الواردات في ارتفاع متزايد خلال الفترة المدروسة، مسجلة بذلك في سنة 2005 وهي سنة دخول الشراكة حيز التنفيذ، ضعف ما هو عليه في سنة 2000، على التوالي 11225-5256 مليون دولار، أما سنة 2013 وبعد

مرور ثمانية سنوات على الإتفاقية فقد انتقلت من 11225 مليون دولار سنة 2005، إلى 25582 مليون دولار سنة 2013، كما نلاحظ أن أكثر من 50 % من إجمالي واردات الجزائر مصدرها الإتحاد الأوروبي.

شكل رقم (3-3):تطور واردات الجزائر من الإتحاد الأوروبي 2000-2013

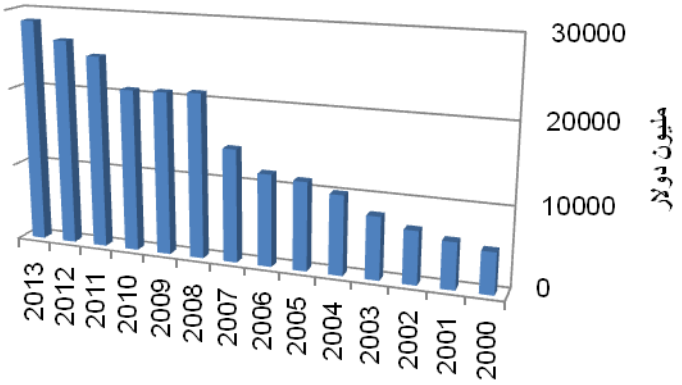

المصدر: من إعداد الطالب بناء على الجدول رقم (3-9).

ب- الصادرات:

لقد تزايدت صادرات الجزائر إلى الإتحاد الأوروبي، خلال فترة 2000-2013، مسجلة 13792 مليون دولا في بداية الفترة، إلى ما قيمته 42773 مليون دولار، في نهاية فترة الدراسة.

الجدول رقم(3-10) : الصادرات الجزائرية إلى الإتحاد الأوروبي لفترة (2000-2013)

2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
إجمالي الصادرات إلى الإتحاد الأوروبي													
13792	12344	12100	14503	17396	25593	28750	26733	41246	23186	28009	7|3730	39797	42773
الصادرات خارج المحروقات													
467.7	460.7	485.3	516.7	572.7	596.6	708.6	912.1	1216.3	628.1	1005.9			

المصدر: الموقع الرسمي للمديرية العامة للجمارك الجزائرية www.douane.gov.dz

الشكل رقم (3-4): الصادرات الجزائرية إلى الإتحاد الأوروبي لفترة (2000-2013)

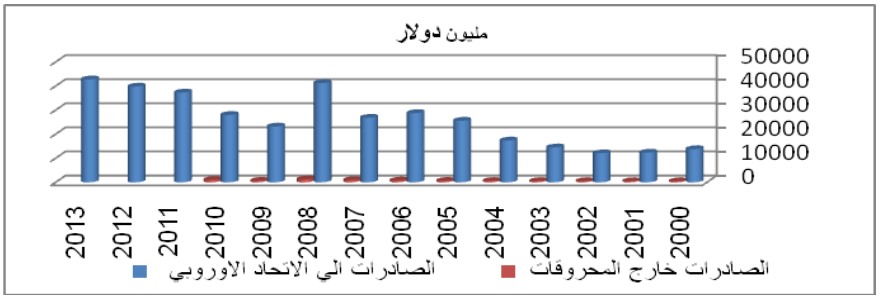

المصدر: من إعداد الطالب بناء على الجدول رقم(3-10)

وزيادة التعميق أكثر في تحليل واقع صادرات الجزائر إلى الإتحاد الأوروبي وخاصة انعكاسات إتفاق الشراكة الأوروبية والجزائرية، على صادرات الجزائر خارج المحروقات إلى الإتحاد الأوروبي، حيث نلاحظ في الشكل والجدول أعلاه، ارتفاع صادرات الجزائر خارج المحروقات إلى الإتحاد الأوروبي من 596.6 مليون دولار سنة 2005، إلى 1005.9 مليون دولار سنة 2010.

3- تطور التجارة الخارجية الجزائرية مع الدول العربية:

الجدول رقم (3-11): تطور واردات الجزائر من الدول العربية.

2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000
الدول العربية دون UMA													
869	958	810	694	564	797	479	591	621	521	355	248	315	55
دول إتحاد المغرب العربي UMA													
2749	2073	1586	1281	857	1625	760	515	418	407	260	250	275	254

المصدر: الموقع الرسمي للمديرية العامة للجمارك الجزائرية www.douane.gov.dz

من الجدول أعلاه نلاحظ، رغم ضآلة قيمة الواردات الجزائرية من الدول العربية إلا أنها في ارتفاع خلال الفترة 2000-2013، كما نلاحظ تحيز واردات الجزائر نحو دول إتحاد المغرب العربي بالمقارنة مع الدول العربية الأخرى، مسجلة254 مليون دولار سنة 2000، من دول الإتحاد المغرب العربي، بينما سجلت 55 مليون دولار فقط من باقي الدول العربية، أما سنة 2013 فقد سجلت 2749 مليون دولار من دول إتحاد المغرب العربي و 869 مليون دولار من الدول العربية خارج الإتحاد المغرب العربي.

الشكل رقم (3-5): تطور واردات الجزائر من الدول العربية

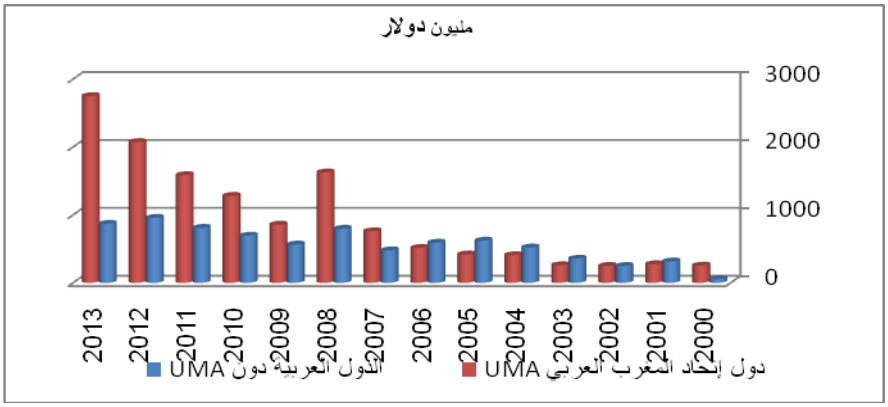

المصدر: من إعداد الطالب بناء على الجدول(3-11).

الجدول رقم (3-12): تطور صادرات الجزائر إلى الدول العربية

مليون دولار

2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000
الدول العربية دون UMA													
2416	1555	1760	1262	1089	705	621	493	387	525	418	366	179	144
دول إتحاد المغرب العربي UMA													
1023	807	691	544	478	395	284	235	217	169	120	127	72	52

المصدر: الموقع الرسمي للمديرية العامة للجمارك الجزائرية www.douane.gov.

يبين الجدول السابق تطور صادرات الجزائر إلى الدول العربية، خلال فترة 2000-2013، حيث نلاحظ ارتفاع قيم الصادرات الجزائرية إلى الدول العربية الأخرى مقارنة مع صادراتها نحو دول إتحاد المغرب العربي.

حيث انتقلت قيمة الصادرات إلى الدول العربية الأخرى من 144 مليون دولار سنة 2000، إلى 2416 مليون دولار سنة 2013، في حين سجلت صادرات الجزائر إلى دول إتحاد المغرب العربي 52 مليون دولار فقط سنة 2000، وارتفعت سنة 2013 إلى ما قيمته 1023 مليون دولار.

الشكل رقم (3-6): تطور صادرات الجزائر إلى الدول العربية.

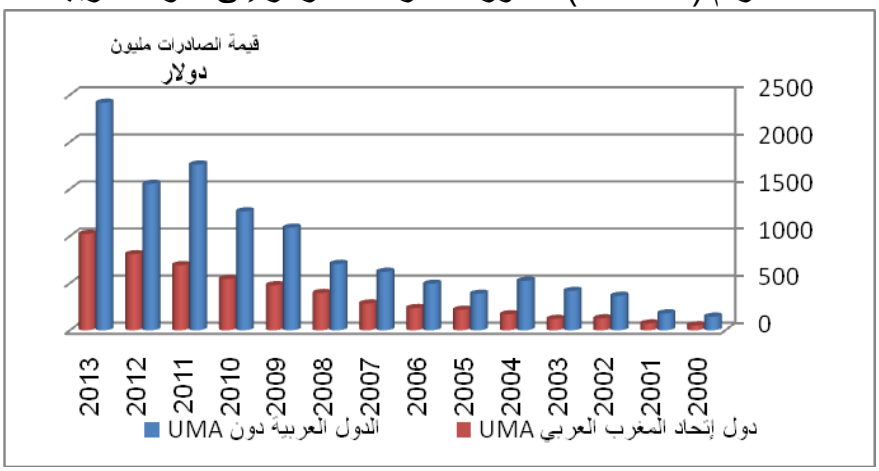

المصدر : من إعداد الطالب بناء على الجدول (3-12).

4- تحليل تدفقات الإستثمار الأجنبي للجزائر

لقد شغل موضوع جذب الإستثمار الدول سواء كانت نامية أو متقدمة، ومن بين مرتجيات الجزائر من وراء توقيعها على الإتفاقيات التجارية الإقليمية تشجيع المستثمرين الأجانب من تلك الدول لاستثمار رؤوس أموالهم داخل الجزائر. ولذلك سوف نقوم بتحليل الأرقام والمؤشرات الواردة في حصيلة بيانات التصريح بالإستثمار التي تصدرها الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار.

الجدول رقم (3-13): تطور التصريحات بالإستثمار في الجزائر خلال الفترة (2002-2014).

القيمة بمليار دينار جزائري

السنوات	عدد المشاريع	%	القيمة	%	مناصب الشغل	%
2002	495	0,84%	98 566	0,95%	29 586	3,07%
2003	1 628	2,76%	396 209	3,82%	34 618	3,60%
2004	876	1,49%	241 768	2,33%	24 892	2,59%
2005	836	1,42%	198 839	1,92%	32 019	3,33%
2006	2 102	3,57%	486 035	4,69%	47 265	4,91%
2007	4 257	7,23%	664 782	6,41%	86 733	9,01%
2008	6 538	11,10%	1 327 946	12,80%	89 594	9,31%
2009	6 932	11,77%	439 577	4,24%	63 488	6,60%
2010	5 564	9,45%	379 834	3,66%	59 134	6,15%
2011	5 688	9,66%	1 331 711	12,84%	124 004	12,89%
2012	6 077	10,32%	754 025	7,27%	76 443	7,94%
2013	7 991	13,57%	1 861 048	17,94%	143 446	14,91%
2014	9 904	16,82%	2 192 530	21,14%	150 959	15,69%
المجموع	58 888	100%	10 372 871	100%	962 181	100%

المصدر: الوكالة الوطنية لترقية الإستثمار، بيانات التصريح بالإستثمار خلال الفترة (2002-2014)، متوفر على الموقع، www.andi.dz

نلاحظ من الجدول أعلاه تطور عدد وقيمة المشاريع المصرح بها، من حيث انتقال عدد المشاريع من سنة 2002 من 495 مشروع بقيمة مالية تقدر بـ 98566 مليار دج، إلى 836 مشروع بغلاف مالي 198839 مليار دج، حيث وصل في سنة 2013 إلى 7991 مشروعا بقيمة مالية 1861048 مليار دج.

الجدول رقم (3-14): مشاريع الإستثمار المصرح بها في الجزائر المحلية والأجنبية 2002-2014

المشاريع الاستثمارية	عدد المشاريع	%	القيمة بمليون دينار جزائري	%	مناصب الشغل	%
الاستثمار المحلي	58 324	99%	8 018 771	77%	848 302	88%
الاستثمار الأجنبي	564	1%	2 354 099	23%	113 879	12%
المجموع	58 888	100%	10 372 871	100%	962 181	100%

المصدر: الوكالة الوطنية لترقية الإستثمار.

الشكل رقم (3-7): مبالغ وعدد المشاريع الإستثمارية المحلية والأجنبية المصرح بها في الجزائر 2002-2014

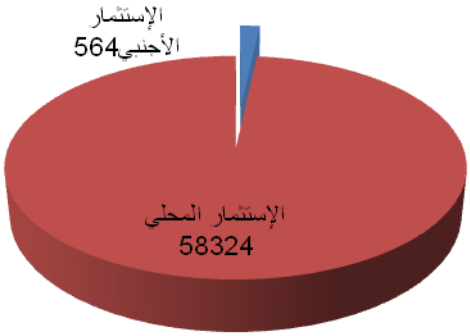

المصدر: من إعداد الطالب بناء على الجدول رقم (3-14):.

من الواضح جدا أن الإستثمارات المحلية هي الأكثر أهمية، أو بالأحرى تشكل النصيب الأعظم من إجمالي الإستثمارات في الجزائر، و تشكل 77٪ من إجمالي مبالغ الإستثمارات وتظم أكثر من 88٪ من عدد مناصب الشغل بالمقابل لا يمثل مجموع الإستثمارات المباشرة في الجزائر سوى 01٪

بينما تشكل نسبة عدد المشاريع المحلية النصيب الأعظم بـ 99٪ خلال الفترة 2002-2014.

الجدول رقم (3-15): مشاريع الاستثمار الأجنبية في الجزائر حسب الأقاليم 2002-2014

المناطق	عدد المشاريع	القيمة بمليون دينار جزائري	مناصب الشغل
اوربا	316	839 295	66 306
داخل الاتحاد الاوربي	**238**	**519 485**	**33 175**
اسيا	53	115 219	7 230
امريكا	10	63 171	2 933
الدول العربية	171	1 243 455	35 060
استراليا	1	2 974	264
متعدد الجنسيات	13	89 985	2 086
المجموع	**564**	**2 354 099**	**113 879**

المصدر: الوكالة الوطنية لترقية الإستثمار، مرجع سابق.

الشكل رقم (3-8): مشاريع الإستثمار الأجنبية في الجزائر حسب الأقاليم 2002-2014.

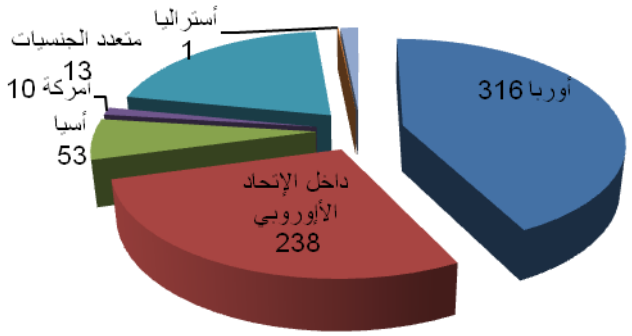

المصدر: من معطيات الجدول رقم (3-15).

من الجدول والشكل أعلاه نلاحظ استحواذ الإتحاد الأوروبي على النصيب الأكبر من عدد وقيمة المشاريع الإستثمارية الأجنبية في الجزائر، لفترة 2000-2014، حيث سجل الإتحاد الأوروبي 283 مشروعا، من أصل إجمالي عدد المشاريع الأجنبية، التي تقدر بـ 56 مشروعا، بنسبة حوالي 42 % إجمالي المشاريع، تليها الدول العربية بعدد 171 مشروعا بنسبة 31 %، وتأتي في الدرجة الثالثة مشاريع واردة للجزائر في الفترة المدروسة من آسيا 53 مشروعا مسجل بنسبة 9 %.

من خلال الجدول نلاحظ تزايد صادرات تونس للفترة الممتدة من 2000-2013، إلا أن التزايد يكون بوتيرة أقل بالنسبة للصادرات.

المطلب الثاني: تحليل تطور التجارة الخارجية وتدفقات الإستثمار الأجنبي لتونس.

1- تحليل الصادرات والواردات

جدول رقم (3-16): تطور صادرات وواردات تونس 2000-2013. مليون.د.ت

2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000
الصادرات													
39509	38178	33695	31816	25877	30241	24438	20003	17291	16185	14038	13510	13697	11738
الواردات													
27701	26547	25091	23519	19469	23673	19409	15558	13793	12403	10342	9748	9536	8004

المصدر: المعهد الوطني للإحصاء تونس.

شكل رقم (3-9): تطور صادرات ووردات تونس 2000-2013.

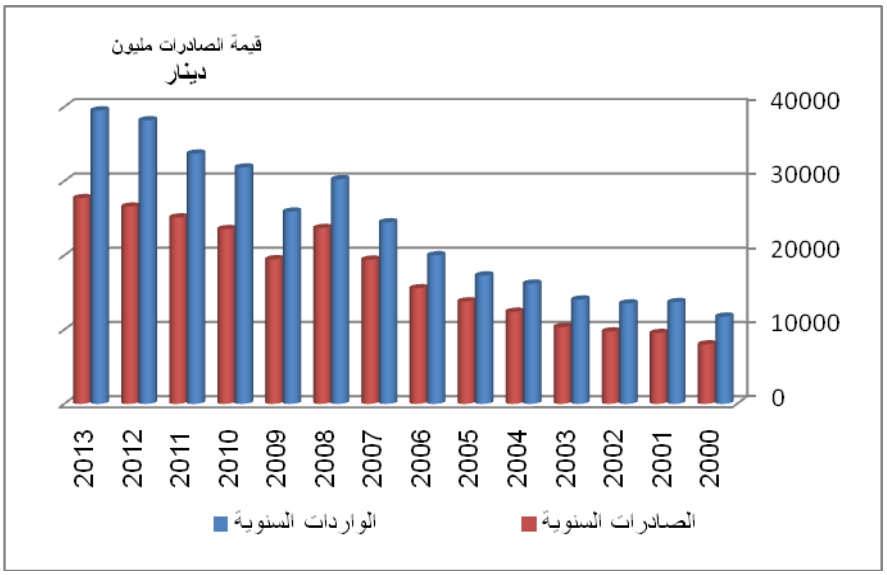

المصدر : بناء على الجدول رقم (3-16)

كما يبين الجدول أعلاه انتقال الواردات من 11738 مليون.د.ت، سنة 2000 إلى أكثر من ضعف بقيمة 24438.7 مليون.د.ت سنة 2007، كما سجلت سنة 2013 قيمة 39509 مليون.د.ت.

أما الصادرات فقد سجلت أعلى قيمة لها سنة 2013 بـ 27701،2 مليون.د.ت، بنسبة نمو تقدر بـ 40 % ، مما كانت عليه سنة 2000.

2- تطور صادرات وواردات تونسية مع الإتحاد الأوروبي

لقد ارتبطت تونس مع الإتحاد الأوروبي اقتصاديا، وترجمة هذا الإرتباط باتفاق الشراكة بين الطرفين سنة 1998، حيث يعتبر الإتحاد الأوروبي الشريك التجاري الأول بالنسبة إلى تونس، حيث يستحوذ على 70% من التجارة الخارجية لتونس.

الجدول رقم (3 -17): مليون دولار

تطور التجارة الخارجية لتونس مع الإتحاد الأوروبي 2000- 2013

2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2001	2000
الصـــادرات											
14.8	14.3	15.2	14.6	13	14.6	13.1	9.3	9.8	7.7	7.1	6.9
الـــواردات											
12.4	12.2	13.7	12.6	11	14	12.3	11.9	11.5	10.2	10.5	10

المصدر: المنظمة العالمية للتجارة، تقارير التجارة العالمية لسنوات من 2000-2014، أنظر الموقع www.wto.org

الشكل رقم (3-10):

تطور التجارة الخارجية لتونس مع الإتحاد الأوروبي 2000-2013

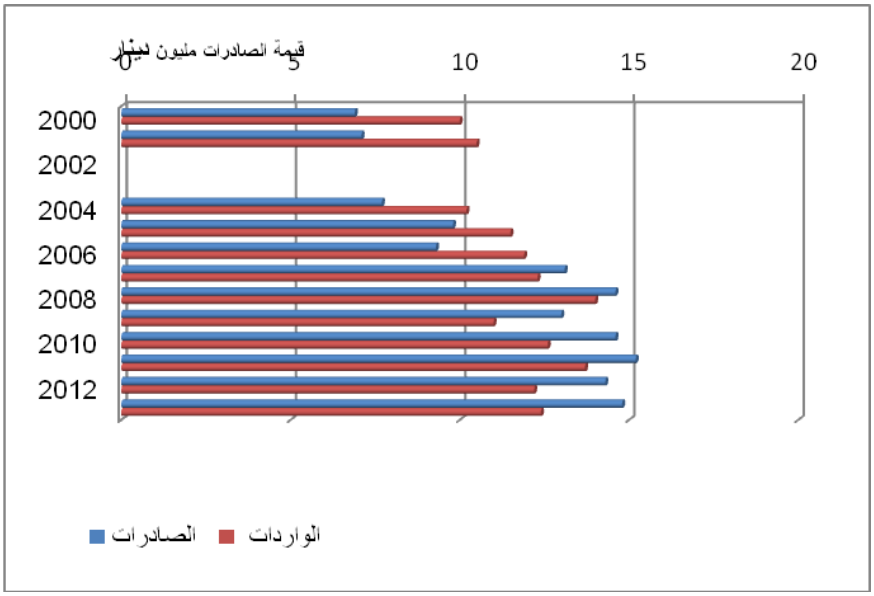

المصدر: من معطيات الجدول رقم (3 -17).

من خلال الجدول أعلاه والشكل، نحاول الوقوف على مدى انعكاسات اتفاق الشراكة الأورو- تونسية، على تطور التجارة الخارجية لتونس، حيث نلاحظ ارتفاع كل من صادرات وواردات تونس تجاه الإتحاد الأوروبي، حيث انتقلت الواردات من 10 مليار دولار سنة 2000 إلى 14 مليار دولار سنة 2008، مسجلة إنخفاظ سنة 2008 إلى 2013 بقيمة 12.4 مليار دولار، إلا أنها تبقى أعلى مستوى من سنة 2000.

أما الصادرات فقد سجلت هي الأخرى تزايد في قيمتها منذ سنة 2000 بـ 6.9 مليار دولار، إلى 14.8 مليار دولار سنة 2013، كما شهدت سنة 2011 أعلى قيمة لصادرات تونس إلى الإتحاد الأوروبي بـ 15.2 مليار دولار.

3- تطور الميزان التجاري التونسي مع الدول العربية.

الجدول رقم (3-18): تطور الميزان التجاري لتونس مع الدول العربية2000-2013. مليون دولار

2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000
الصـــادرات													
1825.7	1818.6	1789.1	1776.3	1760.7	1866.2	1374.7	1086.2	933.6	680.9	666.4	697.1	558.1	432.5
الـــواردات													
2.418.3	2146.7	1414.6	1593.4	1600.7	2708.2	1550.9	1378.9	1021.7	949.6	826.7	826.7	660.2	665.2
الميـزان الـتـجاري													
592.6-	-328.1	374.9	182.9	160	842-	176.2-	292.7-	86.8-	88.7-	160.5-	28.4	102.1-	232.7-

المصدر: ص.ن. العربي، النشرة الإحصائية الإقتصادية للدول العربية لسنة 2011-2013، متوفرة على الموقع www. afm. org

نلاحظ من الجدول أعلاه عجز الميزان التجاري التونسي مع الدول العربية، خلال الفترة 2000-2013، باستثناء السنوات 2009 إلى 2011، حيث سجل الميزان التجاري فائض بقيمة 160-374.5 مليون دولار على التوالي، ثم سجل الميزان عجز من جديد في سنة 2012.

- تحليل التجارة الخارجية لتونس مع دول اتفاقية أغادير

للتذكير فقد تم التوقيع على اتفاقية أغادير في 25-02-2004، ودخلت حيز التنفيذ في مارس 2007، بين كل من المغرب وتونس والأردن ومصر. وللوقوف على انعكاسات هذه الإتفاقية على التجارة الخارجية لتونس، سوف نقوم بتحليل الأرقام الواردة على الموقع الرسمي لإتفاقية أغادير كما يلي:

الشكل رقم (3-11): واردات تونس مع دول إتفاقية أغادير

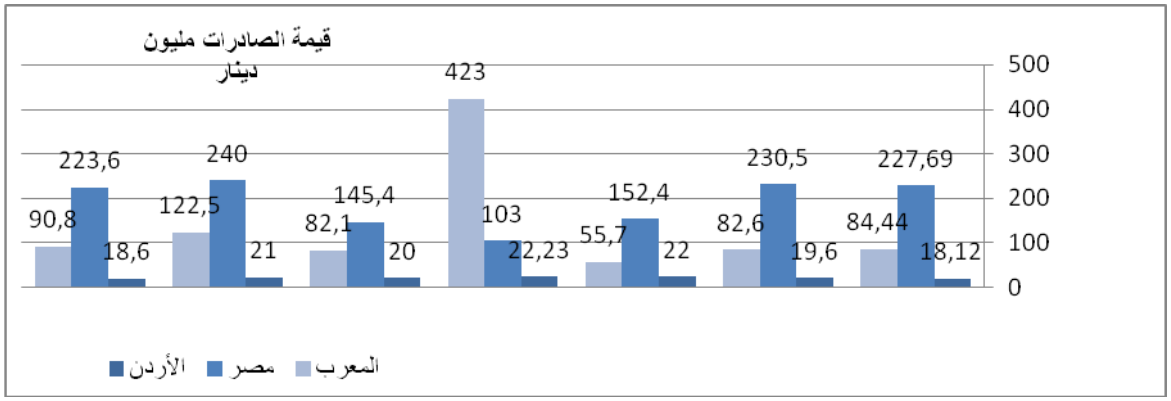

المصدر: موقع اتفاقية أغادير، إحصائيات، www.agadiragreement.org

الشكل أعلاه يبين واردات تونس من الدول الشركاء في إتفاقية أغادير، حيث نلاحظ أن مصدر واردات تونس تأتي بالدرجة الأولى من مصر، حيث سجلت سنة 2007 سنة دخول الإتفاقية حيز التنفيذ قيمة 227.67 مليون دولار، وأخذت في انخفاض سنة 2009-2010، ثم أخذت في الإرتفاع مسجلة بذلك أعلى مستوى لها سنة 2012، بقيمة 240 مليون دولار.

ثم تأتي في الدرجة الثانية المغرب، بقيم متفاوتة ومتذبذبة، باستثناء سنة 2010، حيث سجلت أعلى مستوى لها بقيمة 423 مليون دولار، ثم أخذت في الإنخفاض، حيث بلغت 82.1 مليون دولار سنة 2013 وهو يعتبر انخفاض حاد.

أما الأردن تأتي في الدرجة الثالثة من واردات تونس، بقيم متفاوتة وضعيفة، بمعدل سنوي 20 مليون دولار خلال الفترة 2007-2013.

شكل رقم (3-12): صادرات تونس مع دول اتفاقية أغادير. مليون دولار

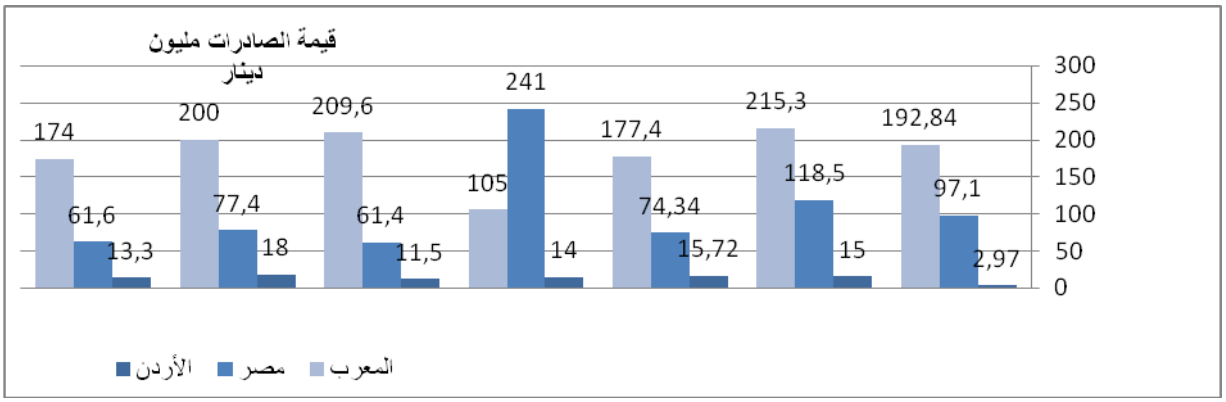

المصدر: موقع إتفاقية أغادير، إحصائيات، www.agadiragreement.org

من الشكل أعلاه نلاحظ تصدر المغرب من وجهة صادرات تونس، حيث سجلت أعلى قيم خلال 2007-2013، باستثناء سنة 2012، حيث سجلت مصر أعلى مستوى لها من قيمة صادرات تونس بـ 241 مليون دولار، أما الأردن فتشكل الدرجة الأخيرة من وجهة صادرات تونس، بقيم ضعيفة رغم تزايدها المستمر في الفترة الممتدة من 2007-2013.

4- تحليل تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر إلى تونس من طرف الإتحاد الأوربي.

جدول رقم (3-19): تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الداخل لتونس من الإتحاد الأوروبي 2001- 2012 (مليون دولار).

2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001
785	814	1004	1263	2042	1160	779	480	455	455	554	277

المصدر: إحصائيات الأنكتاد حول الإستثمار الأجنبي المباشر لتونس، www. UNCTAD. FDI/TNC. database

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه، تزايد تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الداخل لتونس، من طرف الإتحاد الأوروبي، وذلك خلال الفترة من 2001-2008 – رغم بساطة قيم هذه التدفقات من الإستثمار رغم سريان اتفاق الشراكة حيث سجل خلال هذه الفترة قيمة 2042 مليون دولار، ثم يبدأ في الإنخفاض تدريجيا بسبب أثر الأزمة المالية العالمية على الإتحاد الأوروبي، وسجل أدنى مستوى له بـ 785 مليون دولار سنة 2012.

المطلب الثالث: مقارنة تحليلية للمبادلات التجارية لتونس والجزائر في ظل الإتفاقيات التجارية الإقليمية

لقد عقدت كل من الجزائر وتونس اتفاقيات تجارية إقليمية مع دول أخرى ، منها دول متقدمة مثل اتفاقية الشراكة مع الإتحاد الأوروبي، ومنها دول نامية مثل الدول العربية، سواء في اتفاقية منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى، واتفاقية أغادير بالنسبة لتونس، ولذلك سوف نقوم بتحليل ومقارنة تدفقات التجارة الخارجية لكل من الجزائر وتونس في ظل هذه الإتفاقيات.

1- مقارنة الميزان التجاري للجزائر وتونس

نلاحظ من الجدول السابق أن الميزان التجاري للجزائر قد سجل فائض موجبا طيلة الفترة 2000-2013، وقد تزايدت قيمة هذا الفائض بصفة ملموسة إبتداء من سنة 2005، إلا أن هذه الأرقام الإيجابية ترجع أساسا إلى ارتفاع أسعار المحروقات، مما انعكس إيجابا على إيرادات الجزائر المالية. ولإعطاء صورة واضحة وأعمق لتدفقات التجارة الخارجية، نقوم بتحليل الميزان التجاري للجزائر خارج المحروقات ومقارنته مع تونس.

جدول رقم (3-20) تدفقات التجارة الخارجية للجزائر حسب إتفاقيات التجارية الإقليمية

مليون دولار

2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الميـزان التجـــــاري													
12858	9192	6816	11078	13775	25644	33157	32532	39819	5900	16580	26242	21490	11065
الميزان التجاري الجزائري خارج المحروقات													
-7820	-9159	-11130	-12747	-17354	-19238	-20028	-25975	-36948	-37679	-37992	-43347	-43347	-48632
الصـــادرات خارج المحروقات													
467.7	460.7	485.3	516.7	572.7	596.6	708.6	912.1	1216.3	628.1	1005.9			
الميزان التجاري الجزائري مع الدول العربية دون UMA													
89	136-	118	63	4	234-	98-	142	92-	525	568	950	597	1547
الميزان التجاري الجزائري مع دول UMA													
-202	-203	-123	-140	-238	-201	-280	-480	-1230	-379	-737	-895	-1266	-1726

المصدر: من إعداد الطالب بناء معطيات الجداول السابقة رقم: (3-8)،(3-9)،(3-10)،(3-11)،(3-12).

جدول رقم (3-21): تدفقات التجارة الخارجية التونسية حسب إتفاقيات التجارية الإقليمية

2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الميزان التجاري مليون.د.ت													
-37332.	-41608.	-37623.	-36963.	-37813.	-34979.	-44455.	-50291.	_6568.2	-64084.	82977.	-86035.	11630.-3	11807.-8
الميزان التجاري التونسي مع الإتحاد الأوروبي مليون دولار													
3.1-	-	2.5-	-	2.5-	-	2.6-	0.8	0.6	2	2	1.5	2.5	2.4
الميزان التجاري التونسي مع الدول العربية مليون دولار													
-232.7	-102.1	28.4	-160.5	88.7-	86.8-	-292.7	-176.2	842-	160	182.9	374.5	328.1-	592.6-
الميزان التجاري التونسي مع دول أغادير مليون دولار													
							-283.15	1953.8	37.36	168.47	55	88.1-	84.1-

المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات الجداول السابقة رقم: (3-16)،(3-17)،(3-18).

أول ملاحظة نسجلها، هي أن كل من الميزان التجاري للجزائر وتونس خارج المحروقات قد سجل عجزا واضحا، مما يبين عدم قدرة تغطية الصادرات للواردات في كلا البلدين، أما الملاحظة الثانية، هي أن الميزان التجاري للجزائر خارج المحروقات، أصبح أكثر عجزا، إبتداء من سنة 2005 مسجل قيمة – 19283 مليون دولار. بالمقارنة مع السنوات الأخرى القليلة الماضية، وقد ترجع أسباب ذلك إلى دخول اتفاقية الشراكة حيز التنفيذ، ويستمر ارتفاع هذا العجز إلى أكثر من الضعف في السنة 2013 بقيمة –48632 مليون دولار.

أما الميزان التجاري التونسي، فقد أصبح عجزه ملموس، إبتداء من سنة 2006، بالمقارنة مع السنوات الأخرى من 2000 إلى 2004، وقد يعود ذلك إلى مضي حوالي ثماني سنوات من تنفيذ اتفاقية الأورو– تونسية، وكون أن سنة 2006 تعتبر السنة التي قبل بداية حيز تنفيذ اتفاقية أغادير التي كان دخول حيز تنفيذها في 2007، أما سنة 2013 فقد سجل الميزان التجاري ضعف ما كان عليه سنة 2006 بقيمة –11807.8 مليون دولار.

شكل رقم (3–13): الميزان التجاري والميزان خ المحروقات للجزائري

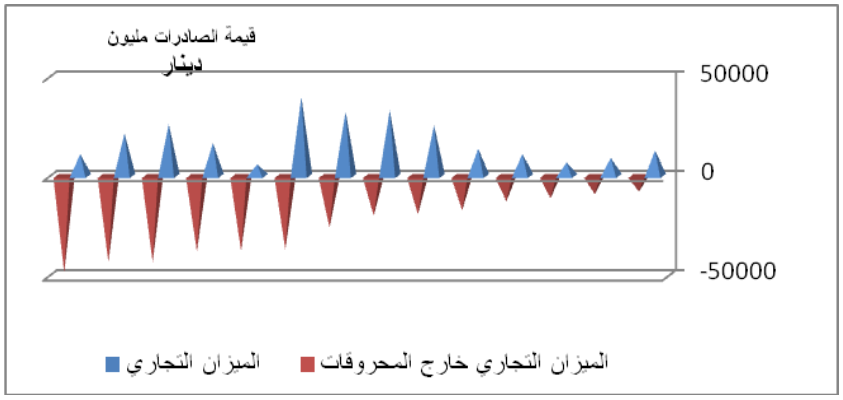

المصدر: من إعداد الطالب بناء على الجدول رقم (3–20)

شكل رقم (3–14): الميزان التجاري لتونس

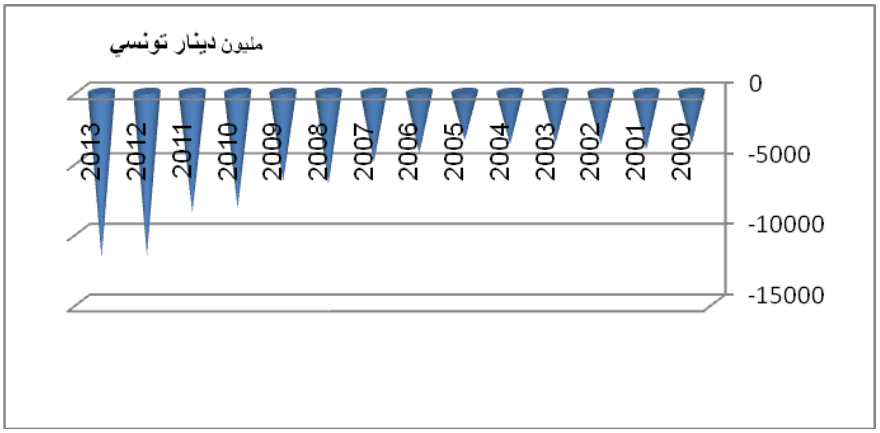

المصدر: من إعداد الطالب بناء على الجدول رقم (3–21)

2- مقارنة تدفقات التجارة الخارجية لكل من الجزائر وتونس في ظل اتفاق الشراكة

أ- تدفقات التجارة الخارجية للجزائر مع الإتحاد الأوروبي

كان من المتوقع أن ينعكس اتفاق الشراكة الأورو- جزائرية بصفة إيجابية على صادرات الجزائر خارج المحروقات إلى الإتحاد الأوروبي، إلا أن الواقع ومن خلال قراءة أرقام الجدول والشكل التالي، نلاحظ ارتفاع حاد لواردات الجزائر من الإتحاد الأوروبي الخاضعة لإتفاق الشراكة.

جدول رقم (3-22):

صادرات جزائرية إلى الإتحاد الأوروبي خارج المحروقات مليون دولار

2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000
الصادرات خارج المحروقات										
1005.9	628.1	1216.3	912.1	708.6	596.6	572.7	516.7	485.3	460.7	467.7

المصدر: من إعداد الطالب بناء على الجدول رقم (3-20)

الشكل رقم (3-15):تطور قيمة واردات الجزائر من الإتحاد الأوروبي الخاضعة لإتفاق الشراكة للفترة 2005-2010

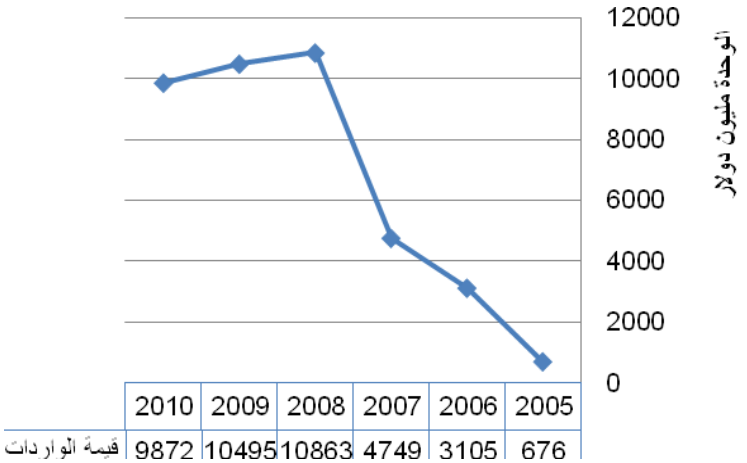

المصدر: من الملحق رقم (2)

من الجدول والشكل أعلاه يمكن أن نرسم صورة عامة عن واقع صادرات وواردات الجزائر مع الإتحاد الأوروبي خلال الفترة 2005- 2010 في ظل اتفاق الشراكة بين الطرفين، حيث سجلت صادرات الجزائر خارج المحروقات، إلى الإتحاد الأوروبي إرتفاعا ضعيفا منتقلة من 596.6 مليون دولار سنة 2005 إلى 1005.9 مليون دولار سنة 2010.

أما واردات الجزائر من الإتحاد الأوروبي الخاضعة لإتفاق الشراكة، فقد شهدت ارتفاعا حادا محسوسا بعد سنة فقط من بداية التفكيك الجمركي، حيث انتقلت من 676 مليون دولار سنة 2005 إلى 3105 مليون دولار سنة 2006، بنسبة نمو 450 %، كما يفسر الإرتفاع السريع لقيمة هذه الواردات إبتداء من سنة 2007 إلى 2008 إلى بداية تفكيك الرسوم الجمركية للمنتجات الصناعية إبتداء من 1 سبتمبر 2007، كما سجل تراجع طفيف لقيمة هذه الواردات في سنة 2009 ، الذي يعود سببه إلى تداعيات الأزمة العالمية المالية.

ب– الميزان التجاري لتونس مع الإتحاد الأوروبي:

للتذكير فإن تونس قد وقعت على اتفاقية الشراكة مع الإتحاد الأوروبي بتاريخ 17-07-1995، ودخلت حيز التنفيذ في 01-03-1998.

الشكل رقم (3–16): الميزان التجاري التونسي مع الإتحاد الأوروبي

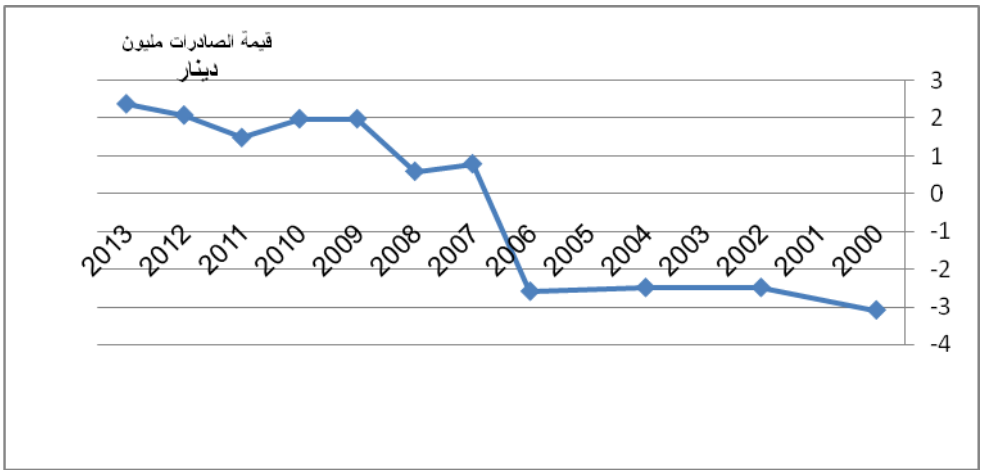

المصدر: من إعداد الطالب بناء على الجدول رقم (3–21)

من الملاحظ من الشكل أعلاه، عجز الميزان التجاري التونسي مع الإتحاد الأوروبي خلال الفترة 2000-2006، ومن سنة 2007 يبدأ الميزان التجاري التونسي يسجل فائض موجبا مع الإتحاد الأوروبي، إلى غاية سنة 2013، إلا أن هذا الفائض يشوبه الضعف، حيث سجل أعلى مستوى له سنة 2013 قيمة 2.4 مليون دولار، ولم يتجاوز طيلة هذه المدة إلى 2.5 مليون دولار.

3– مقارنة تدفقات التجارة الخارجية للجزائر و تونس في ظل اتفاقيتهما الإقليمية مع الدول العربية

لقد أقامت كل من الجزائر وتونس إتفاقيات تجارية إقليمية مع الدول العربية، حيث نتج عن ذلك اتفاقية منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى، وإتحاد دول المغرب العربي، كما أقامت تونس اتفاقية مع كل من المغرب ومصر والأردن، بما تسمى باتفاقية أغادير.

الشكل رقم (3-17): مقارنة الميزان التجاري للجزائر وتونس في ظل الإتفاقيات التجارية مع الدول العربية

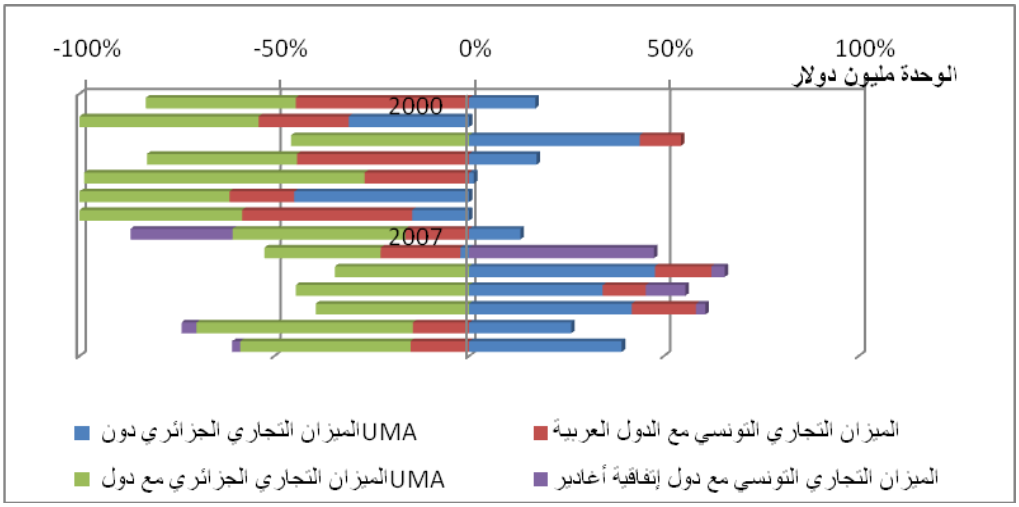

المصدر: من إعداد الطالب بناء على الجدول رقم (3-20) (3-21)

نلاحظ من الشكل السابق تذبذب الميزان التجاري الجزائري مع الدول العربية، مسجلا بذلك حالات فائض وحالات عجز، خلال الفترة 2000-2008، بعكس حالة تونس، حيث شهد ميزانها التجاري مع الدول Gaftta عجزا خلال كامل الفترة 2000-2008، باستثناء سنة 2002.

ومن بداية سنة 2009، سجل الميزان التجاري التونسي فائضا خلال السنوات 2009-2010-2011 بقيمة 160-182.9-374.5 مليون دولار على التوالي، ثم بعد ذلك يبدأ في العجز من جديد، وفي نفس السياق وابتداء من سنة 2009 شهد الميزان التجاري الجزائري مع دول Gaftta فائضا ملحوظ إلى غاية سنة 2013، مسجلا أعلى مستوى له 1547 مليون دولار، خلال هذه السنة الأخيرة، ويعود سبب هذا الفائض ابتداء من سنة 2009 إلى انضمام الجزائر إلى اتفاقية Gaftta .

أما المبادلات التجارية بين دول إتحاد المغرب العربي خلال الفترة 2000-2013، فقد تميز الميزان التجاري بقيم سلبية خلال كامل هذه الفترة، مما يدل على عجز صادرات الجزائر على تغطية وارداتها من الدول العربية الداخلة في الإتحاد المغرب العربي، وفي المقابل فقد شهد الميزان التجاري التونسي مع دول اتفاقية أغادير، عجزا خلال السنة الأولى من تنفيذ الإتفاقية 2007، بقيمة - 283.15 مليون دولار، أما سنوات 2008 إلى 2011 فقد سجل فائض خلال كامل الفترة، إلى أن يرجع إلى العجز من جديد في سنتي 2012-2013، مما يبين تذبذب المبادلات التجارية التونسية ودول اتفاقية أغادير.

4- مقارنة تدفقات الإستثمار المباشر الجزائري والتونسي في ظل الإتفاقيات التجارية الإقليمية للدولتين.

يعتبر جذب الإستثمار الأجنبي المباشر للدول النامية، ومن بينها الجزائر وتونس، من أهم المرتجيات من وراء توقيعها للإتفاقيات التجارية الإقليمية، وخاصة مع الدول المتقدمة مثل الإتحاد الأوروبي.

الجزائر													
2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000
إجمالي تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الداخل للجزائر													
1691	1499	2581	2301	2746.4	2632.1	1742.9	1887.6	1145	882	638	1065	1107.9	280.1
الإستثمار الأجنبي المباشر الداخل للجزائر من الإتحاد الأوربي													
			997	1116	1509	876	832	395	284	267	536	385	-
تـــونس													
2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000
إجمالي تدفقات الإستثمار الأجنبي الداخل لتو نس													
1095.6	1603.1	1512.5	1687.8	2758.6	1616.2	3307.9	783.1	639.1	583.6	583.6	820.8	486.5	779.1
تدفقات الإستثمار الداخل لتونس من الإتحاد الأوروبي													
722	785	814	1004	1263	2042	1160	779	480	455	455	554	277	-

لشكل رقم (3-18): مقارنة تدفقات الإستثمار الأجنبي الداخل لتونس والجزائر 2000-2013

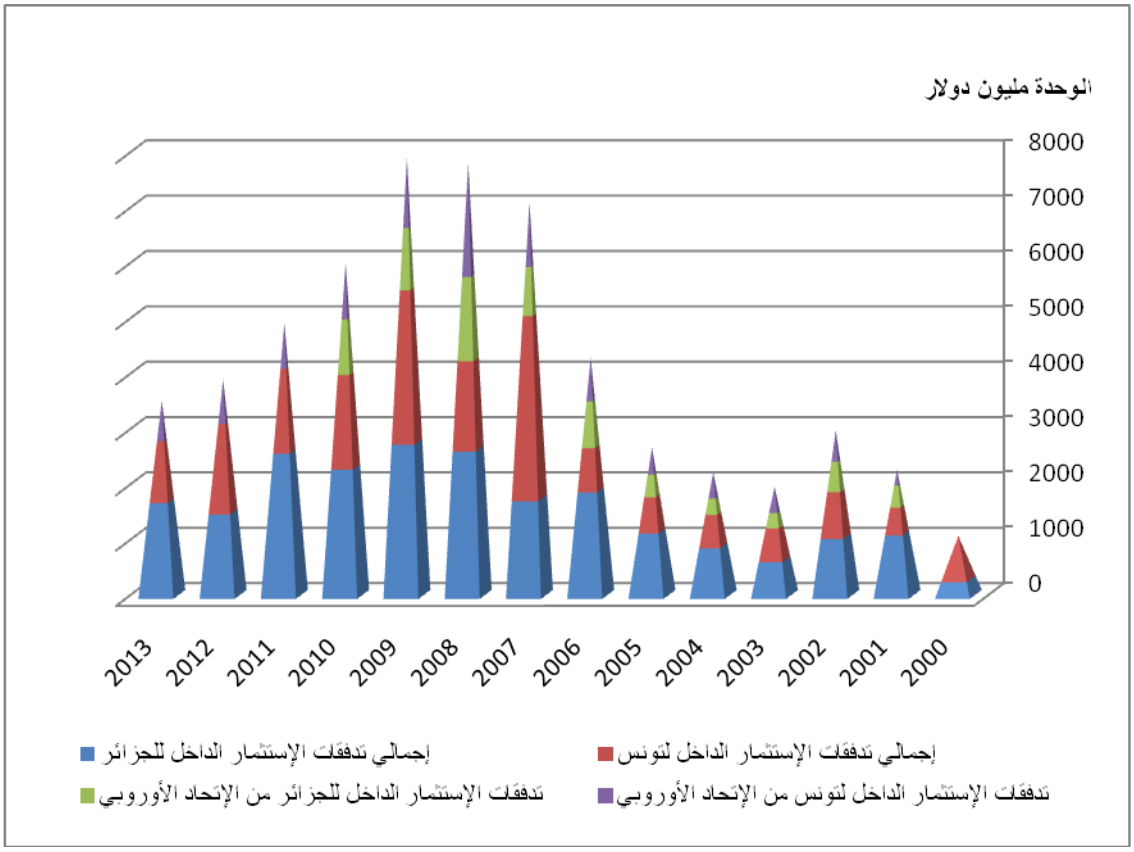

المصدر: من إعداد الطالب بناء على الجدول رقم (3-23)

نلاحظ من الشكل أعلاه تزايد إجمالي قيم الإستثمار الداخل للجزائر وتونس خلال الفترة 2009-2009، ثم يبدأ في الإنخفاض إبتداء من سنة 2010، ويستمر إلى غاية 2013، وقد يكون هذا الإنخفاض في التدفقات الإستثمارية

الداخل إلى الجزائر وتونس، بسبب تداعيات الأزمة المالية العالمية، كما نلاحظ أن أعلى مستوى سجل سنة 2009 بقيمة 2746.4 مليون دولار بالنسبة للجزائر، وقيمة 2758.6 مليون دولار بالنسبة لتونس.

أما فيما يخص تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر من الإتحاد الأوروبي إلى الجزائر وتونس يلاحظ ضعف الأرقام المسجلة لكلا البلدين مما يدل على عدم الرغبة الواضحة للمستثمرين الأجانب الأوروبيين، في الإستثمار في الجزائر وتونس، رغم التسهيلات الممنوحة من كلا الطرفين.

*** بعض المزايا المقدمة من طرف الجزائر وتونس للمستثمرين الأجانب**

يعتبر الإستثمار الأجنبي المباشر مصدرا مهما من مصادر التمويل في الدول المضيفة، من خلال دفع عجلة التنمية الإقتصادية، ويتميز الإستثمار الأجنبي المباشر بالكثير من المزايا، لذا نعدد بعض الحوافز المقدمة من طرف الدولة الجزائرية والدولة التونسية، لجذب الإستثمار الأجنبي المباشر.

الجدول رقم (3–24): المزايا المقدمة من طرف الجزائر وتونس للمستثمرين الأجانب الداخلين

مزايا تشجيع الإستثمار الأجنبي في تونس	مزايا تشجيع الإستثمار الأجنبي في الجزائر
إعفاء ضريبي لمدة 10 سنوات لمشاريع التنمية الفلاحية، والإعفاء خمس سنوات أخرى عند إكتساء المشروع أهمية خاصة للإقتصاد الوطني التونسي. – إعفاء بـ 50% من الأرباح من مشاريع البنية الأساسية ومناطق الأنشطة الفلاحية والسياحة والصناعة. – الإعفاء بـ 35% على الأرباح في أي من المؤسسات الجديدة أو الزيادة في رأس مالها، ويرتفع لـ 50% في مشاريع حماية البيئة ويرتفع لـ 100% في مشاريع التنمية الفلاحية والتنمية الجهوية. – أغلب القطاعات معفاة من الرسوم الجمركية فيما يخص المواد والتجهيزات التي ليس لها مثيل مصنوع محليا. – إمكانية المؤسسات المصدرة، أن تستورد بحرية المواد اللازمة لإنتاجها، بشرط التصريح لدى الجمارك، ويكون التصريح	– إنشاء صندوق لدعم الإستثمار. – إنشاء هيئات حديثة لدعم الإستثمار. – الإعفاء من الرسوم على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات. – تطبيق حق ثابت على مجال التسجيل 0.2% فيما يخص عقود التأسيس. – تتكلف الدولة جزيئا أو كليا بالمصاريف فيما يخص الأشغال المتعلقة بالمنشآت الضرورية لإنجاز الإستثمار. – الإعفاء لمدة 10 سنوات من النشاط الفعلي من الضريبة على أرباح الشركات والدخل. – تقليص الأجل من وكالة تطوير الإستثمار من شهرين إلى شهر، للرد على المستثمر في زيادة إمتياز. – عدم التفرقة بين الإستثمار الأجنبي والوطني.

بمقام سند إعفاء.	

المصدر: من إعداد الطالب، بناء على المراجع التالية :

– طالبي محمد، أثر الحوافز الضريبية وسبيل تفعيلها في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 06، جامعة البليدة، ص 322-223.

– بلال بوجمعة، سياسة استهداف الإستثمار الأجنبي المباشر لتحقيق الأهداف الإنمائية بالجزائر (دراسة تطبيقية للفترة 1986-2011)، أطروحة دكتوراه، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة بوبكر بالقايد، تلمسان، 2012-2013، ص 149-250.

خلاصة الفصل

من خلال إجراء الدراسة التحليلية ومقارنة بين تطور التجارة الخارجية وتدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر لكل من الجزائر وتونس، في ظل الإتفاقيات التجارية الإقليمية لكل من الدولتين، حيث خلصنا في هذا الفصل ضعف نسب التجارة البينية لكل من الجزائر وتونس مع الدول العربية، بالرغم من عقد اتفاقيات التجارة الحرة منذ سنوات.

أما بخصوص اتفاقيات الشراكة مع الإتحاد الأوروبي، فقد استحوذ على أكثر من 50 % من صادرات الجزائر وتونس، حيث شكل الإتحاد الأوروبي الشريك الأول لكلا الدولتين، مما يدل على تركيز المبادلات التجارية للجزائر وتونس في إتجاه واحد وهو الإتحاد الأوروبي.

أما فيما يخص تدفقات الإستثمار الأجنبي الداخل من الإتحاد الأوروبي للجزائر وتونس، فقد سجلت قيم ضعيفة رغم المزايا المقدمة في سبيل جذب الإستثمار الأجنبي، وهذا مما يدل على عزوف المستثمرين الأوروبيين على الدخول في مشاريع استثمارية في السوق الجزائرية والتونسية.

الخاتمة

لقد تناولت هذه الدراسة موضوع الإقليمية الجديدة وآثارها على الدول النامية دراسة حالة الجزائر وتونس خلال الفترة 2000-2013، حيث شكل موضوع التكامل الإقتصادي والإقليمية الجديدة، إهتماما كبيرا بين الإقتصاديين، بالنظر إلى أهميته والمكاسب التي يمكن أن تحققها الدول من ورائه.

ومن الضروري في هذا السياق الوقوف على النقاط الأساسية التالية:

- برزت أهمية التكامل الإقتصادي في العالم، حيث لجأت معظم دول العالم إلى إقامة تكتلات إقتصادية إقليمية لزيادة التنمية الإقتصادية داخليا ومواجهة التحديات الخارجية.

- الإقليمية الجديدة هي شكل حديث من أشكال التكاملات الاقتصادية بين دول متقدمة ودول نامية، لا يشترط في أعضائها تجانس مستويات التنمية الاقتصادية.

- فرضت التحولات الاقتصادية العالمية وخاصة ظاهرة الإتفاقيات التجارية الإقليمية في سنوات التسعينيات على الجزائر وتونس، للتوجه لمسارين متوازيين، الأول التكتل مع الدول العربية، والثاني الدخول في مشروع الشراكة الأورو-متوسطية.

- يعتبر ظهور تكتل النافتا بين الو.م.أ وكندا والمكسيك سنة 1994 بداية توجه الو.م.أ نحو الإقليمية الجديدة، مما أثار تخوفات الدول المتقدمة الأخرى وخاصة الإتحاد الأوروبي، من إمكانية فقدان أسواق الدول النامية، مما أد ى بها إلى التوجه نحو الإقليمية الجديدة.

- يعتبر مشروع الشراكة الأورو-متوسطية الذي أطلقه الإتحاد الأوروبي في ندوة برشلونة سنة 1995، إعلانه عن منظوره في الإقليمية الجديدة نحو دول البحر الأبيض المتوسط النامية.

- تشابه محتوى إتفاقية الشراكة للجزائر وتونس مع الإتحاد الأوروبي.

نتائج البحث

1- نتائج مقارنة الميزان التجاري للجزائر وتونس

- لقد سجل الميزان التجاري لكل من الجزائر وتونس خارج المحروقات عجزا واضحا خلال الفترة 2000-2013، مما يدل على عدم قدرة تغطية الصادرات للواردات لكل من البلدين.

- وأن الميزان التجاري الجزائري أصبح أكثر عجزا إبتداء من سنة 2005، وقد يعود سبب ذلك إلى الدخول في إتفاقية الشراكة الأورو جزائرية حيز التنفيذ.

- أما الميزان التجاري التونسي فقد أصبح عجزه ملموسا إبتداء من سنة 2006 بقيمة - 292.7 مليون دولار وتضاعف هذا العجز سنة 2013.

2- مقارنة كل من صادرات وواردات كل من الجزائر وتونس في ظل الشراكة مع الإتحاد الأوروبي.

- سجلت صادرات الجزائر إلى الإتحاد الأوروبي إرتفاعا طفيفا بقيمة 596.6 مليون دولار سنة 2005 إلى 1005.9 مليون دولار سنة 2010، مما يدل على عدم فاعلية إتفاق الشراكة تحقيق ترقية الصادرات خارج المحروقات للجزائر.

- أما واردات الجزائر من الإتحاد الأوروبي والخاضعة لإتفاق الشراكة، فقد سجلت إرتفاعا حادا ومحسوسا بعد سنة فقط من بداية التفكيك الجمركي، حيث انتقلت من 676 مليون دولار سنة 2005 إلى 3105 مليون دولار سنة 2006 بنسبة نمو 450%.

- أما الميزان التجاري التونسي مع الإتحاد الأوروبي فقد سجل عجزا خلال الفترة 2000-2006، وابتداء من سنة 2007 شهد فائض موجبا، مسجلا أعلى مستوى له سنة 2013 بـ 2.5 مليون دولار.

3- نتائج مقارنة المبادلات التجارية الخارجية لكل من الجزائر وتونس في ظل إتفاقيات مع الدول العربية.

- تذبذب الميزان التجاري الجزائري مع الدول العربية خلال الفترة 2000-2008، أما حالة تونس سجلت عجزا خلال كامل الفترة باستثناء سنة 2002، وابتداء من سنة 2009 سجل الميزان التجاري التونسي فائض مع الدول العربية إلى غاية 2011.

– أما ا لميزان التجاري التونسي فقد سجل عجزا في السنة الأولى من دخول اتفاقية أغادير حيز ا لتنفيذ 2007، وابتداء من سنة 2008 سجل فائض إلى غاية سنة 2011.

4– نتائج مقارنة تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر للجزائر وتونس.

– من الملاحظ تزايد تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد للجزائر وتونس خاص ة في السنوات 2000 إلى 2009، ثم بدأ في الانخفاض بسبب تداعيات الأزمة المالية العالمية.

التوصيات:

– زيادة تفعيل إتفاقيات التكامل العربي، لتحسين معدلات التجارة البينية،و الأخذ بتجربة تكامل الآسيان، ولمواجهة تحديات المنافسة الأوروبية.

– محاولة الضغط على الإتحاد الأوروبي، وخاص ة في مرح لة تأثره بالأزمة المالية العالمية، وإعادة تحسين شروط التفاوض حول إتفاقية الشراكة الأورو–متوسطية، كتكتل عربي موحد.

الآفاق المستقبلية للدراسة

إن لهذه الدراسة آفاق مستقبلية، حيث يمكن التعمق أكثر في دراسة مقارنة و آثار إتفاقيات الإقتصادية الجديدة على الجزائر وتونس و طرح الإشكال الآتي:

ما أثر الإقليمية الجديدة على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لكل من الجزائر وتونس.

قائمة المراجع

الكتب:

1- بيلا بلاسا، نظرية التكامل الاقتصادي، ترجمة رشيد البراوي، دار النهضة العربية، القاهرة، 1964.

2- عبد المطلب عبد الحميد، إقتصاديات لا مشاركة الدولية (من التكتلات الاقتصادية حتى الكريز)، الدار الجامعية الأسكندرية، 2006.

3-إيمان عطية ناصف، مبادء الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2008.

4-احمد سعيد نوفل، الإتحاد الأوروبي في مطلع الألفية الثالثة: الواقع والتحديات، جامعة اليرموك، الأردن.

5- سامي عفيف حاتم، التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، الكتاب الثاني، ط2، 1994.

6- عشمان أبو حرب، الإقتصاد الدولي، دار أساسة النشر والتوزيع، عمان، 2008.

7- اسامة المجدوب، العولمة الإقليمية،الدار المصرفية للبنانية، القاهرة، ط2 ، 2000.

8- موردخاي كريانين ، الاقتصاد الدولي مدخل السياسات، تعريب محمد أبراهيم منصور وعلي مسعود عطية، دار المريخ ، الرياض، 2007.

9- فؤاد أبو شتيت، التكتلات الإقتصادية في عصر العولمة، الدار المصرية للبنانية.

10- بخوش مسطفي، حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الإبردة، دراسة في الرهانات والأهداف ط1، القاهرة، دار الفجر للنشر وتوزيع، 2006.

الرسائل والأطروحات الجامعية:

11- بن عزوز محمد، الإقتصاد الجزائري وإشكالية الإندماج الإقتصادي الإقليمي في ظل البحث عن البدائل المتاحة للفترة 1990-2007، أطروحة دكتورة، جامعة دايلي إبراهيم الجزائر.

12- عائشة خلوفي، تأثير التكتلات الاقتصادية الإقلمية على حركة التجارة الدولية، دراسة حالة الاتحاد الأوروبي، مذكرة ماجستير، تخصص إقتصاديات الأعمال، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2011-2012.

13- أسياء الوافي، التكتلات الاقتصادية وحرية التجارة في إطار المنظمة العالمية للتجارة، مذكرة ماجستير، تخصص إقتصاد دولي، جامعة الحاج لخضرن باتنه، 2006-2007.

14- مداني لخضر، تطور سياسة التعريفة الجمركية في ظل النظام التجاري متعدد الأطراف والتكتلات الإقتصادية الإقليمية، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2005-2006.

15- مقروس كمال، دول المشروعات المشتركة في تحقيق التكامل الاقتصادي، دراسة مقارنة بين التجربة الأوروبية والتجربة المغاربية، مذكرة ماجستير، تخصص إقتصاد دولي، جامعة فرحات عباس، 2013-2014.

16- عبد الوهاب رميدي، التكتلات الاقتصادية الإقليمية في عصر العولمة والتجارب المختلفة، أطروحة دكتوراه، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2007.

17- قري محمد عادل، التكتلات الإقتصادية الإقليمية: دراسة مقارنة بين الاتحاد المغرب العربي والإتحاد الأوروبي، مذكرة ماجستير، فرع التحليل الإستشراف الإقتصادي، جامعة منتوري- قسنطينة، 2008-2009.

18- جمال عمورة، معوقات ومقومات التكامل الإقتصادي العربي مع عرض تجربة الإتحاد الأوروبي كتجربة رائدة في مجال التكامل الإقتصادي، اطروحة دكتوراه جامعة سعد دحلب ، لبليدة.

19- فرج شعبان، التجارة والإستثمار البينيان كمدخل للتكامل الإقتصادي العربي، مذكرة ماجستير، في النقود والمالية، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف، 2005.

20- عادل جبل، التجربة الأوروبية في التعاون والتكامل الإقليم مقارنة بين مجموعة 15 و مجموعة 25، رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر، بسكرة.

21- العيد رزق الله، العلاقات التجارية بين الدول العربية والإتحاد الأوروبي، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2001-2002.

22- توابتي عثمان، التكامل التجاري الإقليمي، أثار وتحديات منظمة التجارة العالمية حالة منطقة التجارة الحرة الكبري، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2007.

23- هويدي عبد الجليل، إنعكاسات الشراكة الأورو-متوسطية على التجارة الخارجية في الجزائر، مذكرة ماجستار، تخصص إقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012-2013.

24- عبد الرحمان روابح، حركة التجارة الدولية في إطار التكامل الإقتصادي في ضوء التغيرات الإقتصادية، دراسة تحليلية لدول مجلس التعاون الخليجي، 2000-2010، مذكرة ماجستير تخصص إقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012-2013.

25- فيروز سلطاني، دور السياسات التجارية في تفعيل الإتفاقيات التجارية الإقليمية والدولية، دراسة حالة الجزائر وإتفاق الشراكة الأورو-متوسطية، مذكرة ماجستير، تخصص إقتصاد دولة، جامعة محمد خيضر، بسكرة،الجزائر، 2012-2013.

26- عقبة عبد ألاوي، الإقليمية الجديدة وأثارها على إقتصاديات الدول النامية، مذكرة ماجستير، تخصص تجارة دولية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2008-2009.

27- عقبة عبد ألاوي، التكتلات الإقتصادية كقوة ممانعة وكمعبر لتدويل الأزمات الرأسمالية، دراسة قياسية لتكتل النافتا لفترة 1980-2012، أطروحة دكتوراة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة الجزائر، 2014-2015.

28- سايل سعيد، التعاون الأوروبي- المتوسطي في ضوء الأزمة الإقتصادية العالمية 2007-2010، مذكرة ماجستير، جامعة ميلود معمري- تيزيوزو، تخصص تنظيمات سياسية وعلاقات دولية، 20-05-2012.

29- بوجلخة إبراهيم، دراسة تحليلة و تقيمية الإطار التعاون الجزائر الأوروبي على ضوء إتفاقية الشراكة الأورو جزائرية- دراسة تقيمية لمجموعة من المتغيرات الكلية، مذكرة ماجستير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012-2013.

30- العالية الشرع، أثار إتفاقية التعاون والشراكة على حجم التجارة العربية البينية، مذكرة ماجستير، تخصص تجارة **دولية، المركز الجامعي بغرداية، 2010-2011.**

31- لبنة الجديد، السوق الأوربية المشتركة والسوق العربية المشتركة تشابه المقدمات واختلاف النتائج، بحث علمي لنيل شهادة الماجستير، جامعة تشرين 2004.

32- محمد جمال الدين مظلوم، الرؤى المستقبلية والشراكة الدولية المحور نحو إستراتيجية مستقبلية عربية في إطار الشراكة الدولية، ملتقي علمي، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 3-5_2 – 2013.

33- عمورة جمال، دراسة تحليلية وتقيميه لإتفاقية التجربة العربية الأورو-متوسطية، أطروحة دكتورة، في العلوم الإقتصادية، تخصص تحليل إقتصادي، تخصص تحليل إقتصادي، جامعة الجزائر، 2005-2006.

34- لبعد فاطمة، المناطق الحرة العربية ودورها في تنمية التجارة العربية البينية، المنظمة الحرة الأردنية، سورية، 2000-2010، مذكرة ماجستير، تخصص إقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر، 20011-2012.

35- لبعد فاطمة، المناطق الحرة العربية ودورها في تنمية التجارة العربية البينية، المنظمة الحرة الأردنية، سورية، 2000-2010، مذكرة ماجستير، تخصص إقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر، 20011-2012.

36- بن ناصر محمد، المشاريع العربية المشتركة ودورها في تعزيز التكتلات الإقتصادية العربية، مذكرة ماجستير، فرع نقود المالية، جامعة الجزائر، 2007-2008.

37- جبار ياسين، الشراكة الورو-متوسطية واقع وآفاق، دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية، فرع تخطيط، جامعة الجزائر، 2007.

38- جبار ياسين، الشراكة الورو-متوسطية واقع وآفاق، دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية، فرع تخطيط، جامعة الجزائر، 2007.

39- بوشارب أحمد، تأهيل المؤسسات الإقتصادية الجزائرية في ظل منطقة التبادل الحر الأورو متوسطي، مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية، فرع إدارة أعمال جامعة الجزائر.

40- عديسة شهرة، اثر الجانب المالي للشراكة الأورو-جزائرية على الإقتصاد الجزائري، مذكرة ماجستير، العلو مالإقتصادية، تخصص نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2007- 2008.

41- عديسة شهرة، اثر الجانب المالي للشراكة الأورو-جزائرية على الإقتصاد الجزائري، مذكرة ماجستير، العلو مالإقتصادية، تخصص نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2007- 2008.

42- بو علفى عبد القادر، اثر الشراكة الأورو متوسطية على سوق العمل – حالة الجزائر- مذكرة ماجستير، تخصص التحليل المالي، جامعة أبوبكر بالقاسم، تلمسان، الجزائر، 2006-2007.

43- نادية بلورغي، تداعيات أزمة منطقة اليورو على الشراكة الأورو متوسطية دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، تخصص إقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012-2013.

44- زكري مريم، البعد الاقتصادي للعلاقات الوروبية المغاربية، مذكرة ماجستير، تخصص دراسات أورو-متوسطية، أبوبكر بلقاسم- تلمسان، 2010-2011.

45- بلال بوجمعة، سياسة إستهداف الإستثمار الأجنبي المباشر لتحقيق الأهداف الإنمائية بالجزائر (دراسة تطبيقية للفترة 1986-2011)، أطروحة دكتوراة، تخصص تحليل إقتصادي، جامعة بوبكر بالقايد، تلمسان، 2012-2013،

الدوريات والمجلات:

46- حماد عبد حداد، التكامل الاقتصادي والتنسيق الصناعي العربي، دراسة تحليلية، مجلة كلية الأداب، العدد 99.

47- محمد المكلف، العلاقات التفاعلية بين التكتلات الإقليمية والنظام التجاري المتعدد الأطراف، دروس محاضرات، جامعة محمد الخامس- السويسي، الرباط، المملكة المغربية.

48- ريمو نديليم، خلق جماعة أسيوية مرتبطة بالعالم: كيف يمهد صعود الصين والهند الطريق لتكامل أسيا، مجلة التمويل والتنمية، العدد 2، المجلد 4، صندوق النقد الدولي، يونيو 2006.

49- علاوي محمد لحسن، الإقليمية الجديدة: المنهج المعاصر للتكامل الإقتصادي الإقليمي، مجلة الباحث العدد 07ن جامعة ورقلة، 2009.

50- محمد سعيد إدريس، الإقليمية الجديدة ومستقبل النظام الإقليمية، مجلة السياسة الدولية.

51- على لزكر- ناصر بوعزوز، تأهيل المؤسسات الإقتصادية الجزائرية، في ظل الشراكة الأورو متوسطية، مجلة أبحاث إقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد الخامس.

52- محمد أحمد هلال، إتفاقية الشراكة العربية/الأوروبية، الأسكوار، الكويت 11-15 ديسمبر 1999.

53- سميرة آمني، على الكنز وآخرون، العلاقة العربية الأوروبية، مركز البحوث العربية/ مايو 2002.

54- محمود بيبلي، أثر منطقة التجارة العربية الحرة الكبري على التجارة السورية بعد التطبيق الكامل، قسم السياسات التجارية، المركز الوطني للسياسات الزراعية، ورقة عمل رقم 40، 2008.

55- حبيب محمود، منطقة التجارة العربية الحرة الكبري آفاق منطقة التكامل الإقتصادي العربي، المجلد 13، العدد لثاني، جامعة دمشق، 2000.

56- رانية ثابت الدروبي، منطقة التجارة الحرة العربية الكبري وأثارها في التجارة العربية والزراعة بشكل خاص، مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية والقانو نية، المجلد 23، العدد الأول.

57- عيسي حمد الفارس، التكامل الإقتصادي بين دو ل المغرب العربي واقع- مقومات- معوقات القيام، الندوى العلمية الدولية حول التكامل الإقصادي العربي كألية التحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوروبية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 8-9 ماي 2004.

58- رشاء مسطفي عوض، إتفاقية أغادير: نحو بيئة أعمال أفضل، مركز المعلومات ودعم إتخاذ القرار، مجلس الوزراء المصري.

59- الوحدة الفنية لإتفاقية أغادير، تقرير حول أنشطة الوحدة الفنية لإتفاقية أغادير للسنة الأولي،عمان الأردن، حزيران 2008.

60- زيد أبو خروب، توقيع إتفاقية تعاون جمركي بين دول أغادير، جريدة الدستور، عمان، 19 فيفري 20015، ص 20، شوهد يوم 23-04-2015.

61- ص.ن. العربي، التقرير العربي الموحد، 2013، ص 182.

62- الجوزي جميلة، التكتلات الإقتصادية العربية واقع وآفاق، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 5.

63- المرسوم رئاسي رقم 195/05، المؤرخ في 17 أفريل 2005، يتضمن التصديق على الإتفاقية الوروبي المتوسطي لتأسيس شراكة بين الجمهورية الجزائرية والمجموعة الأوروبية والدول الأعضاء فيها ن جهة أخرى، الموقع بفالرمبا يوم 22 أفريل 2002، وكذا ملاحقه من 1 إلى 6 و 1 و 7 والوثيقة النهائية المرفقة، العدد 30، الصادر في 30 أفريل 2005.

64- زعباط عبد الحميد، الشراكة الأورو متوسطية وأثارها على الإقتصاد الجزائري، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الأول، جامعة الجزائر.

65- سليمة غدير أحمد، تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، دراسة حالة تقيمية لبرنامج ميدا، مجلة الباحث: العدد 2011/09، جامعة ورقلة، الجزائر.
66- طالبي محمد، أثر الحوافز الضريبية وسبيل تفعيلها في جذب الإ6ستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 06، جامعة البليدة.

الملتقيات:

67- غربي هشام- محمد مداحي، إشكالية التكامل الإقتصادي علي ضوء الأزمة العالمية لعام 2008، دول مجلس التعاون الخليجي نموذجا، بحث مقدم إلى الملتقي الدولي الثاني، جامعة حمه لخظر، الوادي، يومي 26-27- فيفري 2012.
68- محمد يونس محمد، على عبد الوهاب نجا، إقتصاديات دولية، الدار الجامعية، جامعة الإسكندرية، 2009.
69- زاير بلقاسم، تأثير اليورو على إقتصاديات دول جنوب وشرق المتوسطي، ملقتي وطني حول اليورو وإتقصاديات الدول العربية فرص وتحديات، جامعة لغواط، أفريل 2005.
70- خالفي على- رميدي عبد الوهاب، رابطة دول جنوب شرق أسيا، نموذج الدول النامية الإقليمية المنفتحة، ملتقي وطني،جامعة باتنة، 2010.
71- زكريا دمدوم، علي العبسي، تطور الفكر التكاملي بين صيغ التكامل التقليدي ونسق الإقليمية الجديدة ، ورقة مقدمة للمشاركة في الملتقى الدولي الثاني حول: واقع التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات، يومي 27/26 فيفري 2012 بالمركز الجامعي بالوادي.
72- غراب رزيقة- سجار نادية، محتوى الشراكة الأورو -جزائرية، الملتقي الدولي حول أثار وإنعكسات إتفاقية الشراكة على إقتصاد الجزائر كا منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة فرحات عباس، يومي 13-14- نوفمبر 2006.
73- شرفاوي عائشة، تطور التجارة الخارجية في ظل تطور التحولات الإقتصادية العالمية، حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2001.
74- بن سونة العجال، إتفاقية الشراكة وأثارها على الإقتصاد الوطني، مذكرة ماجستير. تخصص إدارة أعمال،جامعة خميس مليانة،08-06- 2014.
75- إبراهيم برونان- الطاهر جعيجات، التعاون المالي والتجاري الأوروبي الجزائري في إتفاق الشراكة اليورو وإقتصاديات الدول العربية، فرص وتحديات، ملتقي وطني،جامعة الأغواط، 18-29 أفريل 2005.
76- طلال زغبة- عباس فرحات، التكتلات الإقتصادية بين جغرافية التكامل وعالمية المرحلة الراهنة، ملتقي بعنوان السوق العربية المشتركة كخيار إستراتيجي لتغلب على معوقات التجارة العربية البينية في عصر التكتلات الإقتصادية.
77- خاطر أسمهان، دول التكامل الإقتصادي في تفعيل الإستثمار الأجنبي المباشر، دراسة حالة دول مجلس التعاون الخليجي، مذكرة ماجستير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012-2013.
78- إبراهيم بوزيان- وأخرون، التعاون المالي والتجاري والأوروبي للجزائر في إطار إتفاقية الشراكة، ملتقي الوطني، جامعة الأغواط، الجزائر، 18-20 أفريل 20 .

المواقع الإلكترونية:

79- موقع الإتحاد الأوروبي WWW. eu arabic. org
80- موقع رابطة الأسيان WWW. asean. org
81- موقع مؤتمر الأمم المتحدة لتجارة وتنمية (أونكتاد). www. unctad.org/
82-موقع المنظمة العالمية للتجارة، إتفاقيانت التجارية، www.omc.org
83- Texte de l'accord d'association Tunisie-EU : www.commerce.gov.tn/fr/union-européeme -.
84- بعثة المفوضية الأوروبية في تونس www.europa.eu /délégations/tunisia /index fr.
85- موقع وزارة التجارة التونسية، www.commerce.gov.tn

86- موقع الوكالة الوطنية لترقية الإستثمار www.andi.org.dz

87- الموقع المجرية العامة للجمارك الجزائرية www.douane.gov.dz

88- المعهد الوطني للإحصاء تونس www.ins.nat

89- موقع المنظمة العالمية للتجارة www.wto.org

90- موقع إتفاقية أغادير www.agadiragreement.org

المراجع بالغة الأجنبية:

91 the ASEAN Secretariat. ASEAN community in figures (ACIF). Jakrta

92 CHRPSTIAN DEBLOCK, **Régionalisme économique et Mondialisation : que nous apprennent les théories?** Centre détudes internationales et mondialisation CEIM. Université du Québec, Montréal. 2005, p2. www.ieim.uqam.ca. 11-03-2015

93European neighbougood and partnership instrument Alegrian The Union Eropian organization. 2007.

فهرس المصطلحات

المصطلح	المقصود به
الو.م.أ	الوليات المتحدة الأمريكية
آسيان	رابطة جنوب شرق آسيا
NAFTA	منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية
ص.ن.العربي	صندوق النقد العربي

الملحق رقم: (1)

المنتجات الصناعية		
القائمة الأولي	القائمة الثانية	القائمة الثالثة
2076	1100	1963

القائمة الأولي					
مجموعة المنتجات	عدد البنود التعرفية	%معفاة من الرسوم 0	نسبة 5 %	نسبة 15%	نسبة 30 %
سلع التشغيل أولية	2014	43	356	1616	0
سلع التجهيز	37	31	3	3	0
السلع الإستهلاكية	24	23	0	1	0
المجموع	2076	97	359	1620	0

القائمة الثانية					
مجموعات المنتجات	عدد البنود التعريفية	%معفاة من الرسوم 0	نسبة 5%	نسبة 15%	نسبة 30 %
سلع التشغيل أولية	52	0	27	24	1
سلع التجهيز	912	0	744	153	15
السلع الإستهلاكية	136	0	34	51	51
المجموع	1100	0	805	228	67

القائمة الثالثة					
مجموعات المنتجات	عدد البنود التعريفية	%معفاة من الرسوم 0	نسبة 5%	نسبة 15%	نسبة 30 %
سلع التشغيل أولية	261	1	4	28	228
سلع التجهيز	292	4	17	16	256
السلع الإستهلاكية	1410	0	37	70	1303
المجموع	1963	5	56	116	1786

عدد البنود التعريفية الخصة بالمنتجات الزراعية	930
عدد البنود التعريفية الخصة بالمنتجات الصناعية الزراعية	6069

المصدر: براق محمد، ميموني سمير، أثار وإنعكاسات إتفاق الشراكة على الإقتصاد الجزائري، الملتقي الولي، ورشة عمل، أثار وإنعكاسات إتفاق الشراكة على منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، 13-14- نوفمبر-2006، ص 29

الملحق رقم (2)

		Sept.Oct.Nov.Dec 2005		ANNEE 2006 .		EVOL (%)	ANNEE 2007		EVOL (%)	ANNEE 2008		EVOL (%)	ANNEE 2009		EVOL (%)	ANNEE 2010		EVOL (%)
		VALEUR	PART %	VALEUR	PART %		VALEUR	PART %		VALEUR	PART %		VALEUR	PART %		VALEUR	PART %	
PRODUITS IMPORTES DANS LE CADRE ACCORD (ALGERIE-UE(	PROT. 2	199	29,41	530	17,06	62,47	668	13,85	24,17	953	8,77	44,91	862	8,21	9,56-	613	6,21	28,88-
	PROT. 4	0,46	0,07	1,90	0,06	75,68	3,68	0,08	93,41	3,00	0,03	18,44-	2,73	0,03	9,08-	2,25	0,02	17,63-
	PROT. 5	22	3,29	67	2,14	66,54	88	1,66	32,89	108	0,99	21,81	125	1,20	16,52	135	1,37	7,68
	LISTE 1	455	67,23	507 2	80,74	81,87	285 3	69,16	31,00	574 5	51,31	68,72	691 4	44,70	15,85-	468 4	45,26	4,75-
	LISTE 2	.	.	.	.	.	532	11,20	.	059 3	28,15	475,23	474 3	33,10	13,57	305 3	33,48	4,86-
	LISTE 3	.	.	.	.	.	183	3,85	.	166 1	10,74	538,19	340 1	12,77	14,88	342 1	13,60	0,17
IMPORTATIONS GLOBALES ACCORD (ALGERIE -		676	22,44	3 105	26,27	78,23	4749	32,92	52,93	863 10	51,77	128,76	495 10	50,53	3,39-	872 9	47,68	5,94-
IMPORTATIONS GLOBALES D'ORIGINE UE		3013	53,37	11821	55,09	74,51	427 4	52,21	22,05	985 20	53,15	45,46	771 20	52,86	1,02-	704 20	51,16	0,32-
IMPORTATIONS GLOBALES DU MONDE		5645	100	21456	100	73,69	631 27	100	28,78	479 39	100	42,88	294 39	100	0,47-	473 40	100	3,00

المصدر: بوجلخة إبراهيم، دراسة تحليلة و تقيمية الإطار التعاون الجزائر الأوروبي على ضوء إتفاقية الشراكة الأورو جزائرية– دراسة تقيمية لمجموعة من المتغيرات الكلية، مذكرة ماجستير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012-2013، ص 298.

فهرس المحتويات

العناوين	الصفحة
الفصل الأول: للتكامل الإقتصادي الإقليمي الإطار المفاهيمي	**01**
تمهيد	**01**
المبحث الأول: التكامل الاقتصادي الإقليمي مفاهيم أساسية	**01**
المطلب الأول: مفهوم التكامل الاقتصادي الإقليمي وأهدافه	**01**
أولا: مفهوم التكامل الاقتصادي:	**01**
ثانيا دوافع وأهداف التكامل الإقتصادي:.....	**02**
المطلب الثاني:الأثار الاقتصادية للتكامل الاقتصادي:	**02**
أولا: الأثار الساكنة:	**04**
ثانيا: الأثار الديناميكية:	**04**
المطلب الثالث: درجات التكامل الاقتصادي ومعوقاته	**05**
المبحث الثاني: تجارب رائدة حول التكامل الإتقصادي الإقليمي	**05**
المطلب الأول: الإتحاد الأوروبي كنموذج رائد للتكتلات الإقتصادية بين للدول المتقدمة:	**05**
أولا: نشأته	**05**
ثانيا: دوافع قيام الإتحاد الأوربي:	**05**
ثالثا: توسعات الإتحاد الأوروبي	**08**
رابعا: مؤسسات الإتحاد الأوروبي:	**10**

المطلب الثاني: رابطة جنوب شرق آسياء (آسيان) كنموذج رائد للتكتلات الإقتصادية بين الدول النامية:	10
أولا: النشأة	10
ثانيا: الهيئات المكونة لرابطة الأسيان:	10
ثالثا: أهمية تكتل رابطة الأسيان	11
رابعا: أهداف رابطة الأسيان	12
خلاصة الفصل	14
الفصل الثاني:أساسيات حول الإقليمية الجديدة	15
تمهيد	15
المبحث الأول: الإقليمية الجديدة:	15
المطلب الأول: مفهوم الإقليمية الجديدة:	15
أولا: تعريف الإقليمية الجديدة:	15
ثانيا: سيمات الإقليمية الجديدة:	17
ثالثا: الفروقات بين الإقليمية الجديدة والتكامل التقليدي	17
رابعا:دوافع الإقليمية الجديدة	19
المبحث الثاني: الإقليمية الجديدة من حيث التطبيق	20
المطلب الأول: الإقليمية الجديدة من منظور الو. م. أ، حالة منطقة التجارة الحرة لأمريكة الشمالية (النافتا) نموذجا.	20
اولا : نشأتها	20
ثانيا: مبادئ النافتا	21

ثالثا: أهداف النافتا	21
المبحث الثالث: الإقليمية الجديدة من منظور الإتحاد الأوروبي الشراكة الأورو–متوسطية نموذجا	23
المطلب الأول: نشأتها ومحتواها	23
أولا: النشأة:	23
ثانيا: المحاور الرئيسة لندوة برشلونة:	24
المطلب الثاني: أسباب اللجوء إلى الشراكة	26
المطلب الثالث: الأهداف الرئيسية لشراكة الأورو–متوسطية	27
خاتمة الفصل	28
الفصل الثالث:	29
الإقليمية الجديدة وأثارها على إقتصاديات الجزائر وتونس	29
تمهيد:	29
المبحث الأول: الجزائر وتونس بين التكامل مع الدول العربية و الإنضمام إلى الشراكة مع الإتحاد الأوروبي.	29
المطلب الأول: محاولات التكامل مع الدول العربية	29
أولا– منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى	29
ثانيا: إتحاد المغرب العربي:	30
ثالثا: إتفاقية أغادير:	31
رابعا: إحصائيات التجارة البينية حسب التكتلات العربية	32
المطلب الثاني: إتفاقيات الشراكة مع الإتحاد الأوروبي – حالة الجزائر وتونس–	32

أولا: إتفاقية الشراكة الأورو جزائرية	33
ثانيا – إتفاق الشراكة الأورو تونسية:	38
ثالثا: بعض إيجابيات الشراكة الأورو–متوسطية بالنسبة للجزائر وتونس	44
المبحث الثاني: دراسة تحليلية للإتفاقية الإقليمية الجديد الجزائر وتونس	45
أولا: تحليل تطور التجارة الخارجية والإستثمار للجزائر	45
المطلب الأول: تحليل تدفقات التجارة الخارجية الجزائر وتونس	45
المطلب الثاني: تحليل تطور التجارة الخارجية وتدفقات الإستثمار الأجنبي لتونس.	53
المطلب الثالث: مقارنة تحليلية للمبادلات التجارية لتونس والجزائر في ظل الإتفاقيات التجارية الإقليمية	57
خلاصة الفصل الثالث	66